عوامل إحجام الباحثين عن النشر العلمي الدولي
(رؤية تحليلية)

أ.د/ مجدى صلاح طه المهدى

أستاذ أصول التربية– كلية التربية – جامعة المنصورة

المجلة الدولية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتنمية

المجلد الثاني– العدد الرابع– مسلسل العدد (٥) – أكتوبر ٢٠٢٤م

ISSN-Print: 3009-7851 ISSN-Online: 3009-7444

موقع المجلة عبر بنك المعرفة المصري https://ijsetd.journals.ekb.eg

البريد الإلكتروني للمجلة E-mail IJESTD@foe.zu.edu.eg

عوامل إحجام الباحثين عن النشر العلمي الدولي (رؤية تحليلية)

أ.د/ مجدى صلاح طه المهدى

أستاذ أصول التربية– كلية التربية – جامعة المنصورة

مقدمة

يعد البحث العلمي أحد الركائز الأساسية في عمل الجامعات لتحقيق أهدافها؛ حيث تستند عليه العملية التعليمية في مجالات التدريس والتفكير الإبداعي والتواصل العلمي بين الباحثين، كما يُعد أحد المؤشرات الأساسية الدالة على رقي وتطور الجامعات عند التنافس فيما بينها بما يقوم به أعضاء هيئة التدريس ومراكزها البحثية من نتاج علمي؛ ولأجل ذلك اعتمدت الجامعات مختلف الإستراتيجيات في تشجيع أعضاء هيئة التدريس بهاعلى التأليف والنشر العلمي بكل أشكاله وفي مختلف تخصصاته، خاصة وأن من مؤشرات الاستدلال على جودة الجامعة في التصنيفات العالمية تجميع وتحليل الإنتاج العلمي الخاص بها والمنشور عالميا.

فالنشر العلمي Publishing هو من المتطلبات المترتبة على جودة التحكيم العلمي لما يقدم من أبحاث علمية، بما يساعد في زيادة حركة التأليف والبحث العلمي في الجامعات، وحيث تتضافر جهود الأساتذة الجامعيين في نشر بحوثهم العلمية وإنتاجهم الفكرى في أوعية مختلفة للنشر محلية ودولية؛ لتحقيق الغايات التي يصبون لها في الحصول على الترقية أو غيرها من الأغراض الخاصة بهم. وهو عملية تعكس مستوى التطور الثقافي في المجتمع، وتعد أحد المؤشرات المهمة للحكم على الوعي الحضاري لهذا المجتمع؛ إذ كلما زاد إنتاج أوعية المعلومات في بلد ما، دل ذلك على زيادة الوعي الثقافي له؛ بالإضافة إلى أنه يلقي بظلاله على مختلف الجوانب داخل المجتمع، من خلال إسهامه في تعميم المعرفة وإيصالها إلي أي مكان في العالم. ولذا ينظر إليه على أنه من الأهداف المهمة في حركة التأليف والبحث العلمي في الجامعات، والدور الذي يلعبه في إيصال الجهد البشري الرصين إلى من يعنيه الأمر، لذا تتضافر جهود الأساتذة في نشر بحوثهم العلمية لتحقيق الغايات التي يصبون لها في الحصول على الترقية أو غيرها.

ومع تحقيق هذه الغاية يرتقى النشر العلمي في الجامعات، ممثلا فى المجلات العلمية التي تأخذ على عاتقها نشر البحوث العلمية لأساتذة الجامعة وغيرهم من خارج الجامعة، بعد أن أصبح واقع معظمها بعيدا كل البعد عن المواصفات العالمية المتبعة الفنية والشكلية، كما أنها محدودة التسويق والتداول وتكاد تكون غير معروفة في الأوساط العلمية، بل وقد تقتصر على الباحثين المحليين فقط، بالشكل الذى يوجب الاهتمام بهذا المجال العلمي؛ لخطورته وأهميته فى الارتقاء بالعمل البحثى داخل الجامعة المؤسسات البحثية.

وهذا الارتقاء يظهر في حرص الباحث على أن ينشر أبحاثه في أوعية النشر المحكمة، والتي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة، أو كتب أعمال المؤتمرات من أجل تبادل المعرفة والنتائج لكي تستمر الأبحاث وتتكامل نتائجها وأهدافها. وحيث تعد الدوريات العلمية شرياناً هاماً من شرايين المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصة المكتبات الأكاديمية التي تولي اهتماماً خاصاً للدوريات العلمية في مختلف مجالات المعرفة، باعتبارها تنشر علما هو الهدف والناتج الأساسي للبحث العلمي، ويعد أحد أهم أسس التقييم الأكاديمي وتصنيف الجامعات.

وهذا الحرص مرجعه أن تكنولوجيا النشر قد تغيرت بشكل جذري في السنوات الأخيرة، نتيجة لظهور الحواسب والطابعات الليزر والإنترنت، بالصورة التى أثرت على الباحثين الذين أصبحوا ينتجون الآن عدد كبير من الأوراق العلمية، ويرغبون فى نشرها فى مجلات علمية رصينة أصبحت هى ذاتها منهمكة في تقييم الأبحاث، ومهتمة بقبول الأبحاث العالية الجودة، وصارت أكثر وعيا بمخاطر قبول أبحاث منخفضة فى مستوى جودتها، بالشكل الذى دفع كثيرا منهم إلى البحث عن مجلات علمية دولية، يسعون من خلالها إيصال أسمائهم إلى سوق المعرفة العالمية، وتحقيق منفعة علمية في مجال اختصاصه على بقعة جغرافية أكبر، ومن ثم الارتقاء بمستوى الجامعات المنتسبين إليها علميا وعالميا.

وزاد من أهمية هذا التوجه أن النشر في المجلات العلمية الدولية أصبح أحد الشروط التي يتم اعتمادها في تمويل مشروعات البحث العلمي، وواحدة من أهم الركائز التي يقوم عليها ترتيب الجامعات، حيث يتم التقييم على أساس كمية ونوعية الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات الدولية تحت غطاء الجامعة والوحدات العلمية التابعة لها،

ورغم أن المؤسسات البحثية (الجامعات والمراكز البحثية) أصبحت تتسابق لدعم باحثيها وأعضاء هيئة التدريس بها للنشر العلمي في المجلات الدولية عالية التأثير، إلا أنها فى ذات الوقت تدرك جيدا أن الباحثين مطالبون بالتعرف على كل ما يتعلق بالنشر العلمي وقواعدة والفوائد المرجوة من ورائه، والأنواع التى يتم بها، وليزدادوا معرفة بقراءة ما ينشر من تلك الأبحاث العلمية، وما يقدمونه، وخاصة بعدما أصبحت الجامعات تعتمد في معظمها علي مساهمات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة التى يعملون فيها، ومقدار وأثر تلك المنشورات، ومدي الاستشهاد بها من قبل الباحثين، وحيث تراهن الجامعات علي مستوي العالم علي دخول بوابة النشر العلمي الرصين.

وهذا النشر العلمي الرصين لايكون دون حصول هذه المجلات العلمية على معامل تأثير بمعدل عال، يمكنها من أن تكون جاذبة للباحثين من ناحية، ومن ثم محل انتشار عالمى من

ناحية ثانية، سواء كان محل اعتبار أو محل انتقاد من ناحية، وسواء كانت هناك أوجه تلاقى أو أوجه تعارض بين هذا المعامل والنشر العلمي داخل المجلات العلمية من ناحية ثانية.

لذا يأتى هذا البحث ليجيب علي عدد من التساؤلات، ما الإطار المفهومي للنشر العلمي الدولي؟ ما المبررات الكامنة وراء الاهتمام بالنشر العلمي الدولي؟ ما العوامل التى تؤثر على إحجام الباحثين عن النشر العلمي الدولي؟

مفهوم النشر العلمي الدولي

ينظر إلى مفهوم النشر فى اللغة على أنه "الإذاعة أو الإشاعة"، أى جعل الشيء معروفا بين الناس. ففى المعجم الوسيط "نشرَ الكتاب أو الصحيفة، أي أخرجه مطبوعا. والناشر هو من يحترف نشرَ الكتب وبيعَها. والنشر هو طبع الكتب والصحف وبيعها. وفى الاصطلاح يشير فى معناه العام إلى العملية التى يتم بمقتضاها توصيل الرسائل الفكرية التى يبدعها المؤلف إلى القراء، فتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أنه "ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتجهيز وتسويق المواد المراد نشرها"، أى العملية التى يتم من خلالها تقديم الوسائط المطبوعة وغير المطبوعة كالكتب والأبحاث العلمية بصيغة يمكن استقبالها وقراءتها، وبحيث تتميز هذه الصيغة بأنها صيغة مضغوطة ومدعومة بوسائط متعددة وأدوات كالأصوات والرسوم ونقاط التوصيل التى تربط القارئ بمعلومات فرعية أو بمواقع على شبكة الإنترنت. وهو مفهوم يشير إلى حلقات النشر الأساسية؛ التأليف والتصنيع والتسويق، وهي العناصر التي تترابط معا لتكسب النشر معناه وطبيعته، حيث لا يمكن لواحدة منها أن تسمى نشرا، أى أن النشر مجموعة من العمليات تبدأ بالحصول على المادة العلمية من المؤلف وتنتهى بإتاحة العمل للجمهور.

وفى معناه العلمي يقصد بالنشر العلمي عملية صناعة الكتاب العلمي أو الأبحاث العلمية، بداءة من من استلام الكتاب أو البحث وحتى إخراجه وتصميمه وانتهاء بعمليات تسويقه عبر القنوات التسويقية المتوفرة فى الجامعة أو خارجها، بما يتضمنه ذلك من كل ما يتعلقة بتحكيم الكتب والأبحاث، ومتابعة الأمور المالية سواء مكآفأت المؤلفين والمحكمين، أو طباعة الكتب وتسويقها، وتسجيل إحصائيات مبيعاتها، وليكون النشر العلمي بهذا المعنى المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، والمصدر الأساسي للحضارة الإنسانية، والبنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله داخل المجتمع.

وعلى مستوى النشر العلمي الجامعى فإنه يعنى عملية إيصال الإنتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة، من مرسل (أعضاء هيئة التدريس) إلى مستقبل (من يحتاجها من مؤسسات وأفراد)، وهذه القنوات تظهر فى الدوريات والمجلات العلمية التى تكون في أغلبها محكمة ومعترف بها، من خلال مجلس يختص بنشر الإنتاج الفكري للجامعة بمختلف أوعية المعلومات

وفق المواصفات الدولية للنشر تحريراً وتوثيقاً و طباعة، ولكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا الإنتاج العلمي المطروح، ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه، وعملية النشر له تعد أفضل وسيلة لهذه الإفادة؛ لأن درجة الإفادة من الشئ تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه.

وهنا لابد من التأكيد على أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن مفهوم النشر العلمي يتسع ليشمل ويستوعب كل الأوعية الثقافية التى توجد فى الجامعة، سواء المطبوعات كالكتب، والدوريات والمجلات، أو المصغرات من الميكروفيلم والميكروفيش، أو المسموعات والمرئيات من الأسطوانات والأشرطة الصوتية والتسجيلات المرئية، أو المحسبات والمليزرات من الأشرطة والأقراص الممغنطة والملفات الالكترونية المتاحة عن بعد والأقراص المدمجة والوسائط المتعددة.

وعلى ذلك فإن النشر العلمي لا بد له من مبادئ يرتكز عليها إنسانياً، ومنها مبادئ الموضوعية والإنصاف وعدالة التوزيع في الحقوق والواجبات، والبُعد عن التمييز العنصري من أي نوع في التعامل فكرياً أو بحثياً أو كتابياً من أجل المساهمة في إغناء وتفعيل الحركة التربوية الإصلاحية التي يتغياها القائمون على أمرها، بالحرص على نشر كل جديد فيما تتخصص فيه، وبعيدا عن نشر أي مقال أو بحث يحتوي على لغة أو أفكار أو ميول منحازة أو تنتهك خصوصية الإنسان، أو تنوّه لأساليب تعامل غير خلقية مع عينات البحث، وعن نشر أي مقال أو بحث لا يخدم فكرياً وتطبيقياً حاجات وتنمية أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وعن نشر أية أبحاث لا تلتزم بضوابط النشر العلمي المتفق عليها.

والنشر العلمي يهدف بصفة عامة إلى تطوير المجتمع وترقيته من خلال التأليف والبحث العلمي لإيجاد الحلول للمشكلات التي يواجهها، وتحقيق الاكتشافات العلمية التي تسعد الإنسانية، ونشر نتائج هذه البحوث والاكتشافات العلمية لفائدة المجتمع والبشرية عامة. أما على مستوى الجامعات فإن الأهداف المرجوة من وراء هذا النشر العلمي تتمثل فى:

١- إثراء المعرفة العلمية الإنسانية بصفة عامة في جميع المجالات العلمية والثقافية والإعلامية، والمعرفة المتخصصة لخدمة المجتمع بما يعزز دور الجامعة في المجتمع.
٢- نقل وتوطين تقنيات المعلومات الحديثة والإسهام في تطويعها وتطويرها بما يتلاءم والبيئة المجتمعية من أجل الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة.
٣- العناية بالتراث العلمي الوطنى والعربي والإسلامي وتحقيقه ودراسته وتهيئته للباحثين في العلوم الإنسانية.
٤- تنمية مهارات البحث العلمي والترجمة والتأليف من خلال تحفيز المؤلفين والباحثين، وتيسير سبل نشر إنجازاتهم وتحقيق الإفادة منها.

٥- توثيق الإنتاج العلمي والإنساني لتشجيع أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم على إجراء البحوث الأصلية وتأليف الكتب وترجمتها وكتابة التقارير العلمية.

٦- تشجيع التأليف والترجمة والتحقيق العلمي باعتبارها قنوات مهمة من قنوات الاتصال العلمي، من خلال نشر نتائج أبحاث ومؤلفات أعضاء هيئة التدريس في أوعية المعلومات المختلفة التي تصدرها الجامعة بما يحقق التواصل مع العلماء في سائر أنحاء العالم ومع الطلاب وكافة قطاعات المجتمع.

٧- التعاون مع هيئات ومؤسسات النشر داخل المجتمع وخارجه عن طريق تبادل الخبرات والمعارف، عن طريق نشر الكتب العلمية المؤلفة والمترجمة، وإصدار النشرات والمجلات الدورية العلمية المتخصصة.

٨- تعريف الدوائر العلمية في المجتمع وخارجه بإنجازات الجامعة في مجال البحث العلمي وتنمية الصلات العلمية مع الجامعات الأخرى، ومن ثم الإسهام في رفع السمعة الأكاديمية المرموقة عن الجامعة في الأوساط الأكاديمية.

٩- وضع الضوابط والمعايير واستخدام أساليب النشر الحديثة لإنتاج مطبوعات ترقى إلى المستوى العلمي العالمي لخدمة المسيرة العلمية بما يتناسب مع اسم الجامعة.

١٠- السعي للنشر بأحدث تقنيات النشر العلمي الحديثة؛ بفتح أفاق جديدة للنشر فيما يتعلق بالترجمة ويسهم فى النشر الالكتروني، والتأكد من أن النشر العلمي يواكب التطورات والمستجدات التي تحدث في المجتمعات الأخرى.

١١- إبراز أهمية النشر العلمي في الجامعة وتشجيع المتخصصين في مختلف المجالات من أجل نشر نتاجهم العلمي بشكل يصل لكافة أفراد المجتمع.

١٢- تطبيق سياسات النشر العلمي المعمول بها في الجامعة وفق اللوائح والضوابط المذكورة في قانون المطبوعات والنشر في المؤسسات الجامعية، والتى تستهدف الحرص على جودة المنشورات العلمية التي يجري تحكيمها من قبل مجلس النشر العلمي بقضائه التعليمى.

١٣- إرضاء جميع المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الجامعة من خلال البحث العلمي (المؤلفين، المحكمين، الجمهور المستهدف، الجهات الأخرى في الجامعة والمهتمة بحركة النشر)

١٤- التأكد من تنفيذ الخطط والسياسات التي تساعد على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالنشر العلمي فى كل مراحله، ومن أن هذه السياسات والخطط المعدة لتسويق المنتجات العلمية قابلة للتنفيذ، وتستوفي كل متطلبات وأهداف النشر في الجامعة.

١٥- وضع آلية للاستفادة التكاملية من الموارد المادية والبشرية بين المراكز البحثية في الجامعات المختلفة، تساعد فى الاتفاق على أهداف عامة تحدد اتجاه النشر العلمي ومناحيه في المجالات العلمية التخصصية المختلفة.

١٦- إبراز أهمية المشاركة في المعارض والمؤتمرات والمناسبات التي تعنى بأمور النشر العلمي داخل و خارج الجامعة.

١٧- تقييم وضعية النشر العلمي في المجتمع ودراسة التحديات التي تواجهه وآليات تطويره، من خلال الاستفادة من نتائج وتوصيات الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المختلفة النظرية والتطبيقية من ناحية، وتعديل التعليمات الخاصة بالنشر العلمي في المجلات العلمية بحيث تشمل معظم الأمور الفنية والشكلية والتوثيقية والملاحظات وسياسة المجلة العلمية.

١٨- بناء مجلات علمية أنموذجية تضاهي المجلات العلمية في العالم المتقدم، مع تقديم الدعم المعنوي والمادي بصورة فعالة وكاملة وفي كافة أجزاء مؤسسات النشر الجامعي، ودراسة المعوقات والمشكلات بصورة جدية وعلمية للخروج بالحلول والسبل الكفيلة للتقليل من آثارها.

وإذا ما تعلق الأمر بالنشر الالكتروني فإن الأهداف المرجوة من وراء ذلك تتمثل فى "تسريع عمليات البحث العلمي في ظل السباق التكنولوجي، وتوفير النشر التجاري الأكاديمي، ووضع الإنتاج الفكري لبعض الدول على شكل أوعية الكترونية، وتعميق فرص التجارة الالكترونية، وإيصال المعلومة بأسرع وقت وبأقل جهد ودون تكلفة".

لماذا النشر العلمي الدولي؟

معلوم أن للنشر العلمي أهميته الكامنة في إيصاله إلى من يستفيد منه؛ لأن كميته تكمن في وجود النشر الجيد ويتجلى ذلك من خلال "المساهمة الفعالة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الإطلاع على كل ماهو جديد، وتنشيط حركة البحث العلمي، ومعرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى، وتنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين افراد المجتمع على أوسع نطاق، وضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك، ووسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين.

فأهمية النشر العلمي تكمن في ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة سابقا، فضلا عما يكتسبه الباحث من خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه

حين يدرك أن ما يقدمه يخضع لقضاء تعليمى يقوم بالمراجعة والتحكيم والتدقيق العلمي، مما يساعد فى تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها، خاصة مع ارتفاع تكاليف النشر العلمي الذى تفرضه عمليات المراجعة والتدقيق، حيث تقوم الجهة الناشرة بإعادة تحرير البحث العلمي والتأكد من سلامته من الناحية اللغوية، وتقوم بعمل نسخ لتوزيعها على القضاة المحكمين الذين يقومون بالتعديلات على نفس الورقة وإعادتها إلى الناشر، ثم يتم طباعة الدورية على الورق العادي وهو مرتفع التكاليف وصعب من النواحي الفنية، وكلها أمور مكلفة اقتصاديا، ومن ثم المساهمة فى حسن التخزين للمجلات والدوريات الورقية ومن ثم المساهمة فى عمليات توزيعها، وسهولة استرجاع وجمع البيانات التى تقدمها، مما يعين فى سرعة توفر المعلومة، وهو بدوره يعني توفر مزيد من الأمور بسرعة أكبر، ومن ضمن ذلك مزيداً من الديناميكية في البحث العلمي نفسه.

كما تكمن أهميته من تحديد الاتجاهات الحديثة الحاكمة له، يرى الدهشان (٢٠١٩) أن هناك ثلاثة اتجاهات ومحاور تحكم عملية النشر العلمي، تمثلت فى قنوات النشر، وفى موضوعات النشر، وفى مجال جودة النشر العلمي وتقييمه.

١- فيما يتعلق بقنوات النشر أوضح ثلاثة اتجاهات، هى التوسع فى النشر الالكتروني وإزالة ما يواجهها من مشكلات ومعوقات. والنشر العلمي المفتوح أو فى مصادر الوصول الحر. والاستفادة من منصات شبكات التواصل الاجتماعى الأكاديمية ومواقع التواصل العلمية فى النشر العلمي.

٢- فيما يتعلق بموضوعات النشر أوضح اتجاهات ثلاثة، هى وضع خريطة بحثية لكل مؤسسة اكاديمية ولكل قسم من اقسامها يتم من خلالها تحديد القضايا والمشكلات التى يحتاج المجتمع الى دراستها إضافة تحديد التوجهات المستقبلية فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. وتشجيع الدراسات والبحوث البينية التى الدراسات البينية Interdisciplinary هي بحوثٌ علميةٌ مُعمَّقةٌ، لا يقنعُ أصحابُها بالاكتفاء بالتخصص الدقيق؛ منفردًا، بل يتوخَّون الكشفَ عن مناطق التخوم (التجاور، التلاقي، التقاطع، التشابك، التقارب) بين العلوم. والاهتمام بنشر البحوث والدراسات التى تتناول دراسة مشكلاتنا الحقيقة والواقعية وتقديم حلول لها.

٣- فيما يتعلق بتجويد النشر، ورفع كفاءة الباحثين أوضح خمسة اتجاهات، وهى تشجيع النشر الدولى، إخضاع البحوث العلمية لبرامج فحص الانتحال قبل اجازتها ونشرها، تشجيع النشر في مصادر لها معاملات تأثير وفق معايير عالمية، تشجيع إجراء ونشر البحوث الجماعية أو بحث الفريق، وتشجيع طلاب الجامعة خاصة طلاب الدراسات العليا علي النشر العلمي

ولاشك أن الأثر الأكبر للنشر العلمي يظهر علي المكتبات التى تعاني من أزمات مالية في الوقت الذي يتزايد الطلب على خدماتها، فأي مكتبة سوف تتأثر بالتغييرات التي تحدث في المؤسسة أو الهيئة الأم التي تقوم المكتبة بخدمتها، مما يجعل من الممكن تقديم الخدمات وزيادة مداها وفقاً للمصادر العلمية المتاحة.

ومن خلال هذا يتضح أن مناحى الاهتمام بالنشر الدولى تتعدد، وتعددها راجع إلى تعدد ما يكمن وراءها، وأخطرها ما يلى:

(١)وجود النشر المفترس

يواجهه بعض الباحثين من كوابيس أكاديمية نتيجة معاناتهم من النشر المفترس الذى وقعوا فيه، بالشكل الذى يسبب لهم قلقا ينتابهم أثناء سعيهم لنشر أعمالهم، حسب تعبير فان نولاند وروجرز Nuland & Rogers فى بحثهما بعنوان "الكوابيس الأكاديمية: النشر المفترس Academic Nightmares: Predatory Publication وهو النشر الذى يكون استجابة لعديد من رسائل البريد الالكتروني التى تصلهم عن الحملات التسويقية التي تحثهم على نشر أبحاثهم في مجلة متخصصة، يتم إطلاقها حديثًا، ويعلنون مواصفات غالبًا ما تعد بمعايير تحريرية ونشر عالية، ولكنهم يصدمون بغير ذلك، ويكتشفون أن المجلة من نوع المجلات المفترسة،

والمجلات المفترسة هى "المجلات التى تقوم على الأعمال الاستغلالية، والمراقبة السيئة للجودة، والحد الأدنى من الشفافية الشاملة"، مما يؤكد أن هؤلاء الباحثين ذوي الخبرة الأكاديمية المحدودة يقعون ضحية للنشر فى مجلات مقالاتها منخفضة الجودة وتهدد أساس الأدلة. وهو ما يستوجب تنمية وعى الباحثين بكيفية تحديد هذه المجلات المفترسة والتحذير من الوقوع فيها. (Nuland & Rogers, 2017, PP. 392-394) وهذا حول عملية النشر العلمي إلى هوس عند الباحثين حول العالم، بحيث يتنافس الباحثون في عدد المنشورات وعدد الاستشهادات citation ومستوى المجلات حسب معامل التأثير Impact Factor خاصة بعدما أصبح النشر العلمي تجارة رابحة تقوم عليها شركات عالمية.

وفى دراسة تناولت سياسات وقواعد النشر في دوريات المكتبات والمعلومات العربية، في أربع دوريات عربية منها (مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات- مجلة المكتبات والمعلومات العربية- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية- مجلة بحوث المكتبات والمعلومات) وقامت بتحليل قواعد الدوريات محل الدراسة وفقاً لقواعد النشر المختلفة والتى تضمن التحكيم، وتكاليف النشر، وبيانات الباحثين، والمستخلصات، والكلمات المفتاحية، وشروط البحوث العلمية المقدمة. تم تقسيم القواعد إلى فئتين: قواعد عامة للنشر، وقواعد خاصة تتضمن مواصفات العمل

المقدم للنشر بالدورية، وإن بدا أن هذا التقسيم يعتمد على وجهة نظر الباحث ولا يرجع إلى سند في أدبيات الموضوع. (رمزي، ٢٠١٧، ١٦٣-٢١١)

(٢) التنافس بين المجلات العلمية

لا مشاحة فى أن تزايد المنافسة بين المجلات العلمية المختلفة فى الحصول على معامل تأثير مرتفع، يزيد من أهمية تناول القضية العلمية، ويزيد من وضعيتها فى سوق النشر المعرفى، ومن الإقبال الدولى على النشر فيها. ففى دراسة أجريت سنة ٢٠١١ أجراها Foote and Foote على ستة تخصصات، باستخدام المجلات المدرجة في إصدار ٢٠٠٨ من Journal Citation Reports (JCR) بلغ عددها (٣٣٩) مجلة، فى تخصصات الجيولوجيا، والأرصاد الجوية، وعلم وظائف الأعضاء، والأعمال التجارية، والاتصالات، وعلم النفس الاجتماعي. ووجد الباحثان أن الغالبية العظمى بنسبة (٩٧٪) من المجلات في التخصصات الستة تم نشرها فى المجلات الهجينة، وهى المجلات التى تجمع فى نشرها بين المجلات المطبوعة والمجلات المنشورة الكترونية، مقابل نسبة (١٪) فقط تنشر الكترونيا، نسبة (٢٪) فقط تنشر مطبوعة فقط. وإن معظم الاتجاه فى النشر نحو المجلات الالكترونية فقط جاء فى تخصص العلوم. (Foote & Foote, 2011).

وهذا ما جعل الجامعات الأسترالية حسب تعبير بونيل Bonnell تميل بشكل متزايد إلى استخدام مقاييس المجلات، مثل عوامل التأثير وقوائم الترتيب في عمليات التقييم والترويج، وبدأت في تحديد توقعات الأداء الكمية التي تستفيد من هذه المقاييس المستندة إلى المجلات العلمية، ويؤدي الاستخدام الواسع النطاق وإساءة استخدام مقاييس البحث إلى زيادة القلق في الأوساط العلمية والأكاديمية الأوسع في جميع أنحاء العالم، لمقاييس البحث بشكل عام. (Bonnell, 2016, PP. 54-61)

(٣) زيادة نسبة النشر العلمي

مما يدعم تناول قضية البحث نتائج بعض الدراسات العلمية التى تؤكد تزايد نسبة النشر بصفة مستمرة فى المجلات التى تحتل معامل تأثير أعلى بنسبة (٦٠٠٪) في النسبة، وبنسبة (٩٠٠٪) في عدد المجلات الالكترونية المدرجة في JCR فى خمس سنوات فقط ما بين ٢٠٠٨- ٢٠١٣ ، رغم أنها من حيث القيمة المطلقة تعد هذه الأرقام منخفضة (٢٧ من ٤٤٧) وإن المجلات المفتوحة الوصول لها تصنيفات تأثير فوق المتوسط. (Antell, Foote & Jody, 2016, P. 318)

فهناك نمو سريع في عدد المجلات العلمية في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى نشر المزيد من الأعمال المنشورة (Altbach & De Wit, 2018) وقد قدرها البعض بالانفجار

منطلقا من تزايد حجم الطلبات المقدمة إلى المجلات العلمية من أجل نشر أعمال علمية، فمن غير المألوف أن تتلقى مجلة ما بين (٥٠٠ : ٦٠٠) طلب نشر في السنة الواحدة (Velleman, 2016) فنمو النشر ومركزيته، والإبداع المستمر لمجلات جديدة، وإغراءات نشر المزيد من الأعداد كل عام، أو المزيد من المقالات لكل عدد، من أجل تعزيز الإيرادات وتوسيع نطاق الوصول، كلها عوامل تساهم في وفرة المنشورات العلمية، وبالشكل الذى يدعو إلى التعرف على قوة تأثير معامل تأثير المجلات العلمية.

ومما ساعد فى هذه الزيادة سيادة مبدأ النشر بأى ثمن؟، ففى الدراسة التى قام بها سا وفيريرا وسانتوس وسيربا (Sá, Ferreira, Santos, & Serpa, 2020, PP. 214-221) بعنوان "النشر بأي ثمن؟ الحاجة إلى تحسين جودة المنشورات العلمية"، وضح أن هناك تساهلا واضحا في نشر المقالات العلمية، نتيجة الوصول المفتوح وسهولة النشر عبر الإنترنت، مع عدم نفى إمكانية العثور على منشورات بمستويات مختلفة من الاحترام العلمي، وهو ما يتطلب البحث عن طرق تحسين جودة المنشورات العلمية كعنصر حاسم للناشرين والمؤلفين والمؤسسات الأكاديمية، وللمجتمع بشكل عام، مع التركيز على تدابير تعزيز الجودة من مثل وضع القوائم السوداء، وإعداد دورات للكتابة العلمية الجيدة، والوقاية المؤسسية للعلم. ويساعد فى ذلك السماح للبرامج التقنية الحديثة بأداء الجزء الأكبر من عمل الفرد في تجميع الكتابات العلمية النظرية كاستجابة أخرى مفهومة للوفرة الهائلة في الأعمال المنشورة.

ويدعمها أيضا ما توصلت إليه دراسة آيسى لي Issy Lee أن نشر البحث العلمي أصبح يشكل بُعدًا حاسمًا للعمل الأكاديمي، ويتسبب في القلق والتوتر بشكل متزايد، ليس فقط بين الأكاديميين الشباب ولكن أيضًا بين العلماء الأكثر شهرة، وخاصة بعد أن أصبحت قياس المعرفة يتم بشكل أساسي على أساس مكان النشر، وتلك الرؤية قامت بعد مقارنة وجهات نظر اثني عشر باحثًا في آسيا، تم جمع بياناتها عبر مقابلات عبر طريق البريد الالكتروني، وهو ما يتطلب نشر المعرفة عبر مجلات أكثر تأثيرا بدلاً من الاعتماد على وضعيتها فى الفهارس المختلفة، فذاك أبقى لها على قيد الحياة بدلا من الهلاك. (Lee, 2014, PP. 250-261).

كما يساعد فى هذه الزيادة تعدد منابر الوصول الحر للمعلومات على الشبكة العالمية الإنترنت، بالشكل الذى دعا الكثيرين إلى المناداة بجعل الوصول المفتوح إلى المعلومات العلمية من عوامل التأثير والحكم على المقالات العلمية، ففى دراسة هيس وبيرس التى أجريت حول "من الوصول المفتوح إلى العلوم المفتوحة: الطريق من الواقع العلمي إلى التواصل العلمي المفتوح" وهدفت إلى إمكانية جعل جميع المعلومات العلمية المتمثلة فى رسائل الماجستير والدكتوراه عملا متاحا أمام جميع الباحثين على مستوى العالم، وجعل الوصول إليه مجانًا على الإنترنت.

والوقوف على الأسباب والعوامل المؤثرة على التطورات المفتوحة في العلوم والبحوث، وأكدت أن هذا الفتح يعد نموذجًا مناسبا لتحديد الاتجاهات للتواصل العلمي بين الباحثين فى المستقبل، حتى وإن صعب وضع ذلك موضع التنفيذ. وأوصت بنشر كل ما يتعلق بدراسة الدكتوراه والتأهيل وعملية البحث في أسرع وقت ممكن، وبصورة شاملة قدر الإمكان. (Heise & Pearce, 2020, PP. 1–14)

(٤) الرغبة فى الحصول على معامل تأثير مرتفع

مع تزايد الاهتمام بمعاملات التأثير للمجلات العلمية ازدادت الدراسات العلمية التى تناولت القضية موضع البحث، من زوايا عدة، منها ما تناول علاقة عوامل التأثير بكثرة الاستشهادات، مثل دراسة ناثان وشوكتالي التى أجريت بعنوان "دراسة المنشورات والاقتباسات وعوامل التأثيرات"، وهدفت إلى تحليل دور الأكاديميين الجامعيين الماليزين كباحثين، وما يتاح لهم من حرية في النشر العلمي تتخطى حدود المعرفة المحلية. وقد ثبت من خلالها تقويض الدور الأساسي للجامعة بالشكل الذى نتج عنه تبعيتهم لتوجهات الوكالات الحكومية، والتأثر بأولويات الوكالات التمويلية، وعلى كيفية اختيارهم المجلات العلمية التي سيتم فيها مراجعة مقالاتهم ونشرها وقراءتها من قبل المجتمعات المعنية. كما أوضحت ميل عديد من الأكاديميين إلى النشر في المجلات العلمية ذات التأثير الأعلى من غيرها، مما جعل الأكاديميين الشباب يشعرون بالحيرة فيما إذا كان ينبغي عليهم النشر بما يعزز مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي وضعتها الجامعة، أم يتولون هم بأنفسهم البحث عن أوعية للنشر تتناسب وإمكانياتهم المادية. (Nathan & Shawkataly, 2019, PP. 42–48).

ومن الدراسات ما تناول بناء عامل التأثير ذاته، مثل دراسة أورباى وميراندا وأورباى (Orbay, Miranda, & Orbay, 2020) بعنوان بناء عامل تأثير المجلة الرباعي في تقييم الأداء الأكاديمي: دراسة حالة"، وهدفت إلى توفير معلومات حول مفهوم (Q.) المستخدم فى تقييم الأبحاث فى تركيا. وقامت بتحليل عدد من المقالات الأصلية المنشورة في المجلات المفهرسة من الإنتاج العلمي لباحثي جامعة أماسيا في المجلات المفهرسة في قاعدة بيانات (WoS) مثل (A & HCI –SSCI – SCI) في الفترة من ٢٠١٤–٢٠١٨ باستخدام مفهوم (Q.)، حيث تمت مقارنة حصة المنشورات من قبل مجلات فئة (Q)، وحساب متوسط الاقتباسات التي تلقتها الأعمال من جامعة أماسيا بمتوسط الوضع في تركيا ودول مختلفة أخرى في العالم. وتوصلت الدراسة إلى أن المقالات التي نشرها باحثو جامعة أماسيا نُشرت في مجلات ذات معامل تأثير منخفض فى الدوريات ذات معامل التأثير (Q4) بنسبة (36.49 %). وإنه تم نشر حصة صغيرة فقط من الأوراق في المجلات عالية التأثير بنسبة (١٤.٣٢٪)

في مجلات الربع الأول. وإن نسبة الأوراق المنشورة في المجلات منخفضة التأثير أعلى من المتوسط التركي، وأعلى بكثير من الدول العلمية الرائدة. وإن متوسط الاقتباسات الواردة من الأوراق المنشورة في مجلات الربع الأول أعلى بنحو ستة أضعاف من الأوراق المنشورة في مجلات الربع الرابع (٨.٩٢) مقابل (١.٥٦). وإن الأوراق المنشورة في مجلات الربع الأول (02) بنسبة (٣٠٪) تلقت استشهادات بالرغم من انخفاض عددها (١٤.٣٢٪) فقط من الأوراق المنشورة في هذه المجلات. إضافة إلى أن نسبة الأوراق المنشورة التي لم يتم الاستشهاد بها مطلقًا في WoS بلغت (27.48%)، حيث ارتفعت من (٩.٦٨٪) في الربع الأول إلى النصف تقريبًا (٤٨.١٠٪) في الربع الرابع.

ومن الدراسات ما تناول علاقة معاملات التأثير بالمجلات العلمية ذات الوصول المفتوح، كدراسة كل من بولترونيري وبرافو ومورينو وفيري ومانشيني (Poltronieri, Bravo, Moreno, Ferri, & Mancini, 2016) بعنوان "تحليل اتجاه النشر للوصول المفتوح"، والتى هدفت إلى تتبع عدد المجلات ذات الوصول المفتوح التي تحصل على عامل التأثير، والتحقيق في توزيع فئات الموضوعات المتعلقة بهذه المجلات كدراسة حالة. ولتحقيق ذلك تم مسح المجلات التي نشر فيها باحثو المعهد الوطني للصحة Istituto Superiore di Sanità في إيطاليا خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٢، فتم جمع البيانات بالبحث في مجلات الوصول المفتوح المدرجة في دليل المجلات ذات الوصول المفتوح، ثم مقارنتها مع تلك التي لها عامل تأثير كبير والتى تم تتبعها بواسطة Journal Citation Reports بمطابقة فئات موضوع تقارير الاقتباس من المجلات العلمية مع عناوين الموضوعات الطبية لتوفير تصنيف محتوى أكبر. وتوصلت الدراسة إلى زيادة في عدد المجلات لتقارير الاقتباس من دفتر اليومية (+ ٤.٩٣٪) والدليل (+ ١٨.٥١٪). وإن ذلك يكون واضحا فى المجلات المفتوحة ذات عامل التأثير. ويظهر بصورة أكبر فى انتشار المجلات المتعلقة بتخصصات العلوم الطبية والعلوم البيولوجية. كما أن الباحثين يفضلون النشر أكثر من ذي قبل في مجلات الوصول المفتوح. (Poltronieri, Bravo, Curti, Ferri, & Mancini, 2016, PP. 1-13)

ويتممها دراسة سوتوده وقاسمبور (Sotudeh & Ghasempour, 2018, PP. 257-278) بعنوان "نهج العالم تجاه النشر في مجلات الوصول المفتوح التي تمول من Springer، Elsevier's APC، وهدفت إلى استكشفت اتجاهات دول العالم نحو النشر في مجلات الوصول المفتوح الممولة من APC التصميم / المنهجية / المنهج، باستخدام طريقة قياس المراجع. ولتحقيق ذلك تم تحليل المقالات OA و NOA الصادرة في مجلة Springer ومجلة Elsevier APC خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ بعد أن تم جمع البيانات باستخدام عدد كبير

من المصادر بما في ذلك Sherpa / Romeo –Springer Author–mapper – Science Direct –Google– مواقع المجلات. وتوصلت الدراسة إلى احتلال دول هولندا والنرويج وبولندا مرتبة أعلى نتيجة زيادة الموارد المالية المخصصة للنشر بشكل عام، والنشر في مجلات الوصول المفتوح على وجه الخصوص، رغم أن الدول المتقدمة نشرت نصيب الأسد من أوراق OA–APC وأظهرت أعلى نمو. ونظرًا لاعتماد نموذج APC على ثراء المؤلفين ودوافعهم، فقد تم تحدي القدرة على تحمل التكاليف والاستدامة.

ومن الدراسات ما يتعلق بمشهد تطور النشر العلمي فى علاقته بمعاملات التأثير، كدراسة أنتيل وفوت وجودي (Antell, Foote, & Jody, 2016, PP. 309–328) بعنوان "المشهد المتطور للنشر العلمي: مقاييس التأثير والمجلات الإلكترونية فقط والوصول المفتوح في أبحاث الصحافة والاتصالات" وهدفت إلى تحليل مشهد النشر العلمي فى المجلات العلمية في تخصص الاتصالات، وإعلام الباحثين في مجال الاتصال بالموضوعات الناشئة في النشر العلمي، وتوفير معلومات محدثة حول نسبة المجلات الالكترونية فقط، ومقارنة تأثير المجلات الالكترونية فقط والمجلات المفتوحة الوصول إلى المجلات الأخرى في نفس التخصص، وتقديم قائمة بمجلات الاتصال تظهر عامل التأثير لكل مجلة وحالة الوصول المفتوح والمعلومات الأخرى ذات الصلة بقرارات الباحثين بشأن مكان النشر. واعتمدت الدراسة على تحليل (447) مجلة تمت دراستها من المجلات المدرجة في JCR فى سنة ٢٠١٣، في ست فئات تخصصية؛ الجيولوجيا (٤٤ عنوانًا)، والأرصاد الجوية (٧٦)، وعلم وظائف الأعضاء (٨١)، والأعمال التجارية (١١١)، والاتصالات (٧٤)، وعلم النفس الاجتماعي (٦١)، وفق (٥) مؤشرات ، هى H5–index من Google Citation Metrics. وعوامل التأثير من JCR 2013. وحالة الوصول المفتوح DOAJ من Http: doag.org، وفئة الوصول المفتوح RoMEO من http://www.sherpa.ac.uk/romeo . والحالة الالكترونية فقط ، والتي يتم تحديدها من مجموعة متنوعة من المصادر ، بما في ذلك Ulrichswebومواقع المجلات الفردية. وقام الباحثون بإنشاء قائمة تشير إلى المجلات الالكترونية فقط ومجلات الاتصال المفتوحة التي احتلت أيضًا مرتبة عالية فيما يتعلق بعامل التأثير ومؤشر h5.

ومنها ما تم تناوله على تخصص بعينه كدراسة تورمودي (Turmudi, 2020, PP. 52–63) بعنوان "أنشطة النشر العلمي باللغة الإنجليزية في الثورة الصناعية ٤.٠: ماذا ولماذا وكيف؟، وهدفت إلى تحديد المراد بالنشر العلمي في الثورة الصناعية الرابعة وتأثيرها على عملية كتابة المقالات العلمية للنشر، وتحديد الضرورات الكامنة وراء الاهتمام به بالنسبة للأكاديميين. ولتحقيق ذلك قام الباحث الأندونيسى بتقديم ادعاءات وحجج وأدلة يجب على أي مؤلف أخذها

في الاعتبار، بعدما أصبحت كتابة المنشور العلمي باللغة الإنجليزية إلزامية لمؤلفي المعلمين والمعلمين (TEAs).

وتلك التى تتعلق بحالة مجلات علم التفس المعرفى كدراسة توجيا (Tujia, 2013, PP. 86–102) بعنوان "حالة مجلات علم النفس المعرفي: نهج عامل التأثير"، وهدفت إلى فحص عامل التأثير لمجلات علم النفس المعرفي المفهرسة في طبعة العلوم والعلوم الاجتماعية من قاعدة بيانات Journal Citation Reports (JCR) على مدى فترة عشر سنوات متتالية. حيث تم فهرسة هذه المجلات المختصة بعلم النفس المعرفي في (١١) فئة مختلفة من قاعدة البيانات، واتضح من خلالها أن متوسط معامل التأثير قد تراوح من (١.٥٨٠) إلى (٢.٥٢٦). وإنها احتلت الترتيب بين المركزين الرابع والسادس ما بين عام ٢٠٠٧–٢٠٠٩.

وأيضا التى تتعلق ببحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية كدراسة ريل وزملائه (Reale & Others, 2018, PP. 298–308) بعنوان مراجعة للأدب حول تقييم الأثر العلمي والاجتماعي والسياسي لبحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهدفت إإلى التعرف على المعرفة العلمية المتوفرة حول أدوات وتقنيات التقييم المطبقة لتقييم الأثر العلمي لأبحاث SSH المنشورة فى المجلات؛ من خلال الإجابة على سؤال شامل: إلى أي مدى يحاول العلماء تطبيق الأساليب والأدوات والنهج التي تأخذ في الاعتبار السمات المميزة لـ SSH؟. ولتحقيق ذلك تم تحليل نماذج من مشروعات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالتعليم العالى والبحث العلمي التي توضح هذه التأثيرات المختلفة.

ومن الدراسات ما تناول النشر العلمي فى رؤيتة كلية وفق معامل التأثير. ففى رؤية كلية قدم بيترز وزملاؤه (Peters, et al, 2016, PP. 1401–1425) رؤيته بعنوان "نحو فلسفة النشر الأكاديمي"، وقامت بتطوير نهج فلسفي لعدد من التغييرات المهمة في النشر الأكاديمي، فيما يتعلق بنظام المعرفة العالمي للمجلات الذي أحدثته مجموعة من التقنيات الرقمية الجديدة حيث النشر الالكتروني والتفاعلي والمختلط، وفق رؤية عدد من الأساتذة الذين كونوا هيئة صغيرة مقرها نيوزيلندا، ومعظمهم من المحررين والمراجعين للمجلات الأكاديمية في مجالات التعليم والفلسفة؛ بهدف استكشاف الفلسفة والتاريخ والخلفية السياسية والقانونية للنشر الأكاديمي من ناحية، وبناء أساس لتثقيف العلماء فيما يتعلق بالقضايا المعاصرة المهمة في النشر الأكاديمي من ناحية ثانية، وتشجيع المزيد من التعاون المتكافئ عبر المجلات والمحررين من ناحية ثالثة. واتضح من خلالها فقدان توازن النظام البيئي للنشر الأكاديمي، حيث توجد معظم المجلات الدولية ذات الانتشار الواسع في الدول الغربية، مع توزيع أقل على البلدان الواقعة في الجنوب العالمي أو في أي مكان آخر. وإنه يتم أخذ المجلات الدولية ذات الانتشار الواسع في

الاعتبار في مشهد النشر الأكاديمي، وهي Google Scholar، Research Gate، Academia.edu، Facebook، Twitter. وإن الوصول المفتوح (OA) يتسبب في حدوث تموجات من خلال نظام النشر، بالشكل الذى أثر على توزيع المعرفة الأكاديمية، مما أدى إلى زيادة الصعوبات في تغطية تكاليف النشر. وإن التوزيع الجغرافي لمعرفة المجلات العلمية عالية التأثير أصبح مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بعالم ذي امتيازات أدى إلى تهميش من يعانون من تكاليفه.

تتعدد مناحى الأهمية التى تحيط بمعامل التأثير، حيث يساعد هذا المعامل في إعطاء فكرة عامة عن المجلة العلمية بالنسبة للباحث، وبالتالي يستطيع أن يختار من خلاله المجلة التي تصلح لنشر بحثه العلمي، لكي يحقق أقصى استفادة ممكنة من النشر بها. فمعرفة معامل التأثير للمجلات العلمية له أهمية كبيرة للباحثين العلميين، وفى إعطاء فكرة دقيقة للباحث العلمي عن المجلة المحكمة، وفي اختياره للمجلة العلمية التي يريد نشر دراساته العلمية فيها، أو الاطلاع على المعلومات الصحيحة من خلالها، وذلك لتحقيق الاستفادة الأقصى. وبالتالي فإن أي مجلة علمية محكمة لديها معامل تأثير عالي ومرتفع تكون اكثر موثوقية، وتصنف بين المجلات المهمة التي يتم الإشارة الى دراساتها العلمية، ويكون مدى الاستشهاد بأبحاثها أكبر بكثير من المجلات العلمية التي يكون معامل التأثير لديها منخفض.

وهذا التعدد يؤكد أن معامل التأثير هو نتاج اجتهاد الباحثين والناشرين والمساهمين في النشر العلمي في البحث عن وسيلة علمية مرجعية لتقييم المجلات والدوريات العلمية، باعتباره مقياس لأهميّة المجلات العلميّة المحكّمة ضمن مجال تخصّصها البحثي. ويعكس مدى اعتماد الأبحاث العلميّة التي تُنشر حديثاً على عدد المرّات التي يُشار فيها إلى البحوث المنشورة سابقاً في تلك المجلات، ويحدد مدي القدرة على الاعتماد على مصادر المعلومات الخاصة بكل مجلة، مما يجعل المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع تُعدّ من المجلات المهمة في مجال تخصصها، لأن الباحثين والمحكمين يعتمدون عليها، ويتم الإشارة إلى الأبحاث المنشورة فيها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض.

والمهم فى تحديد مناحى هذا التعدد أن أهمية معامل التأثير تنبع من التقبل الواسع في الأوساط الأكاديمية العالمية لكونه يعكس سمعة المجلة أو مكانتها، فدور النشر تولي له أهمية قصوى وتترقب الإعلان السنوي عنه لتجعل من ذلك مناسبة للاحتفاء بمجلاتها ودورياتها التي تحصل على قيم مرتفعة له؛ فعدد الاقتباسات للمقالة العلمية يفترض أن يعكس حجم التأثير الذي تحدثه هذه المقالة في الأوساط المهتمة، ودون قصر ذلك التأثير على بعده الايجابي بالضرورة.

فمن مناحى الأهمية فى حساب معامل التأثير أنه يوقف الباحثين على الحساسيات العالية تجاه السمعة العلمية لمنشوراتهم المحلية مقارنة بالمجلات في المجالات الأكثر رسوخًا في كل

تخصص، حيث تزداد أهمية عوامل التأثير وحسابات الاقتباس للباحثين والمؤسسات التي توظفهم. (Antell, Foote, & Jody, 2016, P. 309) فالنشر الأكاديمي في المجلات عالية الجودة والتأثير وسيلة لتحسين تصنيف المؤسسة التعليمية ومكانتها؛ وبالنسبة للأكاديمي، فهي الوسيلة التي يتم من خلالها الحصول على المنح البحثية وتأمين الترقية، وهو ما يفترض من الباحث النظر إلى تاريخ المجلة الأكاديمية ونشأتها، ومعامل تأثيرها، والسمعة التى تحظى بها.

ومن مناحى الأهمية أنه يتم استخدام الأنواع المختلفة من القياسات بشكل متكرر من قبل مسؤولي الجامعات فى تقييم إنتاجية العلماء بداخلها، وعادة ما يكون لها تأثير كبير في حالات الترقية (Antell, Foote, & Jody, 2016, P. 309). فقياس الإنتاجية العلمية وتأثيرها هو بُعد مهم في الخطاب الأكاديمي المهني، لأنه يترتب عليها كما يرى احتمال الحصول على منصب في كلية أو جامعة بعد التخرج يرتبط ارتباطًا مباشرًا بإمكانيات الشخص للإنتاجية العلمية، ويتوقف عليها كثير من القرارات المتعلقة بالراتب والترقية والحيازة العلمية (السمعة)، وإنها المعتمدة حين التفكير فى ترك مؤسسة تعليمية ما لشغل منصب عضو هيئة تدريس في أخرى بشكل كامل تقريبًا، والاعتراف والمكانة التي يتم الحصول عليها في أي مجال هي وظيفة مباشرة لكمية ونوعية المنشورات العلمية للأستاذ. (Holosko & Bamer, 2014). فقد أصبحت معاملات التأثير أحد أهم المقاييس التى يلجأ إليها كثير من الجامعات في تقييم أداء أعضائها أكاديميا للدرجة التى جعلت البعض يطلق على هذه المعاملات المدّ التسونامى، ومنهم بونيل (Bonnell, 2016, PP. 54-61) فى مقالته بعنوان "المد أم تسونامي؟ تأثير المقاييس على البحث العلمي.

ومن مناحى الأهمية أن النشر فى مجلات عالية التأثير يقضى على القلق الذى ينتاب الباحثين في جميع المجالات العلمية، بشأن التنقل في البحار المجهولة للنشر الالكتروني والوصول المفتوح، خاصة إذا كان مصحوبا بعدم الثقة في أن هذه السبل موثوقة ومرموقة (Antell, Foote, & Jody, 2016, P. 309) بعدما ازدادت المجلات العلمية المفترسة التى تنشر مقالات مطبوعة ذات مراجعة ضئيلة أو معدومة من الأقران، وكثيراً ما تخفي مقارها الجغرافية الحقيقية مع المبالغة في نطاقها وكفاءتها التحريرية، وتسعى بمنافذها المختلفة إلى جذب المساهمين من خلال ضمان قرارات تحريرية سريعة ومثالية بشكل غير معقول، مع ادعاء مراجعة الأقران بلا ضمير، وتطويق عوامل التأثير وإدراجها في خدمات الفهرسة الأكاديمية والتجريدية. (Peters, et al, 2016, P. 1411).

فالمجلات العالمية العلمية المحكمة تتيح فرصه النشر لجميع الباحثين في أي مجال علمي، بشرط أن تكون تلك الأبحاث متوفر فيها شروط البحث العلمي، وأن تكون مطابقة لقواعد المجلة العلمية العالمية المحكمة. وفي هذه الحالة يقوم الباحثون بتحقيق الاستفادة العظمي من خلال نشر الأبحاث في مثل هذه المجلات العلمية المحكمة وتعود بفائدة كبيرة على الباحثين، إذ أن النشر في المجلات العلمية العالمية يزيد من انتشار اسم الباحث وشهرته في مجال البحث. ويزيد من سرعة وصول وانتقال الأبحاث العلمية الجديدة لكل القراء والباحثين المهتمين بمجال البحث المنشور. ويزيد من ثقة الباحث في نفسه، ذلك أن هذه المجلات لا تنشر إلا الدقيق من الأبحاث، والصحيح بشكل تام، حيث إن البحث المقدم للنشر يخدع إلى فحص لجنة التحكيم المختصة بمجال البحث المقدم. فالعلاقة بين نشر البحث في المجلات العلمية المحكمة وبين مجال الباحث الوظيفي علاقه طردية، أي كلما زاد الباحث من كمية الابحاث المنشورة له في المجال العلمي المتخصص فيه زاد نجاحه في مجال عمله عن طريق الترقية وغيرها من دلائل النجاح في العمل.

ومن المناحى المهمة أن النشر العلمي بمعاملات تأثيره العالية، كثيرا ما يقلل من الانتحال العلمي بشكل جعل البعض ينادى بضرورة تدريب طلاب الجامعة فى كافة التخصصات العلمية على التحلى بالنزاهة العلمية وكيفية محاربة الانتحال العلمي. ففى الرؤية التى قدمها عبابنة والزغبى (Ababneh & Alzoubi, 2020, PP. 2-6) بعنوان "تقييم معرفة طلاب الصيدلة وإدراكهم للنزاهة العلمية" والتى هدفت إلى تحديد مستوى المعرفة والوعي فيما يتعلق بسوء السلوك البحثي، حيث إن النزاهة العلمية، وإجراء البحث السليم، وتجنب سوء السلوك البحثي بما في ذلك الانتحال والتلفيق والتزوير، كلها أمور ضرورية لجميع التخصصات؛ نظرًا لأن الخبرة البحثية هي مهارة موصى بها لاكتسابها أثناء التعليم الجامعي، فالطلاب الجامعيون يجب أن يكونوا على دراية بسوء السلوك البحثي لتجنب ذلك.

ومن مناحى الأهمية أن معامل التأثير العربى يأتى مواكبا لجهود عربية كثيرة فى هذا المجال العلمي، ومنها البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) التى تعد منصة وطنية للمجلات العلمية الصادرة داخل الجزائر، وأطلقت في ٢٠١٦، والتى تضم نظاماً للنشر الالكتروني للدوريات العلمية يسمح للناشرين بإدارة دورياتهم من خلال المنصة. وتضع البوابة تصنيفاً للدوريات التي يتم تضمينها فيها وفق شروط ومعايير للدوريات كي تقبل في البوابة. (http://www.asjp.cerist.dz/asjp). ومنها دليل الدويات العربية المجانية DFAJ باعتباره الدليل العربي الوحيد لدوريات الوصول الحر العربية، وأنشئ بجهود فردية للباحثة غدير مجدي، ويضم ما يقرب من (٣٠٠) مجلة عربية، ونشر الدليل بوضوح أن تكشيف أي دورية في قاعدة

بيانات Scopus وفي دليل DOAJ يعد معياراً لإضافة الدورية في الدليل. ولدى الدليل معايير خاصة به لاعتماد الدوريات العلمية. (http://www.dfaj.net). ويترجم ذلك فى قواعد البيانات العربية التي تعمل على حصر وكشف الدوريات العلمية وأية أشكال ومصادر المعلومات في الوطن العربي، وهى قواعد بيانات تجارية كبرى، تشمل دار المنظومة، والمنهل، E- معرفة، وبنك المعرفة، حيث لكل قاعدة بيانات منها سياسة محدد في حصر الدوريات، حتى وإن كانت هذه السياسة غير منشورة بوضوح وغير معلنة، على عكس قواعد البيانات الأجنبية التي تضع شروطاً قاسية لإضافة أية دورية إلى محتوياتها ولضمان جودة المحتوى.

كما يأتى مواكبا لجهود أجنبية كذلك منها جهود وزارة التعليم العالي في جنوب أفريقيا التى تقوم باصدار قائمة بالدوريات العلمية المعتمدة، وهى تعمل على تحديث تلك القائمة سنوياً، كما تتولى مهمة استقبال طلبات الانضمام من الدوريات، وتقييم الدوريات المتقدمة وفقاً للمعايير المحددة. وتشتمل المعايير على شروط خاصة بعناصر سياسة نشر وتحرير المجلة. (https://goo.gl/Euj079). وجهود المركز النرويجي لبيانات البحث (NSD) Norwegian Centre for Research Data مهمة تسجيل واعتماد الدوريات العلمية في النرويج، وذلك وفقاً لشروط ومعايير محددة في التحكيم العلمي الخارجي لمحتوى المجلة، وهيئة تحرير أكاديمية للمجلة، واتجاهات التأليف فيها بين الدولية والمحلية. وفقا لما جاء على موقعها (https://dbh.nsd.uib.no/publiseringskanaler/OmKriterier) وكذلك جهود مركز أمريكا الجنوبية والكاريبيان للمعلومات الصحية (LILACS) Latin American and Caribbean Health Sciences Information Center على تكشيف الانتاج الفكري المنشور على مستوى أمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبيان وذلك في مجال الصحة، وقد وضع المركز معايير خاصة باختيار الدوريات التي يتم تكشيف محتواها، وقد تلخصت عناصر التقييم فيما يلي: المحتوى، اخراج المقالات، التحكيم العلمي، الاستمرارية وانتظام الصدور، التصميم والاخراج. وحسب ما جاء على موقعها (http://metodologia.lilacs.bvsalud.org/php/level.php?)

ومن مناحى الأهمية تعدد مجالات استخدام معاملات التأثير فى العلوم المختلفة ومنها برامج العمل الاجتماعي. ففى الدراسة التى قام بها كل من هولوسكو ومشنا وجراهام وألين (Holosko, Mishna, Graham, & Allen, 2018, , PP. 619-627) بعنوان "عوامل تأثير الاقتباس بين أعضاء هيئة التدريس في برامج العمل الاجتماعي الكندية" والتى قامت بتحليل المقالات التي يتم الاستشهاد بها بشكل متكرر من التي تم نشرها لمدة عشر سنوات بين عامي (٢٠٠٦ : ٢٠١٦) من جميع الدرجات العلمية (دوام كامل مساعد- مشارك-

أساتذة كاملون) باستخدام برنامج PoP من موقعى Publish أو Perish على الويب، والبالغ عددها (٤٥٤) مقالة في (٣٠) من برامج العمل الاجتماعي المعتمدة في كندا، حسب معامل مؤشرات (h)، (g) impact. ووجد أن خلال العشر سنوات تراوحت أعداد الاستشهادات المرجعية من (١٧٦) إلى (٦٦٦).

يضاف إلى ذلك أن معامل التأثير يعد انعكاسا للأخلاقيات التى عليها البحث العلمي، فالنشر في مجلة علمية محكمة له الكثير من الأخلاقيات التي يجب على كل باحث علمي أن يلتزم بها، حيث إن تلك الأخلاقيات تعد ضرورية من أجل نشر البحث العلمي قوي ومتميز بجودته العالية ومن ثم ينال رضاء القُراء والناشرين. ومن هذه الأخلاقيات الامتناع عن القيام بانتحال للمحتوى العلمي لموضوع البحث، والبعد عن اقتباس موضوع البحث بشكل كامل مع الحرص على ذكر ما تم الاقتباس منه، وألا يقوم بنشر بحثه العلمي في أكثر من مجلة أو بعدة لغات مختلفة، ويحرص على عدم ذكر أسماء لمؤلفين لم يساهموا فى كتابة البحث، وذكر أسماء جميع المؤلفين الذين قاموا على مهمة كتابة البحث العلمي.

ليس هذا فحسب، بل إن القائمين على إعداد مشروع معامل التأثير العربي أهميته في جوانب عديدة، منها ما يتعلق بالباحثين كتعريف الباحثين العرب بأبرز المجلات العلمية في تخصصاتهم الموضوعية وفقاً لمعامل التأثير بما يتيح الفرصة لهم للنشر في تلك المجلات البارزة. وتعريفهم بمدى تأثيرهم العلمي من خلال الإشارات المرجعية إلى دراساتهم المنشورة في المجلات المتخصصة العربية الرصينة، وتمكينهم من التعرف على أكثر المدارس العلمية العربية حظوة بالاستشهادات المرجعية، ومن ثم أبزرها في تخصصاتها العلمية. ومعاونتهم فى الكشف عن طبوغرافية البحث العلمي العربي على العموم، في جميع تخصصات المعرفة البشرية، وعن العلاقات العلمية فيما بين هيئات تحرير المجلات العربية وبعضها البعض، والتخصصات العلمية، والدول العربية ناشرة تلك المجلات وبعضها البعض؛ وذلك عن طريق أسلوب تبادل الاستشهاد المرجعي.

ومنها ما يتعلق بالمؤسسات والهيئات البحثية العربية، كمساعدتها فى منح الجوائز في العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية وايضا لجان الترقية العلمية في الجامعات العربية على الكشف عن أبرز المجلات العربية في تخصصاتها العلمية، والكشف عن معامل التأثير الفعلي لكل مجلة من هذه المجلات ومعامل التأثير للباحثين العرب. ومنها تعريف دور النشر العربية القائمة على إصدار المجلات العلمية، بمدى تأثير تلك المجلات في تخصصاتها الموضوعية؛ وبما يتيح الفرصة لهم للارتقاء بمستوى تلك المجلات. والكشف عن أكثر المؤسسات العلمية والبحثية بروزًا وتأثيرًا في تخصصاتها العلمية، من خلال الإشارات المرجعية إلى أعمال منسوبيها

من الباحثين. وتضع البحوث العربية على قائمة النشر الدولى للاستفادة منها، واتساع دائرة المعرفة للمخرجات البحثية التى تصدر باللغة العربية، بما يخدم البحث العلمي ويعزز من جهود التنمية على مستوى الدول العربية. فمعامل التأثير الحاكم للنشر العلمي يمكن ان يكون أحد المداخل لدعم الاقتصاد القومى، وخاصة عندما تديره مؤسسات تحقق أرباحا باهظة.

فمعامل التأثير لبنة مهمة لبناء اقتصاد المعرفة العربى، فهو أكبر بكثير من كونه مجرد إسهام في تطوير النشر العلمي للباحثين العرب، بل المساعدة فى تشكيل قوة علمية عربية أصبحت الدول العربية بحاجة إليها؛ استرجاعا لأمجاد العلماء العرب ومشاركتهم في العلم العالمي، ووضع اللغة العربية أمام أعين الجميع، وتصنيف المجلات التي تصدر باللغة العربية وانتشارها في الأوساط العلمية والمحافل الدولية، فيتم تقييم نتاج جهود الباحثين والعلماء العرب، ويزيد من رصيد إسهاماتهم في الجامعات والمجلات العلمية فيها. وبما يكشف رصانة المجلات العربية المتخصصة في جميع مجالات المعرفة البشرية، وبهدف رصد النشاط العلمي العربي في أبرز قنواته التي تعد القناة الأساس في الاتصال العلمي بين الباحثين منذ ما يقرب من ٣٥٠ عامًا وهي المجلات العلمية.

وكل هذه تؤكد أن الحاجة إلى المساهمة في تقييم الأثر العلمي والاجتماعي والسياسي للبحوث المنشورة فى المجلات العلمية أصبحت أمرا ذا أهمية فى الكشف عن كثير من الدوريات الوهمية التى تجعل من الباحثين ضحايا لمعامل التاثير، والدوريات الوهمية هى تلك الدوريات التي ظهرت بالتزامن مع آخر أسلحة دفاع مؤسسات النشر العالمية الكبرى، والتي حاولت من خلالها أن تعيد هيمنتها على ميدان النشر العالمي من جديد، بالترويج لما يعرف بمعامل التأثير للمجلات Impact Factor. وهذا الوضع فتح المجال لبعض الأشخاص أو المؤسسات غير المعروفة للإفادة من تعطش الباحثين للظهور في دوريات علمية ذات معامل تاثير عال، وجذب انتباههم من خلال الترويج لعناوين دوريات وهمية، غايتها الربح المادي على حساب الرصانة العلمية.

وقد كشفت عن هذه الدوريات الوهمية مبادرة بودابست للوصول الحر، هذه المبادرة التي وقع عليها اكثر من (٦٠٠٠) باحث و (٨٠٠) منظمة عالمية، لتنهي عصر احتكار دور النشر العالمية لعقود من الهيمنة والتفرد في مجال النشر، وتفتح الأبواب على مصراعيها للشركات الصغيرة او المنظمات غير الربحية للخوض في هذا المضمار، والتى هدفت إلى تيسير سبل الباحثين في نشر أبحاثهم، فضلا عن تعميق ثقافة المشاركة العلمية، وتبسيط إجراءات النشر الورقي والرقمي، اعتمادا على شبكة الانترنت بما تقدمه من حرية النشر والتعبير لكل من يرغب بذلك، وتوفيرها أدوات عديدة لكشف الانتحال والسرقة العلمية. فالمبدأ الذي بنيت على

أساسه مبادرة الوصول الحر للمعلومات كان يقضي بمساهمة الباحث في تحمل مصاريف نشر مقالته، بدفع مبلغ من المال نظير نشر الأبحاث، وبالتالي يتم ضمان مجانية الإتاحة، ويفتح المجال لوصول الجامعات والطلاب للمجلات البديلة، وهذا ما استغلته بعض الجهات للنصب على الباحثين. (الزهيرى، ٢٠٢٠)

(٥) رؤى المؤتمرات والندوات

مما يؤصل للقضية رؤى عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة، ومنها ما توصل إليه ملتقى التميز في النشر العلمي الذى عقدته جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، فى الأول من جمادى الآخر ١٤٣٧هـ، من ضرورة التركيز على تطوير السياسات والأنظمة بما يتناسب مع تطوير البحث والنشر العلمي المتميز، وعتماد لوائح لأخلاقيات البحث العلمي، ووضع خطة استراتيجية لتطوير البحث والنشر العلمي المتميز، وتحديد الأولويات البحثية بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للجامعة، وتفعيل برنامج الشراكات البحثية المحلية والإقليمية والدولية، ووضع آلية لتواصل الباحثين مع نظرائهم في المراكز البحثية والجامعات الأخرى محليا ودوليا، مع تمويل أبحاث ومشاريع نوعية قابلة للنشر في مجلات علمية ذات تصنيف عالمى له ISI ، وعلى موقع Scopus إذا كان البحث مكتوبا باللغة الانجليزية، أو في مجلة متميزة تتبع مؤسسات علمية مرموقة إذا كان مكتوبا باللغة العربية، والاهتمام بالأبحاث الجماعية، وعقد شراكات مجتمعية فعالة لتنمية المواد الذاتية للجامعة، وعقد شراكات مع منافذ النشر الدولية، وإنشاء قاعدة بيانات للمجلات العلمية المحكمة الصادرة باللغة العربية، وتسهيل اجراءات دعم المشروعات البحثية.

وفى يوم النشر العلمي الدولى الذى نظمته عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة الأزهر فى غزة (٢٠١٩)، تم التأكيد على أهمية التعاون الدولى فى النشر العلمي فى المجتمع المعرفي المفتوح، والمتعدد الآفاق، ودعمته النقلة التقنية السريعة التي سهلت انسياب المعرفة وتدفقها على المستوى العالمي، والذى يستطيع الباحث من خلاله أن يسهم في تعزيز البنيان العلمي لمجتمعه وللبشرية جمعاء، ويعاون فى نشر ثقافة البحث العلمي المتميز بين الباحثين في الجامعة وغيرها، وييسر قيامهم بالبحوث العلمية الرصينة التي تخدم قضايا المجتمع وتلامس مشكلاته، والارتقاء بالأبحاث لتنافس عالمياً.

وفى المؤتمر الدولي الثاني حول تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي الواقع والمأمول الذى نظمه المركز الديمقراطى العربى بألمانيا وبالتعاون مع مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات، خلال الفترة من ١٧-١٨ أغسطس ٢٠٢٠ ببرلين. تم التأكيد على أهمية تأسيس التواصل والتفاعل بين الثقافات المختلفة وتشكيل مجتمع علمي يضم باحثين من المحيط إلى

الخليج، إضافة لمعالجة المشكلات الحضارية المشتركة. وأهمية الحاجة إلى تثمين الأوعية العلمية العربية للنشر؛ لإخراجها من حالة الكم إلى حالة الكيف؛ والارتقاء بها لتصبح في مصاف المنشورات العالمية الرائدة. (المركز الديمقراطى العربى، ٢٠٢٠)

(٦) اهتمام المفكرين بالنشر الدولي

إن تناول النشر الدولى تأتى أهميتها من توصيات مدير مشروع معامل التأثير العربي عبدالمعطى (٢٠١٩) التى استحث فيها المؤسسات الوطنية بضرورة وضع معامل تأثير عربي يكون منارة لصناع القرار والمعنيين باستراتيجيات البحث العلمي في الوطن العربي عبر ما يوضحه من تقرير مهني دوري عن جودة المجلات العلمية المكتوبة باللغة العربية، وتصنيف الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك لمبررات عديدة من أبرزها:

١- كسر احتكار مؤسسات النشر العالمية واقتصارها على البحوث المنشورة باللغات غير العربية، ووضع مجموعة من الشروط المجحفة لأوعية النشر باللغة العربية، والتي قد لا يكون لها علاقة بجودة النشر العلمي.

٢- افتقار المجلات التي تنشر باللغة العربية، وغالبيتها العظمى تنتمي للحقول الاجتماعية والتربوية والإنسانيات، لجهة تصنيفية موحدة لتحديد معاملات تأثير لها، والذي يعد من أهم مشكلات المحتوى العربي المنشور.

٣- الحاجة الملحة إلى تعزيز مكانة اللغة العربية، والمساهمة في خدمة المؤسسات البحثية والمراكز، والمجالس والهيئات العلمية والعربية والدولية، التي تفتقد حالياً للآليات الموضوعية اللازمة لتقويم الأبحاث والأوراق العلمية المنشورة باللغة العربية.

٤- تأكيد أهمية الاعتزاز بالهوية العربية المميزة للمجتمع، وتسجيل مجهودات الباحثين في الوطن العربي في محتوى عربي يعود على الأمة العربية بالنفع. فمعامل التأثير العربي منصة عربية بأدوات عالمية لنشر أبحاث علمية رصينة بلغة المنطقة.

٥- تشجيع العلماء والباحثين على خوض غمار البحوث ذات الصبغة المحلية والإقليمية، والتي ربما لا تروق للدوريات الإنجليزية عالية التأثير، بالشكل الذى أخرج كثيراً من العلماء عن خدمة القضايا العلمية الوطنية لبلادهم.

٦- إن وجود معامل التأثير العربي سينتج عنه إمكانية تصنيفه للدوريات والمجلات العربية، ذلك التصنيف الذي سيؤثر على اعتبار هذه المجلات حجة قوية وداعمة في منح الدرجات العلمية عند ترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية للدرجات العلمية المختلفة، بناء على نشر بحوثهم في الدوريات ذات التصنيفات المعتمدة من قبلها.

٧- الاستجابة لتطلعات الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والبحثية عبر العالم الرامية إلى وجود جهود علمية وتقنية، تستهدف إدراج وتصنيف الإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية، لاسيما في ظل الفراغ الناشئ عن فقدان وجود مبادرات عربية أو أجنبية في هذا المجال.

٨- الإسهام في دعم المحتوى العربي على الإنترنت، بما يستجيب للمبادرات الداعية لإثراء المحتوى العربي على الإنترنت، إلى جانب دور هذه المبادرات في دعم صناعة البرمجيات التي تدعم اللغة العربية.

٩- رفع كفاءة الأبحاث المكتوبة باللغة العربية، وما يتصل بهما من علوم، حيث يتم تصنيف المجلات العلمية بناء على معاملات تأثيرها في الانتاج العلمي في التخصص، إلى جانب تصنيف الباحثين بحسب تأثير انتاجهم العلمي في الانتاج العلمي للباحثين الآخرين.

١٠-تفضيل الباحثين العرب خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية استخدام اللغة العربية كلغة للبحث أكثر من اللغات الأجنبية مجتمعة، مما يساعد في توجه الباحثين العرب إلى جمهور القراء العرب لبث أفكارهم العلمية ونشر انتاجهم الفكري، حيث إن الموضوعات التي يعالجونها في بحوثهم تهم القارئ العربي وليس الأجنبي.

فالنشر العلمي بعد معاملات التأثير أصبح وضعه يتزايد تعقيدًا بعد أن تحول النشر من بحوث تنشر للتعريف بالجديد في المجال العلمي فتبرز مكانة أولئك العلماء الذين يكتبونها، وهم يتنافسون عبر الأوطان، وحيث لم يكن الهدف من نشرها هدفًا ماديًا، إلى نشر من قبل موظفين مطالبون بالنشر السريع إن أرادوا الحفاظ على مناصبهم أو الترقية أو نيل الشهادات. وهذا الوضع يدفع بالمعنيين إلى التهافت على النشر في المجلات دون إتقان أعمالهم ودون انتظار نضج أفكارهم. وهذا ما جعل أستاذ الوراثة بكلية الزراعة جامعة المنيا "قاسم زكى" فى مقالته "النشر العلمي ... صوائب ومصائب" يؤكد أن النشر العلمي فى المجلات العلمية المحكمة والتي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة Proceedings من أجل تبادل المعرفة والنتائج أمر فى غاية الأهمية لاستمرار الأبحاث وتكامل نتائجها وأهدافها. والذى أصبح يعانى مصائب شتى بعد أن امتدت يد المحتالين بالزحف عليه، وخاصة مع إصرار وتشجيع الجهات البحثية والأكاديمية والحكومية بضرورة النشر فى دوريات علمية عالمية مرموقة كشرط لترقي الباحثين. (زكى، ٢٠١٥)

(٧) الملاحظات والشواهد الواقعية

يأتى الاهتمام بتناول النشر الدولى من الملاحظة والشواهد الواقعية لكثير مما نقوم بتحكيمه على مستوى البحوث العلمية التى تأتينا من كثير من المجلات والدوريات العلمية المختلفة، ونلاحظها كذلك من مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه المقدمة للأقسام العلمية المختلفة،

وحتى على مستوى الإنتاج العلمي المقدم للجان العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين، فكثير مما يقدم يحمل من الدوريات والمجلات العلمية التى يشار إليها بصفة الدولية أو العالمية أو الأمريكية أو الأوربية، يعج بأخطاء علمية قاتلة، وسقطات مطبعية لايمكن التهاون فى أمرها، تعكس مستويات علمية متواضعة، وتكشف عصابات شديدة الاحتراف، مجهولة أو وهمية العنوان، جشعة ومبتزة للأموال، تتخذ من الفضاء الافتراضي مأوى لها، وتعشعش أساسا فى شقق تحت السلم لتزاول أنشطتها الهدامة والقاتلة لكل جهود تبذل لتطوير البحث العلمي داخل المجتمع.

ونتيجة لكل هذا؟، يلاحظ التأثير الذي يلعبه معامل التأثير في رفع جودة أية مجلة علمية محكمة، ورفعه لتصنيفها بين نظيراتها من نفس المجال، حتى وإن تعرض لانتقادات نتيجة لوجوده بشكل وهمى في كثير من المجلات عن طريق التحايل. ولذا يأتى هذا العمل كاستجابة لكل ما سبق، فمعها يصبح من المهم تناول علاقات التلاقى والتعارض بين معامل التأثير والنشر العلمي؛ من أجل استكشاف الإطار الفكرى المنظر للنشر العلمي، من حيث مفهومه، وأهدافه، وأهميته، وضوابطه وأهم مراحله، من ناحية. وكذلك الإطار الفكرى المنظر لعامل التأثير من حيث مفهومه، وأهميته، وطرق حسابه، والعوامل المؤثرة عليه من ناحية ثانية. ثم توضيح انعكاسات الأخذ بمعاملات التأثير على النشر العلمي التربوى من ناحية ثالثة. وأهم ما يلزم من متطلبات لتفعيل الأخذ بمعامل التأثير على النشر العلمي التربوى من ناحية رابعة.

عوامل الإحجام عن النشر العلمي الدولى

هناك الكثير من العوامل التي تحكم عملية النشر الدولى فى المجلات، وتعمل على التغيير فيها، وهى عوامل لاشك تؤثر في الثقافة السائدة الحاكمة لسوق النشر المعرفى دوليا، وما يحدث من تفاعل فيما بينهما، فيأخذ كل منهما من الآخر، ويؤثر كل منهما في الآخر عن طريق نقل المعايير والتقانات والأساليب المتبعة والتأثر بها. وهذه العوامل يمكن تقسيمها إلى ثلاثة رئيسية تعكس المتغيرات المتوقعة التي تؤثر على الاستفادة من خدمات النشر العلمي في كل قطاعاته، وذلك عن طريق دراسة مجموعة من العوامل، بعضها متعلقة بالباحثين، وبعضها متعلقة بالمجلات العلمية، وبعضها متعلق بالمجتمع، مما يعتقد أن لها تأثير على النشر العلمي فى المجلات عالية التأثير، سواء من ناحية النشر أو سرعة التصفح للمقالات والأبحاث العلمية.

أولا: عوامل مرتبطة بالباحثين

تتعدد المسببات التى تتعلق بالباحثين الراغبين فى النشر فى مجلات دولية وعالية فى معاملها التأثيرى، ومنها:

(١)فقدان الثقة بالنفس

من العوامل التى تؤثر على عملية النشر العلمي عامل الثقة المتوفر لدى الباحثين. هذه الثقة التى تعرف على أنها ثقة الباحث في صفاته وقدراته وتقييمه للأمور، من خلال إيمانه بأهدافه وقراراته وبقدراته وإمكاناته، والتحكم في أقواله وأفعاله وقناعاته، ومواجهة المواقف الحياتية الصعبة، واعتقاده الجازم بأنّ لديه القُدرة على إنجاز العديد من الأمور المفيدة، والتي قد يعجز عن إنجازها وتحقيقها العديد من أقرانه، حتى وإن كان غير مطابق تماماً للواقع الذي يعيشه الباحث، فيكفيه مجرد الاعتقاد، فذلك يشكّل دافعاً قويّاً له للإقدام والبعد عن التردُّد. وهى بهذا تشير إلى الموقف الإيجابي الذي يتخذه الباحث تجاه ذاته، ومدى استشعاره لقدراته وكفاءاته العلمية والبحثية التى تمكنه من نشر فى أعلى المجلات العلمية تأثيرا، وإمكانيّة وثوقه من فعل ما يريد، وتحقيق أهدافه فى مجال تخصصه العلمي، وتجنّبه الخبرات غير المرغوب فيها وتجاهله لها مع تركيزه على الخبرات الجيدة والناجحة. وتعكس استجاباته لكافة ألوان مثيرات العلم، إيجابية كانت أو سلبية، لتكون استجابات تفاعليّة تكيفيّة مُتوازنة تتلائم مع شدة ونوعية المثير، بالإضافة إلى إدراكه لتقبل محيطه العلمي ومدى ثقتهم به وبقدراته واستجاباته لهذا المُحيط دون خوف أو توتر.

والمفهوم بهذا الشكل إنما يؤكد عددا من الأبعاد التى يجب على الباحث أن يتفحصها فى ذاته، ومنها ما ذكره كارول (٢٠٠٩) فى:

١- تقبله ذاته كما هي بمحاسنها ومساوئها، فلا ينزعج من المساوئ لدرجة تجعله يكره نفسه، ولا يعجب بمحاسنها لدرجة تجعله يغتر بنفسه ويعطيها فوق حجمها.

٢- عارف حدود قدراته وطاقاته وإمكاناته، فلا يغالي فيها، أو يقلل منها، فتتوازن طموحاته مع قدراته وإمكاناته وطاقاته.

٣- تقبله النقد من الآخرين والبعد عن التضايق منهم، ساعيا دائما للاستفادة مما فيه من بناء لتطوير ذاته باستمرار.

٤- تجنب التسويف ولا يهرب من المسؤولية، فيقوم بواجباته ويتحمل مسؤولية قراراته وأفعاله، ويجتهد في عمله، ويثابر عليه، متقنا إياه لتحقيق الإنجاز الذي يرضيه.

٥- مستقر نفسيا وناجح في علاقته مع الآخرين، نتيجة اطمئنان نفسه، وتصرفه باتزان، ويتجنب الغضب، ويتفاهم مع الآخرين، ويقدر ظروفهم وينصح لهم ويحب لهم ما يحب لنفسه.

٦- تحمل نتائج أفعاله واختياراته بشجاعة، فيفخر بما ينجزه، ويشكر ربه على توفيقه، ولا يغتر بعمله، وكذلك لا يصاب باليأس إذا واجهته حالات الفشل، وإنما يستأنف الكفاح لتحقيق النجاح.

فالتمتّع بثقة مفرطة في النفس أمر جيّد لأنه يدفع إلى المغامرة والتجريب المصحوبة على المدى الطويل بالتواضع، ويساعد في علاج المشكلات والتخلّص من العيوب، ويشجع على مواصلة التعلّم والتأقلم والعمل بدأب، ويجعل الأسباب مقدمات النتائج. ولذا تعد الثّقة بالنّفس شرطاً من شروط النّجاح العلمي (الأكاديمى)، ومقوما أساسيا من مقوّمات تحقيقه؛ ذلك أنّ الباحث بدون قَدر من الثّقة لا يستطيعُ إنجاز عمل ذا قيمة والنّجاح فيه، ويخشى الإقدام والمخاطرة، ويجد صعوبةً في إنجاز الأعمال التي تواجهه، وهى تُبنى من خلال النّجاح في الخطوة الأولى ذلك أنها تكون سبباً لرفع قدر ثقته بنفسه، ودافعاً للمواصلة وتحقيق نجاحات أخرى في حياته، فالثقة كما تذهب "جوديث برايلس" في مؤلفها "الثّقة تصنع النّجاح" فقالت "ليس لأحدٍ سوى الشّخص أن يزيد ثقته بنفسه. إذا لم يقل الشّخص لا، فلم تعد كلمته نعم ذات قيمة". فكل نجاح يحققه الإنسان سببه الأوّل والأساسي ثقة الباحث بنفسه وتقديره لذاته، وقُدرته على تجاوز المشكلات والتحدّيات بقوة وثبات.

وثقة الباحث فى ذاته تعكس احترامه لذاته، واحترامه لذاته وتقديرها يعني أنه يمتلك الإحساس بالثقة بنفسه، الناتج عن التقييم الإيجابي والبنَّاء الذي يقوم به بنفسه لذاته ومَهاراته ومدى نجاحه وفشله في تحقيق أهدافه العلمية والبحثية التي وضعها لنفسه وإنجازاته، بما يعكس وصوله لمستوى عال من احترام الذات والثقة بالمخرجات الذاتية، والقدرة على إثبات ذاته اجتماعياً ونفسياً ومن ثم أكاديميا ومهنيا. فالباحث الواثق بذاته يمتلك ردّات فعل رزينة ومُتّزنة تجاه المُثيرات المُختلفة تحميه من الوقوع في الأخطاء التي تقف في وجه تقدّمه ونجاحه

فبالثقة بالنفس يتحقق للباحث نوع من التوافق مع المجال العلمي الذى يبحثه، لارتباطه بتقدير الذات والثقة بالنفس التي يتحلّى بها، وبالتالي شعوره بالسعادة بما يحققه من إنجازات علمية، وتوكيده لذاته في تقدمه للنشر فى أعلى المجلات العلمية تأثيرا فى المجال التخصصى له، ومن ثم حسن تعامله مع ما يتعرّض له في حياته العلمية والمهنية، نتيجة ما يتعرض له من خبرات قد تثرى حصيلته النفسيّة والعلميّة في شتى المجالات، وتجعله يتطلّع باستمرار لجني وتعلّم كلّ ما هو جديد، والتقدم نحو الأفضل باستمرار.

وهذا ما يدفع الباحث إلى المضىّ فى النشر العلمي مع الحرص على أن يكون فى أعلى المجلات والدوريات العلمية تأثيرا، فالثقة تزيد من النشر العلمي الرصين، وهذا ما أكدته الدراسة التى أجريت فى النرويج درس مكسنس وأولسن (Moksness & Olsen, 2018) في جامعة القطب الشمالي UiT فى دراستهم بعنوان "الثقة مقابل الجودة المتصورة في النشر العلمي"، بغرض تحديد كيف يؤثر التوافق والضمير على الثقة المتصورة فى نشر الأبحاث، وكيف تؤثر على نية نشر المقالات البحثية عبر الوصول المفتوح (OA) أو القنوات غير التابعة لها،

وتوصلوا من خلالها إلى أن الثقة تزيد من نية النشر عبر النفاذ المفتوح، ولكنها تقلل من نية النشر عبر قنوات غير مفتوحة. كما اتضح أن مؤشرات الجودة المتصورة لها تأثير إيجابي على نية النشر من خلال غير الوصول المفتوح، بينما تقلل من نية النشر بخلاف الوصول غير المفتوح.

كما أن الثقة المتوفرة كانت حاسمة وظاهرة بوضوح فى استكشاف الدوريات الأجنبية البؤرية في مجالات علمية معينة، ومنها مجال المكتبات والمعلومات، كما جاء فى الدراسة التى أجراها غنيم والتى هدفت إلى التعرف على أعلى عشر مجلات علمية حاصلة على معامل تأثير وفقاً بتقرير JCR. وجمعت ما يقارب (٢٥٨٢) مقالا منشورا في المجلات البؤرية (المحورية)، ثم قامت بتحليل اتجاهات الباحثين في التأليف والنشر. وتوصلت إلى أن (٧٢%) من المقالات تم تأليفها بشكل جماعي، وأن (٤٠%) من المقالات ترجع جنسيات مؤلفيها إلى منطقة أمريكا وأوروبا. (غنيم، ٢٠١٦، ١١-٣٥)

ولن تكون هناك ثقة فى الذات ما لم يتوافر لدى الباحث تقدير لذاته أولا، فتقدير الذات هو من أهمّ السمات الشخصية البنَّاءة التي يتحلّى بها الباحث، وتعد حجر الأساس في الكينونة الذاتية السليمة له. وهذا التقدير يكون بتطوير ذاته علميا، وتنمية مهاراته، والتوسع بالثقافة والقراءة والاطلاع على كل جديد فى التخصص العلمي، فهذا يساعد الباحث على التحدث علميا بثقة وعقل رزين، بشكل يجعل الآخرين من زملاء التخصص وغيرهم يلجؤون إلى ما يكتبه أو ينشره بل ويستشيرونه فيما يعن لهم من آراء علمية. (كارول، ٢٠٠٩، ٥٥). وهى لا تكتمل عند الباحث العلمي دون قيامه بأمور أساسية تساهم في تطوير ذّاته، يبدؤها بتحويل رغباته إلى أهداف حتى لايبقى في مكنه من غير تقدُّمٍ، فيضع الإجراءات اللازمة لتحقيقها. ويثنيها بالعمل فور على تحقيق أهدافه فينطلق مسرعاً للعمل والبحث في الطّرق والسُّبل المتاحة أمامه كافّةً.

ويكون ذلك بتعلم المواجهة حتى وإن فشل الباحث فى نشر بحثه لمرة أو مرات فيما يعتقده فى مجلات علمية يراها ذات تأثير كبير، حتى وإن كنت شخصيته بها لون من الخجل أو بعض التردد، والانطلاق مما يردده اليابانيون دائما "كل أمر لا يؤدي إلى الموت أقدم علية". وتعلم المواجهة يكون إما بالردّ المقنع على ما تراه المجلة من آراء علمية تجاه البحث المراد نشره، وطرح الحجة بالحجة، ودراسة الدلائل المقدمة والاستفادة مما ورد فيها فهذا يمثل لونا من المواجهة الإيجابية. وباكتشاف القوى الكامنة والطاقات الهائلة، والتغلب على النقائص والشعور بالنقص بجعل الفشل هو بداية الطريق إلى النجاح، فيحولها إلى طاقة يبدأ بها من جديد لتحقيق النجاح، وأن يتعلم من أخطائه ويستمد منها زادا وخبرة لمواجهة ما يقابله في حياته من صعاب.

وكل هذا بعد تقوية ثقته بالله عز وجل، باعتبارها المنبع الأصيل للثقة بالنفس، فمنه سبحانه وتعالى يستمد الباحث القوة والعون والسند، والواثق بربه شعاره دوما (ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا) (الطلاق: ٣) لأنه واثق من نفسه في كل أعماله، ومتوكل على خالقه، واثق من توفيقه (مَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) (هود: ٨٨).

ومن العوامل التى أكدتها دراسة أرصياد و بوروو و سوكامتو وعدنان (Arsyad, Purwo, Sukamto, & Adnan, 2019) بعنوان "العوامل التي تمنع المحاضرين الإندونيسيين من نشر مقالات في المجلات الدولية ذات السمعة الطيبة"، والتى هدفت إلى التحقيق في العوامل المحتملة التي تمنع محاضري الجامعات أو الأساتذة في إندونيسيا من نشر نتائج أبحاثهم في المجلات الدولية ذات السمعة الطيبة باللغة الإنجليزية. واعتمدت على منهج بحثى مختلط يجمع بين الكم والكيف، يقوم على أسلوب المسح وإجراء مقابلات متعمقة مع محاضرين وباحثين مختارين من خمس جامعات مختلفة في إندونيسيا (جامعة بنجكولو – جامعة ولاية بادانج – جامعة ماكاسار الحكومية – جامعة يونيكا أتما جايا– جامعة ماتارام). وتوصلت إلى ثلاثة عوامل رئيسية تحول دون تقديم المحاضرين مقالاتهم إلى المجلات الدولية ذات السمعة الطيبة، وهى عدم الثقة بالنفس في جودة أبحاثهم ومقالاتهم، وإن النشر صعب ويستغرق وقتًا طويلاً فى إعداد المقالة باللغة الإنجليزية، وعدم كفاية المكافأت المالية المتحصل عليها لمن ينشر بنجاح في المجلات الدولية ذات السمعة الطيبةمما يجعل قلة من الباحثين بنشر بحوثهم فى المجلات الدولية على نفقتهم الخاصة وأحيانا بدعم من مؤسسات خاصة.

(٢)الأمية العلمية

من المسببات التى تؤثر على النشر في المجلات العلمية ذات التأثير العالى تأثير الأمية العلمية على عمليات النشر العالمى ذى التأثير المرتفع، تلك الآفة الفتاكة التى تنخر فى المجتمع العلمي، وتؤدي إلى تخلفه عن مواكبة التقدم العلمي والتقني الذي يعطيه المكانة المرموقة بين مصاف الدول. فليس المقصود بمحو الأمية العلمية تعلم القراءة والكتابة العلمية، بل المقصود هنا هو ضرورة الإلمام بالمعارف والمهارات العلمية الأساسية التي تساعد الفرد على التواصل وفهم الآخرين. بمعنى توافر المعارف التي يفترض أهل العلم في زمان ومكان محددين أنها متوافرة لدى غيرهم من الناس. فالأمية العلمية تعنى ضمناً بأنها البعد عن المعرفة التشغيلية لعلوم كل يوم

والتعريف الصحيح لمحو الأمية العلمية يقتضي بفعالية القدرة على الاستجابة إلى المواضيع الفنية التي تعم وتغمر الحياة اليومية والتعامل معها بمنطقية سلسة مبنية على الاستنتاج المنطقي

قبل المعرفي، ومسايرة عالم الأنشطة السياسية والاقتصادية بطرق مجدية وذات معنى. فلا تعني إعطاء تفاصيل المعرفة بالتركيبات العلمية كما هو متبع في الكتب المنهجية لعلوم الطبيعة والكيمياء وعلم النفس أو علوم الوراثة، بل تعني الفهم الشامل لما يسمى بالاقتراب العلمي أو الطريق العلمي للمعرفة أو المنهج العلمي

وهذه الأمية العلمية تتأثر بعوامل كثيرة منها الإعلام التكنولوجى، ففى الدراسة التى أجراها قو ووانج ولين عن "فحص محو الأمية العلمية من خلال وسائل الإعلام الجديدة" والتى هدفت إلى تقييم تأثير الإعلام الجديد على محو الأمية العلمية، من خلال تحليل محتوى (٤٢) موقعا، (٢٠) مدونة صغيرة، وباستخدام مخطط الترميز لتحليل دور الوسائط الجديدة في نشر المعرفة العلمية. وتوصلت إلى أن جودة المواقع العلمية كانت أعلى من جودة المدونات الصغيرة رغم اشتمالهما على معلومات صحيحة ودقيقة، ووجود مخاوف بشأن عدم وجود تحليل متعمق للمعرفة العلمية المطروحة على هذه المواقع والمدونات. وللتأكد من ذلك قام الباحثون بتطبيف استبانة على عينة مكونة من (١٨٧٠) من طلاب الجامعات؛ لتحديد مستويات محو الأمية العلمية لديهم. وجاءت نتائجه مشيرة إلى أنه لا ينتج عن استخدام المدونات الصغيرة الموجهة نحو العلم فرقًا إحصائيًا، في حين أن الطلاب الذين يستخدمون مواقع الويب الموجهة نحو العلم لديهم مستوى معرفة علمية أعلى من غير المستخدمين. وإن قدرة الطلاب على التعرف على المعلومات العلمية من الوسائط الجديدة بشكل كبير يساعد فى محو الأمية العلمية لديهم. وهو ما يستوجب حسن استهدام الوسائط الإعلامية الجديدة ذات التوجه العلمي فى تطوير المعرفة العلمية للطلاب. (Gu, Wang, & Lin, 2019).

واستكمل هذا الأمر بما قدمه كالاي (KALAY, 2008, PP. 122-131) بعنوان "تأثير وسائل الإعلام الجديدة على النشر العلمي، والتى جاءت لتقدم بعض ما توصلت إليه ورشة عمل عقدت في جامعة كاليفورنيا بيركلي في يونيو ٢٠٠٦ ، ونظمها مركز الوسائط الجديدة وبدعم من Elsevier الناشر الرئيسي للمجلات العلمية، والتى دارت حول كيفية تأثير الوسائط الالكترونية الجديدة على سلوك المعلومات الشخصية، وسلوك مجموعة البحث، والقضايا التي تؤثر على الاتصال الأكاديمي والنشر العلمي، من خلال إجابتها على تساؤلات من مثل: كيف سيتأثر النشر العلمي بوسائل الإعلام الجديدة؟ وكيف ستؤثر الوسائل الجديدة لإنتاج ونشر واستهلاك المعلومات على النشر العلمي؟ وكيف ستؤثر على الأشكال الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية لممارستها؟ وكيف ستؤثر على الممارسين والمؤسسات التي تعتمد عليها؟ وكيف سيؤثرون على المجتمع ككل؟.

فثمة حاجة عالمية إلى محو الأمية العلمية لأن التقانة أصبحت محرك التنمية المجتمعية، وإن العلم هو الوقود المحرك لهذه التقانة، نتيجة أن الأمية العلمية تعكس مظهرا من مظاهر الأميّة المركبة التى يعانيها الأفراد فى المجتمع العربى حيث مازال أكثر من ربع سكانه يعانون من جهل القراءة والكتابة فيما يعرف بالأمية الأبجدية، وأثرت بشكل واضح على من يعرفون ومن لا يعرفون، وتآزرت معها أمية الإنترنت وفك رموزها الالكترونية.

وتزداد هذه الحاجة لدى من يساهمون فى إنتاج المعرفة، حين تكون لديهم جهالة بمصادر نشرها، وخاصة تلك التى تحوى مكانة فى العلم والتخصص عالية، فيقعون بدون وعى فى براثن نشر علمى مأزوم، نتيجة الجهل بأهم المجلات العلمية ذات التأثير العالى، ومتابعة كل ما هو جديد وحديث لحظة بلحظة بلا توقف، وإلا أصبح يشعر بالاغتراب المعرفي، والتخلف عن العالم المتطور، والتدفق الغزير من معلوماته المعرفية، والتضخم في الكم والنوع نتيجة تطورات التكنولوجيا العالمية، التي يبدو أنها لن تهدأ عن الجديد والحديث يومياً، خاصة منذ بداية القرن الحالي، والتي تستحيل ملاحقتها اليومية، ثم استيعابها وهضمها.

(٣) ضعف التمكن اللغوى

من المسببات التى تساعد في النشر العلمي في المجلات ذات معامل التأثير العالى عامل التمكن اللغوى، ففى الدراسة التى أجريت حول أنشطة النشر العلمي باللغة الإنجليزية في الثورة الصناعية الرابعة: ماذا ولماذا وكيف؟" ثبت أن اللغة الإنجليزية أصبحت بلا منازع لغة المنح الدراسية والبحثية الدولية والتى تعتمدها كثير من كبريات المجلات العلمية الأكثر شهرة والأعلى تأثيرا، ومن الضروري أن يتوافر لدي الباحث مهارة في كتابة المقالات العلمية باللغة الإنجليزية. (Turmudi, 2020, PP. 52-63)

وتكمن أهمية تعلم الباحثين اللّغة الإنجليزية من أنه يتم تصنيفها كإحدى اللغات الأكثر انتشاراً، وتأتي في المرتبة الثانية من حيثُ عدد المُتكلّمين بها، وهى الأكثر استخداما في أغلب المجالات العامّة. ومعظم المجلات العلمية العالمية تكتب بها، فهى تعد اللغة الرسمية للعديد من أنواع المجالات الدراسية الجامعية والبحثية من التي يسعى عديد من الطّلاب الجامعيين لدراستها والبحث بها. وهى تساعد في زيادة القدرة على قراءة الكُتُب والمجلات والأبحاث المنشورة بالاعتماد عليها، والتي تدعم تنمية العلم والمعرفة والثّقافة الشخصية عند مستخدمها، وتستخدم بشكل كبير ضمن المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت؛ حيث إن تعلّمها يساهم في التعرف على طبيعةِ هذه المواقع ومحتوياتها المنشورة في صفحاتها المختلفة.

والبعد عن تعلمها يجعل الباحثين فى ورطة حين إرادة نشر بحوثهم فى مجلات علمية عالية التأثير، حيث ستكثر أخطاء الكتابة عندهم، وكثرة الأخطاء من المسببات التي تؤدى إلى إلحاق

الضرر بسلامة اللغة التى تكتب بها البحوث العلمية، والتدقيق اللغوي في البحث العلمي من الواجبات المهمة له، نظرا للدور الذي يلعبه في إخراج البحث العلمي بصورته النهائية بصورة لائقة ومناسبة لمكانة البحث العلمي. وهو يعكس مرحلة من أهم مراحل إخراج البحث، باعتبارها المرحلة التي يتم فيها مراجعة ما تمت كتابته في البحث للتأكد من سلامته، وخلوه من أية أخطاء، تضر بقيمة البحث والأفكار التي يحتوي عليها، وذلك لخطورتها على المعنى العام لمحتوى البحث، وصولا إلى جودة علمية مطلوب تحريها والأخذ بها.

ومعنى هذا أن الباحث فى حاجة إلى تعلم اللغة الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية، ليتمكن من النشر فى المجلات العلمية ذات التأثير العالى، باعتبارها تساعد فى تطوير المهارات الأساسية الأخرى للباحث، من حيث التفسير والتواصل الأفضل، وفهم نوايا ووجهات نظر الآخرين وحسن التعامل معهم، ومن ثم زيادة المرونة الإدراكية والمهام التنفيذية التى توصل إلى النجاح. فقد أكدت الدراسات المتعددة أن من يملك اللغة الأجنبية يكون أكثر انفتاحًا وثقة ثقافيًا، لكلُ من المهارات التي تعتبر ضرورية لتحقيق النجاح في بيئات العمل الدولية (المتزايدة) والشعور بالراحة في عالم دائم التغير.

فتعلّم لغة أجنبية يساعد في زيادة الثّقة بالنفس؛ لأنّها تساعد في تطور القُدرة على الاتصالِ والتواصل بين الأشخاص، وأيضاً في الحصولِ على فُرص مناسبة لمواصلة الدراسات العليا فى جامعات متقدمة. وهى تعد مسلكا رائعا للحفاظ على صحة العقل، فمن يتقنون التحدث بلغات متعددةٍ يكونون أفضل في معالجة اللغة، وفي المهام التحليلية الأخرى، وفلترة المعلومات يعمل بشكلٍ أكثر كفاءة. وهى تمثل جواز سفر إلى معرفة ثقافات الشعوب الأخرى والاندماج فيه، وزيادة فرص التواصل بكفاءةٍ مع العالم، والقدرة على الترجمة من أجل الوصول إلى المعنى المطلوب، وتشكيل الجسور بين الثغرات الثقافية نتيجة الوعي والانفتاح على الثقافات الأخرى، والحفاظ على التقاليد المرتبطة بها.

والجهل باللغة الإنجليزية يعد عائقا عن النشر الأكاديمى فى المجلات العلمية الدولية عالية التأثير فقد اتضح وبنسبة (٢٧.٤ %) من مجتمع الدراسة المشارك تواجهم صعوبة في استخدام الإنترنت بسبب اللغة الأجنبية والتي كانت من معوقات استخدام الإنترنت في الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة. (العبود، ٢٠٠٣) وفي الدراسة التي قامت بها أمل محمود وجدت أن اللغة تعد عائقاً رئيسياً لمعظم الباحثين في تخصص الإنسانيات التي تحول دون استخدامهم للإنترنت، بينما نسبة (٧٢.٦ %) لا تواجه أية صعوبة في استخدام الإنترنت بسبب إجادتهم اللغة الأجنبية فى تخصصهم العلمي. (محمود، ٢٠١٦) كما أكدت دراسة تهانى عبدالعزيز أن الافتقار إلى القدرة اللغوية الإنجليزية اللازمة للتعامل بكفاءة مع مصادر

المعلومات الرقمية المتاحة على الإنترنت، من المعوقات التى تحول دون النشر العلمي الجيد، لأن هذا التخصص يعتمد على اللغة العربية في التدريس وإعداد البحوث، وكشفت عن عدم تلقى الباحثين الأكاديمين أي تدريب رسمي على استخدام الحاسبات أو الاتصالات واعتمادهم على جهودهم الذاتية لاكتساب مهارات التعامل مع البيئة الرقمية. (عبدالعزيز، ٢٠٠٥).

فاللغة الأجنبية لها أهمية واضحة فى التواصل العلمي الفعال؛ لأنها كما يؤكد قلايلة (٢٠٠٧) تؤدى وظيفتين أساسيتين؛ الأولى تعبيرية تشمل التعبير عن الأفكار وسائر العمليات العقلية المركبة منها والبسيطة على حد سواء، والتى تتطلب فى كثير من الأحيان تحميل الألفاظ من الدلالات والمعاني ما لم توضع له أساسا، نتيجة افتقار الإنسان إلى الألفاظ التي تعبر عن مختلف المعاني التي يريدها. والثانية تواصلية تقوم بإيصال الأفكار إلى المخاطب.

وإن كان الباحث لايجيد اللغة الإنجليزية التى تكتب بها البحوث العلمية، فإنه إن نوى النشر العلمي الدولى لمطالب بتقديم بحثه وعرضه على ما يعرف بالمدقق اللغوى الذى يتولى المراجعة اللغوية للبحث المقدم، ذلك أن التدقيق اللغوي يقوم في الأساس على المعرفة الواسعة بالعلوم اللغوية وامتلاك الثقافة الواسعة التى تمكنه من التعامل مع مختلف أنواع النصوص والتعرف على الأخطاء التي يقع فيها الباحثون في عملية الكتابة، فهو وإن كان يعتمد على الاجتهاد الشخصي والمهارات المكتسبة والمعرفة المتخصصة بعلوم اللغة والأدوات التي يتم استخدامها في التدقيق اللغوي، إلا أن هناك مجموعة من الشروط يجب أن تتوافر فيمن يعمل مدققا لغويا للبحوث العلمية، ومنها:

١- الإجادة التامة لكافة علوم اللغة والمعرفة بأساليب الكتابة والقواعد المختلفة.

٢- امتلاك قدر عال من الثقافة يمكنه من التعامل مع مختلف أنواع الكتابات والنصوص وبالذات الكتابات الأدبية والبحث العلمي.

٣- امتلاك الخبرة الكافية في التدقيق اللغوي للكتابات التي يعمل على تدقيقها وذلك حتى يكتسب مهارات التعامل مع العناصر المختلفة للكتابات.

٤- امتلاك المهارات التنظيمية اللازمة وخاصة مهارات تنظيم وترتيب العمل فذاك يساعد المدقق على المحافظة على تركيزه لإتمام عملية التدقيق بجودة عالية والتخلص من جميع الأخطاء الموجودة في المحتوى.

٥- الاعتماد على القواعد الصحيحة للغة وعدم التعامل بقواعد اللهجات المحلية أو اللغة الدارجة على لسان العامة، وخاصة في مجالات مثل البحث العلمي.

٦- تنظيم مهمة التدقيق، بحيث يقوم بتدقيق كل فقرة بشكل مستقل ضمانا لتحقيق أعلى جودة في التدقيق، بحيث يحافظ على تركيزه ونشاطه في التدقيق لكل الفقرات. فالتدقيق يحتاج إلى

التركيز وهو من العوامل المهمة للنجاح في الكشف عن الأخطاء ومعالجتها بطريقة صحيحة تتناسب والقواعد السليمة للغة.

٧- التفريق بين التدقيق والتحرير، من حيث المفهوم وطريقة التعامل، فالمدقق يقوم بمعالجة الأخطاء الموجودة فى البحث، وتصحيح هذه الأخطاء من غير التعديل على صياغة الفقرات والجمل وعدم التأثير على معنى وفكرة الفقرة من خلال التدقيق الذى يقوم به.

٨- أن يعمل على إعداد خطة ليصل من خلالها إلى إتمام العمل بنجاح وتحقيق الجودة العالية في خدمات التدقيق الشامل (اللغوى- الفنى) التي يقدمها للباحثين في تدقيق البحث العلمي.

ولعملية التدقيق اللغوي أساسيات تقوم عليها فى مختلف أنواع الكتابات العلمية، ومنها التأني والحضور الذهني وذلك لاكتشاف جميع الأخطاء الواردة في البحث وتصحيحها. ومنها اكتشاف الأسماء والمصطلحات العلمية والأدبية وكتابتها بالطريقة الصحيحة، حيث تعتبر هذه من أهم أساسيات عملية التدقيق اللغوي. ومنها مراجعة البحث بعد تدقيقه لغوياً لأنها تقود المدقق إلى اكتشاف ما لم يكتشفه من أخطاء أول مرة في عملية القراءة والتدقيق الأولى. ومنها استخدام أدوات التدقيق اللغوي الالكترونية للمساعدة في اكتشاف الأخطاء واقتراح التعديلات الصحيحة لها وخاصةً الأخطاء الإملائية، فهى تساعد الباحثين في تصحيح كافة الأخطاء الإملائية والأخطاء النحوية والأخطاء التنسيقية، ومن أشهرها (Check Grammar– Grammarly – Ginger) فكلها مواقع شهيرة يمكن الاعتماد عليها في التدقيق اللغوى وتوجد على الشبكة العالمية للمعلومات.

(٤) غياب الهوية الأكاديمية

من المسببات المؤثرة الهوية الأكاديمية، هوية ودوافع الأكاديميين أنفسهم الذين هم -بصرف النظر عن أنظمة المكافآت الخارجية- يعتبرون الكتابة والنشر لنشر أفكارهم كجزء لا غنى عنه من دورهم العلمي، والذى سيؤثر على اهتمامهم بتطوير سمعة مهنية، والبحث عن المكانة والتأثير، والنهوض بمسيرته المهنية. فالكتابة ضرورية لإحساسهم بالتطور الشخصي والفكري والمهني، لدرجة أن العديد من أعضاء هيئة التدريس يستمرون في الكتابة والنشر لفترة طويلة بعد تقاعدهم ولم يعد يتم تقييمهم أو مكافأتهم بناءً على إنتاجية البحث. فيتم النشر كتعبير عن هوية العلماء حتى لو قرأها قليل من الناس، فأفكار العلماء ورؤاهم جديرة بالاهتمام، ويوجد حرص على نشرها، لما بها من مواد وأشياء يراد قولها، شيء تم اكتشافه وفى الاعتقاد أنه سيكون مفيدًا للآخرين.

فالأكاديمية المهنية تكون لمن يستحقها، والتى لايعرف قيمتها إلا من عاشها وذاق حلاوتها ومرارتها. وهى تجعل صاحبها قدوة حسنة للطلاب، ومرشدا وموجها وناصحا أمينا لهم وللباحثين

لكي يعينهم على التعلم الذاتي، وتنمية قدراتهم الذهنية ومهاراتهم العملية، وتشكيل شخصياتهم وإنضاجها في مختلف أبعادها وجوانبها، وهو صاحب رسالة نبيلة في بناء أجيال المستقبل التي تتحمل أمانة المسؤولية المجتمعية، والارتقاء بالبحث العلمي والمساهمة في تقدم المجتمع ونهضته.

وأية جامعة لن تؤدي دورها ما لم يوجد فيها أساتذة أكاديميون تنعكس أنشطتهم بشكل إيجابي على طلابهم وجامعاتهم ومجتمعاتهم، آخذين بعين الاعتبار أن المتعلم (فى مرحلة الليسانس والبكالوريس أو فى مرحلة الدراسات العليا) هو محور العملية التربوية، والكل يكون في خدمته ليتخرج عضوا نافعا في المجتمع. ولذا جعل الحصول على درجة الأستاذية هو أعلى مراتب التكريم والتشريف لصاحبها وللمؤسسة العلمية التي يعمل فيها، باعتبارها شهادة من أهل الاختصاص بأن صاحبها (الأستاذ) يملك مقومات النجاح الأكاديمي، ويقدر على إدارة دفة العلم في مجال تخصصه العلمي، باعتبارهم القادة والرواد القادرون على حمل الرسالة في معظم البلدان، فهم الوزراء والخبراء ورجال الإدارة العليا.

وإننى من منظور الرسالة التى يجب أن يكون عليها من يحمل الأستاذية أؤكد على أن المهنية الأكاديمية الحقيقية تطلق على الأستاذ الجامعي الذي يتمتع باستقلالية مهنية داخل قاعة تدريسه، وفى بحثه ونشره، دون تدخل لأي طرف فيما يقوم به من مهام أكاديمية، طالما التزم بقواعد مهنته ولم يخرج عن إطار التقاليد الجامعية المتعارف عليها، حيث إن عمل الأستاذ معرفياً أكثر من كونه مجيباً للإملاءات الإدارية مما يتيح له المزيد من الوقت والارتياح المهني لتطوير مهنيته، عن طريق الاطلاع والبحث، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، والدورات التدريبية، وما إلى ذلك، بعيدا عما يعرف بإدارة المهنية الأكاديمية التى حددها روربتسون (Robertson, 2010, 192) والتى تتميز بتقليص المهنية للأستاذ الجامعي عن طريق تدخل المؤسسات الأكاديمية في إنتاج المعرفة بشكل يتعدى التعاون بين الطرفين إلى هيمنة الطرف الأول إدرايأ على الطرف الآخر، وذلك بفرض معايير الأداء على الأستاذ الجامعي، من حيث ما يقدمه للطالب من معرفة وفق أطر محددة، وما يتطلبه ذلك من تدريب مستمر للأستاذ الجامعي يقلص مستوى الاستقلالية الأكاديمية لديه.

ومعنى هذا أن الهوية الأكاديمية تتوقف على عوامل كثيرة تقف وراء النشر العلمي المتزايد تعزز بعضها البعض، ومنها ما ذكره بوربوليس (Purpolis, 2020, PP. 655-665) فى أن نظام التقييم الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس الذي يعتمد إلى حد كبير على مخرجات المجلات المنشورة، حيث يكون قياس الكمية أسهل من الجودة، أو حيث تستبدل المقاييس الكمية للتقييم الفعلي للمحتوى، مثل عوامل التأثير. واعتبار السعي وراء المعرفة والفهم خيرًا جوهريًا، واعتبار

مساهماتنا في ذلك جزءًا من جهد جماعي في مجالنا لتوسيع هذه المعرفة والفهم، كبناء جدار يتكون من الطوب إلى الطوب، وفي عملية تراكمية تدريجية لنمو المعرفة. وتوافر الرغبة فى تطوير العمل العلمي الجماعى، فالنشر كعمل جماعي مع الآخرين من دوافع النشر العلمي، العمل التعاوني الذي يكون للآخرين مصلحة أكبر فيه.

ومما ينبغى التأكيد عليه أن الإنصاف الحقيقى للأكاديمية الجامعية يكون بالتعامل مع أصحابها بما يستحقونه من مكانة مرموقة، بالعمل على توفير ما تتطلبه من شروط مادية ومعنوية تليق بها، حتى يتسنى الاستفادة من أصحابها بطريقة أفضل تكون لها انعكاسات إيجابية وملموسة على تكوين الأطر وعلى المجتمع، انعكاسات تظهر رضا بين أعضائها حتى ينقذوا البحث العلميى من تدهور مستمر لحق به، ولا يمكن أن يحل بمجرد العواطف، بل يتطلب مناقشة شفافة لكل المشكلات التي يعانيها هؤلاء الأكاديميون من ناحية، ورغبة حقيقية وصادقة من المسؤولين في تغيير أوضاعهم، لا تسكينها من ناحية ثانية.

ومعنى هذا أن الأكاديمية المهنية التى تعكسها الأستاذية الجامعية يجب ألا يحملها أى شخص لمجرد حصوله على اللقب العلمي، فليس بالضرورة أن يكون الحاصل على لقب أستاذ أستاذا فى حقيقته، خاصة وأن الحصول عليها اليوم يرتبط بعوامل أخرى متعددة ومعروفة ولم تعد مثل ذى قبل، فلن تعد تتطلب الجدية والغوص فى الكتب والمجلات للوقوف على حقيقة علمية، لأن جودة العلم وجودة ما يتم تقديمه أصبح آخر ما يفكر فيه المتقدم لها، نظرا لما يراه فى أرض الواقع، فما يقدمه لها ليحصل على أرقى الدرجات العلمية تعرف مسبباته دون وجه حق، وليس من خلال إنجازه العلمي (مؤلفات وبراءات اختراع، إن وجدت)، فيضع أمام اسمه (أ. د) أي الاستاذ الدكتور فلان بن فلان، ودون أن يكون أهلا للقب يُطلَق فى الأساس على الماهر في صناعة يعلِّمها غيرَه، يميزها وتميزه.

(٥)الجهل بضوابط النشر الدولي

من العوامل الذاتية الجهل بضوابط النشر الدولى والتى تتمثل فى الضوابط الحاكمة له للنشر العلمي الدولي ترتبط بما تضعه الجهات الناشرة من معايير، والباحث الجيد يجب أن يبتعد حين إرادة النشر عن التزييف، والتحريف، والانتحال، وتكرار النشر، وإرسال البحث لأكثر من جهة فى وقت واحد، وانتهاك مباديء الأخلاق، والإطالة، وسوء التنظيم، بالإضافة إلى تجزئة نتائج البحث بأكثر من ورقة بحثية.

فالنشر العلمي في مجمله وما به من مجلات علمية محكمة وغير محكمة تحدده شروط خاصة بها، هذه الشروط تكون كضوابط يلتزم بها الباحث صاحب الورقة البحثية المعنية بالنشر، وتساعد ضوابط وشروط النشر هذه على ارتفاع تقديراتها في مقاييس معامل التأثير للمجلات

العلمية. وهى شروط لا تخرج عن أن ينال البحث المقدم للنشر موافقة ما في المجلة من مراجعين وأساتذة متخصصين في نوع البحث العلمي ومجاله الأكاديمي. وأن تتوافر بالورقة البحثية الشروط العلمية المحددة لأخلاقيات البحث. والا يكون البحث المقدم للنشر قد سبق نشره في مجلة علمية أخرى. وللمجلة العلمية المحكمة كل حقوق النشر للبحث بعد ان يتم استلامه من الباحث العلمي.

ومعنى هذا أن النشر في مجلة علمية محكمة يستلزم شروطا وخطوات يجب على الباحث الالتزام بها لضمان نشر بحثه العلمي في أية مجلة علمية معتمدة يختارها، شريطة أن يكون النصّ العلمي نصاً قوياً يضمن صاحبه عدم رفضه، بالإضافة للشرط الأساسي الذي هو أن يكون بحثاً أصيلاً يقدم مساهمة علمية جيدة ويحتوي على اكتشافات أو نتائج جديدة. وتلك الشروط كما يلي:-

١- التأكد من جودة المحتوى العلمي الموجود في البحث قبل الشروع في نشر هذا البحث العلمي، وأيضًا الحرص التام على خلو البحث العلمي من الأخطاء العلمية واللغوية والنحوية الشائعة.

٢- أهمية اختيار المجلة العلمية التي تعد مناسبة بأكبر درجة لنشر البحث العلمي، بحيث تكون ذات مستوى علمي معروف في مجال نشر الأبحاث العلمية، وهو ما يوجب الاطلاع على كافة المجلات العلمية المختصة بمجال البحث المرغوب نشره حتى يستطيع الباحث اختيار المجلة العلمية الأنسب لموضوع بحثه.

٣- ألا يكون عنوان البحث المقدم طويلاً، لا يحتوي اختصارات غير معروفة، وأن يكون محدداً وقريباً من صلب البحث ،ويحتوي كلمات دقيقة لغوياً وعلمياً وليست عامة، على أساس أن عنوان المقالة والملخص والكلمات المفتاحية هي الواجهة التي ستترك الانطباع الأول عنه، ولذا يجب أن يكون جذابا ومثيرا للاهتمام، غنيا بالمعلومات التى تؤكد نقاط قوته والمساهمة الواضحة فيه.

٤- الالتزام بما لمقدمة البحث من ضوابط تعكس قصة البحث وهدفه وتاريخه، على اعتبار أن المقدمة هي سيناريو العمل وأهميته وعلاقته بالأبحاث الأخرى ذات العلاقة بمجال البحث الدقيق؛ لأن المحرر قد يختار مراجعين (محكمين) للبحث من أصحاب الأبحاث المتعلقة related work التي ذكرها الباحث. حتى يتم فهم المشكلة الأساسية problem statement التى يقدمها، وربما الحلول التي سيقدمها أو طريق الحل approach.

٥- أن تكون طريقة عرض البحث واضحة بشكل يمكن المحكم والقارئ من فهم ما بداخله، موثقا لكل ما يقدمه حتى لا يساء فهم ما قدمه، مما قد يعد سرقة علمية Plagiarism، مع

إمكانية توضيحه بالمخططات البيانية والجداول المناسبة. فعند النشر في مجلة علمية محكمة لا بد من التأكد من خلو هذا البحث من الاقتباس غير الموثق، أو من أية سرقة علمية لكي يتم نشره بكل سهولة في كافة المجلات العلمية.

٦- القيام بعرض نتائج البحث المقدم ومناقشتها وتفسيرها ومقارنتها بالأعمال المتعلقة literature review، شريطة أن ترتبط النتائج ارتباطاً وثيقاً ومنطقياً بالمقدمة وطريقة البحث، وأن يقوم بتحليلها ومناقشها وفق منهجية علمية واضحة تعكس رؤية الباحث العلمية بشكل دقيقً ومدعوم بالأرقام والنتائج، وربطها بالأبحاث الأخرى ومقارنة النتائج وتوضيح كيف تساهم نتائجك في رسم الصورة العامة لمجال البحث العام.

٧- أن يقوم الباحث بقراءة بحثه مرة أخرى بعد الانتهاء منه؛ لتحديد ما إذا كان مستوفيًا للشروط المحددة لكتابة البحث العلمي أم لا، والتى تشير إلى أن عرض بيانات البحث ومعلوماته تمت بطريقة منطقية وذات هيكلية جيدة.

٨- بعد الانتهاء من كل ما سبق يقوم الباحث بتقديم بحثه في مجلة علمية مهتمة بموضوع البحث المكتوب، مع توفير شرح تفصيلي للهدف الرئيسي من البحث وكيف سيقوم بخدمة الأفراد والمجتمع، وذلك بأن يحتوي النص العلمي على رسالة واضحة ومفيدة ومثيرة لانتباه القارئ.

٩- توافر البيانات والمعلومات المطلوب توفيرها خلال النشر في مجلة علمية محكمة، من مثل تقديم كل المعلومات الشخصية للباحثين كاسم الباحث وعنوانه والبريد الالكتروني وكيفية التواصل معه، وذلك قبل إرسال البحث للمجلة العلمية المختارة، وإن كان هناك أكثر من باحث اشتركوا فى البحث لابد من الالتزام بشروط المجلة المختارة من حيث كتابة أسماء الباحثين authors لعدم تجاوز الأخلاقيات البحثية التى تؤكد الابتعاد عن إهمال أي مؤلف اشترك فى البحث وساهم فيه، والابتعاد عن وضع أسماء كنوع من الهدية، مع التأكد من صحة تهجئة أحرف الأسماء spelling، وإرسال أية ملاحظات لكل المؤلفين المشاركين ليبدوا رأيهم وموافقتهم، فذاك يضمن موافقة المجلة المختارة للنشر.

١٠-أن يتضمن البحث خاتمة conclusion وهى تكون بخلاف الملخص abstract ذلك أن الخاتمة ذات علاقة أكثر بالنتائج التى توصل إليها دون مبالغة أو مغالاة في مدح أهمية البحث، والابتعاد عما لا علاقة له بالخاتمة مما قد يزعج المحكم أو القارئ المتخصص. أما الملخص فلا يزيد عما هو محدد (١٥٠) كلمة، أو قاعدة العشر جمل على الأكثر؛ جملتان للهدف والغاية من البحث، واثنتان أو ثلاث للطريقة والمواد أو الوسائل المستخدمة، وثلاث للنتائج، ومثلها للخاتمة والمناقشة.

١١-إرفاق خطاب الشرح أو التغطية cover letter عند إرسال البحث للمحرر editor، لأن هذا الخطاب يعطي الانطباع الأول عن البحث، من حيث نتائج البحث والحافز وراءه، وتسليط الضوء على الأشياء الجديدة والمميزة، وأسباب اختيار الباحث لموضوع بحثه العلمي، وسبب اختيار المجلة للنشر بها، مع شرح الفوائد العائدة على المجتمع من نشر هذا البحث.

١٢-أن يلتزم الباحث بجميع الملاحظات التي يقوم بتقديمها المُراجع أو المحرر العامل في هذه المجلة العلمية، شريطة أن يتمكن المحرر editor والمراجعون reviewers من فهم الشيء المميز significant features للبحث المقدم وتحديد المساهمة العلمية الجديدة في البحث.

ومن هذا يتضح أن بعض هذه الضوابط شكلى وبعضها فنى، والآخر منها حقوقى. فما هو **شكلى** منها يرتبط بالوصف العام للمجلات العلمية المنشورة، من ناحية الغلاف والورق والطباعة والذى يظهر جماليات المجلات ووصفها ويعطيها الخصوصية والجاذبية. ومن ناحية البيانات الببليوجرافية من ناحية عنوان المجلة ووضوحه، واسم المؤلف، وعنوان البحث، ونوع الإصدار وتاريخه ورقمه. ومن ناحية التعليمات الحاكمة النشر والمتبعة والواردة إما في بداية المجلة، وإما ضمن الغلاف الداخلي لها، وإما أن تحدد لها صفحة خاصة بها. ومن ناحية الرقم الدولي المعياري (issn) ورقم الإيداع من أجل حفظ حقوق الباحثين وجهودهم العلمية من السرقة. ومن ناحية التخصص الموضوعي للمجلة سواء أكان نشرا عاما أم خاصا بمجال معرفى معين. ومن ناحية موقعها الالكتروني على الشبكة ورضاء الباحثين عن ذلك طبقا لتعليمات النشر.

وما هو **فنى** يرتبط بالضوابط العلمية والمنهجية التي تحرص المجلة على تأكيدها لدى الباحثين والكتاب، والمتداولة عموماً في أدبيات البحث العلمي، والتى تؤكد على ملاحظة ووصف الموضوع أو المشكلة بعرض خلفية البحث والإحساس بالمشكلة ومراجعة المعرفة المتوفرة، وتعريف المشكلة بطرح سؤال محدّد لها، والهدف منها، واختبار الفرضيات بجمع وتحليل وتفسير البيانات، وتطوير المفاهيم والنظريات العلمية نتيجة رفض أو قبول أو تعديل الفرضيات أو الإجابة عن أسئلة البحث، وسلامة توثيق المراجع، وبما لكل محتوى من فنيات حاكمة، ففنيات كتابة تقرير عن بحث تختلف عن فنيات تقرير عن رسالة علمية، تختلف عن فنيات نقد كتاب أو رسالة علمية.

فإن كانت الضوابط خاصة بإعداد مقالات ودراسات علمية فيتم التركيز على عناصر تتضمن:

١- صفحة أولى تضم عنوان المقال أو البحث، واسم الباحث أو الكاتب، والجهة التي يرتبط بها، وسنة النشر.

٢- المستخلص أو المقتطف Abstract، ويضم أهم الأفكار والآراء والحلول التي وردت في المقال، أو اسم المشكلة وسؤالها أو فرضياتها، ثم موجز منهجية البحث والاستنتاجات العامة التي تمّ التوصل إليها، مع مراعاة ألا يتعدى المستخلص نصف صفحة على الأكثر.

٣- الموضوع الإنساني أو المؤسسي الذي يمكن للتربية تغييره أو يصعب عليها تغييره، مع توضيح بحدود صفحة إلى ثلاث لماهيته ومكوناته، ودوره في تنمية وتقدم الإنسان، أو الأسباب التي تجعله قادراً أو عاجزاً عن التغيير الاستراتيجي المطلوب.

٤- مقدمة توضيحية للتربية كعملية بنائية هادفة للإنسان وكوسيلة استراتيجية سلمية للتغيير، مؤيدة أو معارضة وفى حدود صفحة أو اثنتين.

٥- مناقشة الخطط والآليات والطرق والفعاليات المقترحة لتمكين التربية من تحقيق التنمية الإستراتيجية المنشودة في الإنسان، بحدود خمس الى عشر صفحات.

٦- خلاصة تحليلية ناقدة لمحتوى المقال أو الدراسة.

٧- المراجع والملاحق.

أما ما هو **حقوقي** فيتعلق بأمرين: الأول التأكيد على حقوق النشر للمقالات والبحوث، حيث يُتوقع من الباحثين حين معرفتهم من هيئة التحرير باستلام مقالاتهم وبحوثهم ودراساتهم للنشر في مجلة ما، التنازل للمجلة عن حق نشرها في وسائط أخرى، وذلك بملء استمارة موجزة لهذا الغرض يتم تزويدهم بها من هيئة التحرير، بحيث لا يتم تحكيم العمل أو نشره في المجلة قبل استلام هذه الموافقة، كما لا يجوز بعدها إجراء تعديلات في أسماء الباحثين، أو في تسلسلهم المكتوب بالمقال والبحث. ويشمل أيضا الحق الكامل للمجلة في إعادة نشر وتوزيع العمل، بطبعه أو ترجمته أو تصويره، أو تحويلها الكترونيا، والقيام بتسويقه كذلك. كما يشمل حق الباحثين فى عرض النسخ النهائية لمقالاتهم وبحوثهم في مواقعهم الإلكترونية الخاصة بهم، أو مراكز المعلومات والبحوث التابعة لمؤسساتهم التى ينتمون لها، شريطة ألا تكون الصيغ المعروضة نسخاً حرفية من المنشور في المجلة، مع التنويه كتابة إلى أن أصل العمل منشور في كذا.

والثانى التأكيد على حقوق النشر العامة من قبل دور النشر، وهى على نوعين؛ أولهما الحقوق المادية، وهي حقوق مؤقتة مكفولة للمؤلف في أثناء حياته ولورثته من بعده لمدة خمسين عاما فقط؛ تتلخص في أحقية المؤلف في الاستغلال المالي لمؤلفه بأية طريقة من

طرق الاستغلال. ويحصل على هذا الحق إما بنسبة مئوية من ثمن بيع النسخة عن كل نسخة تباع من كتابه مقابل قيام الناشر بتحمل تكاليف النشر جميعها. أو بشراء المادة العلمية من قبل الناشر، وفيها يشترى الناشر من المؤلف حقوق التأليف كاملة أو جزئية حسبما يتم الاتفاق عليه، سواء طبعة واحدة أو عدة طبعات أو لمدة زمنية معينة، نظير مبلغ إجمالي يتم الاتفاق عليه بينهما، على أن يتحمل الناشر تكاليف طباعة الكتاب وتوزيعه. أو باقتسام الربح بعد تغطية التكاليف حيث يقوم الناشر بإدارة عملية النشر كاملة ويتحمل كافة التكاليف، ثم يسترد التكاليف التي دفعها، وذلك بنسب معينة تتفاوت حسب طبيعة الكتاب ومكانة المؤلف. وثانيهما الحقوق المعنوية، وتبرزها الاتفاقات الدولية فى "حق تقرير النشر وتحديد طريقته، وحق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وحق المؤلف في إدخال ما يراه من تعديل في كتابه، وحق سحب الكتاب من التداول"

(٦) التخوف من الوقوع في براثن النشر الوهمى

من المسببات الخوف من الوقوع فى براثن وهمية النشر فى مجلات منخفضة معامل التأثير، فمما يكشف وهمية معامل التأثير لكثير من المجلات العلمية ما ذكره أستاذ علم الوراثة بكلية الزراعة جامعة المنيا زكى (٢٠١٥) من علامات، منها:

١- الموافقة السريعة على النشر للأبحاث المقدمة دون تحكيم أو مراعاة جودة النشر، مما يؤدى لنشر أبحاث خادعة و لا معنى لها، فما يهمها هو تحصيل الأموال سواء تحت مسمى تكاليف نشر أو طلب مستلات (نسخ) Reprints من الأبحاث المنشورة

٢- إتمام عملية التحكيم والمراجعة فى وقت قصير جدا وسريع لايتعدى (١٠- ١٥) يوما بين تقديم البحث ونشره، مما يثير تساؤلات حول دقة عملية المراجعة والتحكيم وجودة عملية النشر.

٣- القيام بحملات دعائية الكترونية قوية لترغيب الأكاديميين لتقديم أبحاثهم أو إشراكهم فى هيئات التحرير.

٤- اعتماد وسيلة النشر الالكتروني Online فقط، وادعاء تبعيتها نظام الوصول الحر Open Access.

٥- البعد عن تقديمها نسخا مطبوعة للدوريات التى تصدرها، أو الأبحاث التى تنشرها توفيرا للنفقات، إلا فى حالة طلب أصحاب البحوث المنشورة وتفاوضهم مع مؤسسيها على الأسعار

٦- تقديمها تخفيضات هائلة قد تصل إلى (٩٠%) لترغيب الباحثين للنشر لديها، و لها وسائل مبتكرة لتحصيل الأموال لمن يطلبون نسخ مطبوعة سواء لأعداد الدورية Issues المطلوبة أو البحوث المنشورة Reprints.

٧- تعيين هيئات تحرير للمجلة العلمية بأسماء أكاديميين وهمية، وبأعداد كبيرة، ومن دول متنوعة، وبدون تزويد القائمة بعناوينهم الالكترونية الحقيقية، والأخطر أن يكونوا ممن يفتقدون الخبرة الأكاديمية التى تؤهلهم لإنتاج منشورات علمية جيدة و ذات جودة نشر مقبولة.

٨- غالبية مواقع لا تحمل عناوين أرضية واضحة تبين مقار عملهم، وتتحايل لتلقى الرسائل بعناوين بريدية مختلفة ووهمية، وأساليب غامضة وعناوين مبهمة لتلقى الأموال.

٩- عمل مجالس إدارات وهيئات تحرير من الأكاديميين دون إذن منهم، بل وعدم قبول استقالاتهم منها.

وكل هذه تؤكد أن الوهمية تخرج لمعان عدة، منها الظنُّ الفاسد والخداع الحسِّيُّ وكلُّ ما هو غير مطابق للواقع. ومنها التخيل الذى يعبر عن إدراكُ الواقع على غير ما هو. فعند علماء الاجتماع جاءت الوهمية لتعبر عن كلُّ خطأ في الإدراك الحسِّي أو في الحُكْم نتيجة الانخداع بالمظاهر، وبالشكل الذى يعطى صورة مشوهة وغير حقيقية عن الواقع، من خلال قيام المرء بتفسير سلوكه بأسباب معقولة أو مقبولة ولكنَّها غير صحيحة، معتمدا فى ذلك على التبرير لإعطاء مشروعية لممارسات إنسانية غير مقبولة.

وعند علماء النفس تعكس الوهمية شكلا من أشكال التشوّه الحسيّ، يدلّ على سوء تفسير الإحساس الحقيقي، نتيجة إيمانه بمعتقد خاطئ بشكل قوي، رغم أنّه لا توجد أدلة على وجوده أصلاً، ولا تتوافق مع مستوى ذلك الشخص، مقارنة بعمره ومستوى ذكائه وثقافة الأشخاص المحيطين به، بالشكل الذى يتهم من خلاله بأنّه شكّ يصاب به الفرد ليرى بعض التصوّرات غير الموجودة على أنها حقيقة واقعة. ويتضح هذا مما ورد فى الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات النفسية الصادر عام ٢٠١٠ والذى أكد أن الوهم "معتقد زائف مبني على استدلال غير صحيح عن حقيقة خارجية يتمسك به الشخص بكل قوة على الرغم من أن ذلك يتنافي مع معتقدات كل من حوله تقريبًا، دون تقديم إثبات أو دليل واضح ولا يقبل الجدل على عكس ما يعتقده هذا الشخص. ولا يكون هذا المعتقد مقبولاً بشكل عادي من قِبل الأفراد الآخرين الذين يشاركون هذا الشخص الثقافة أو الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها"

وتقوم الرؤية الطبية على أن الوهمية اعتقاد مرضي، يجعل الفرد يستمر في تمسكه بوهمه على الرغم من وجود الدلائل التي تثبت له عكس ما يتوهمه. وهى رؤية تنبثق من رؤية الطبيب النفسي Karl Jaspers الذى كان أول من قام في عام ٢٠١٧ بتحديد المعايير الرئيسية الثلاثة للمعتقد الذي يمكن اعتباره معتقدًا وهميًا، في كتابه General Psychopathology، وهذه المعايير هى اليقين الذي يكون راسخًا في النفس عن اقتناع مطلق. وسوء الفهم غير القابل

للتصحيح والذي لا أمل في تصحيح اعوجاجه. واستحالة أو زيف مضمون المعتقد، بحيث يكون المضمون الخاص بالمعتقد غير قابل للتصديق.

وهذه الوهمية لها مصادر أساسية أكدها محمد عبدالجليل فى مقالته "مصادر الوهم" في الفكر وفيه يلجأ الفرد إلى الكذب والتضليل وإخفاء الحقيقة التي يتوهَّم أنها خطِرة على وجودِه. وفى اللغةُ التى هى أداة الفكر، وهي تشبيهات واستعاراتٌ يصنعَها الفكرُ. وقد تمتد لما يعرف بوهم الهُوية الذى تحدث عنه جان فرانسوا بايار Jean François Bayart في كتابه "وهْمُ الهُوية" الذى تحدثه اللغة بتشويهها الواقع، من خلال إعطائها معلومات ناقصةً أو خاطئةً، فتصوره على غير حقيقته، حين لا يستطيع مرسل الرسالة التعبير عما يريده، وحين لا يستطيع المتلقِّي فهم الرسالة على وجهها الصحيح، وحين تعجز اللغة نفسِها عن التعبير. وفى الحواس، حيث إن قدراتها قد تكون محدودة جدًا، فالبعدُ المكاني وتشابُه المظاهر السمعية والبصرية يوقعان في الوهم. وفى النفْس، حيث إنَّ الرغبة تستخدم الوهم أداةً لكي تحافظَ على بقائها حتى تتحقق، يذهب فرويد إلى القول "الوهمُ هو انتصارُ الرغبة على الواقع"

وعليه تكون الوهمية المقصودة هى تلك التصورات والأفكار التي يعتقد الباحث حول صحة معامل التأثير للمجلات العلمية دون أي أساس واقعي ومنطقي وعقلي يستند إليه، والنظر إليه على أنه قابل للتحقق في الواقع إلا فى ضوء الأيديولوجيا الحاكمة التى تعكس العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ الأفكار التي يحملها الباحثون. وما يترتب على هذا التحقق من تداعيات؛ فمن ناحية يؤثر على حواس الإنسان أكثر من الرؤية بحد ذاتها، فيعمل على سوء تفسير الحقيقة بشكل حسيّ غير نابع ممّا يراه أمامه. ومن ناحية ثانية يؤثر على القرارات المتخذة نتيجة استقاء المعلومات الخاطئة والمغلوطة، مما يحدث تشوها كبيرا في نوعية القرارت المتخذة عن طريق العقل. ومن ناحية ثالثة تشوه الأوهام الحقيقة، فالوهم يعمل على سوء تفسير الحقيقة بشكل حسي على غير ما يراه أمامه، فيتركه في حالة من الارتباك تصبح بعد مرور الوقت شخصية أخرى تغرق بالتوهان. ومن ناحية رابعة الوهم يكثر مما يعرف بالتسويغ (التبرير).

وكل هذا يؤكد وجد علاقة واضحة بين الوهم والحقيقة، فالحقيقة القائمة تقول بوجود معامل التأثير للمجلات العلمية التى يرعب الباحث نشر مقالاته فيها، والوهمية لاتقبل بهذه الحقيقة القائمة وترى أنها لون من الخداع العلمي غير المبرر، يستلزم ضرورة التخلص مما وضع له من أفكار تزيد من وضعيته على غير الحقيقة واستبعادها، ومعناها ألا يتلقى الفرد شيئا على الإطلاق على أنه حق. فالحقيقة بوصفها قيمة، تعني ما يرغب فيه الإنسان، ويفضله ويتخذ مثلا أعلى يسعى نحوه، سواء على مستوى الفكر النظري، أو على مستوى الممارسة العملية، أو على مستوى السلوك الأخلاقي. وهى منزهة عن كل مصلحة أو منفعة كونية، غير مقيدة

بشروط الواقع. وهى قيمة أخلاقية تقوم على أساس الواجب الأخلاقي، لأنه مهما خفيت الحقيقة فترة إلا أنها لم ولن تموت، وستنكشف، فالحق أحق أن يتبع.

ومما يمثل هذا الوهم ما حواه المقال المنشور تحت عنوان "مجلات علمية تتربص بالباحثين" من أن استراتيجية الناشرين المفترسين ترتكز فى افتراسهم على خطط معدة بعناية فائقة، تنطلق باختيارها لاسم ذي رنة عالمية من قبيل "المجلة الأوروبية لكذا ..." أو "المجلة السويسرية للأبحاث في ...". بعدها تشرع في تقفي أثار فرائسها، موظفة في سبيل ذلك شبكة من مخبريها يمدونها بأسماء باحثين من قوائم المشتركين في الندوات والمؤتمرات، أو من خلال المواقع الالكترونية للجامعات، لتستقطب كل واحد منهم عبر رسائل الكترونية مصاغة بعناية، يبدي صاحب المجلة في رسالته اهتماما زائدا بما طرحه الباحث من قضايا وآراء وأبعاد تعالج حسب زعمه موضوعا مهما يستحق النشر، وما عليه إلا تحضير مقالة عنه، وإرسالها للمجلة، مشفوعا بتحويل بنكي لفائدة الناشر تتراوح قيمته حسب كل مجلة ما بين (١٠٠– ٢٠٠) دولار أميركي، ومبشرا إياه بأن موعد صدور العدد المقبل لن يتجاوز أسبوعين على أكثر تقدير، وبعد أن تقوم لجنة المراجعة الوهمية طبعا بتدقيق المقالة كإجراء روتيني لا أكثر. وبعد التنفيذ تكون كل قدرات التشكك والتحري لدى الباحث قد تعطلت في انتظار أن يستفيق بعد فوات الأوان على وقع الصدمة، فماله ومقالته أرسلا إلى مجلة غير موجودة أصلا أو لا قيمة علمية لها إن وجدت". وبهذه الصورة تصبح مثل هذه المجلة خارج مدى التأثير، أو في أنها حالة من انعدم الوزن كونها وعاء نشر كمي فقط.

وقد طغى على الكثير من هذه المجلات العيوب مما أضفى عليها طابع الضعف والتقليد والديكور، وليس القوة والتجديد والاصالة كما هو الحال في المجلات المرموقة عالميا. فبعض البحوث يتم نشرها ويتم وضعها على الرفوف ومدارج المكتبات في المعاهد والكليات والمكتبات العامة. والبعض من الأكاديميين ذهب إلى إنشاء مجلات علمية تحت مسميات عديدة، ظاهرها علمية وباطنها أرباح مالية طائلة فحسب. والبعض الاخر منها يقوم بتوفير الغطاء للأساتذة من أجل الترقيات العلمية التي تستوجب شروط الترقية نشر بحوثهم في مجلات دولية قيمة.

(٧) الجهل بمجال النشر الدولى

إن فقدان القدرة على تحديد مجال النشر العلمي المطلوب من المسببات التى تقلل من النشر الدولى، حيث للنشر العلمي مجالات كثيرة وأوعية متعددة Types of publications، حيث تختلف دور النشر في قبول أشكال مختلفة من مخرجات البحوث العلمية، مابين الافتتاحيات Editorials والآراء Opinion والتعليقات Commentary ووجهات النظر Perspectives، باعتبارها مقالات يعبر عن رأي الكتاب حول قضية معينة، وقد تكون

قضية خاصة بالسياسة العلمية. وما بين الأخبار News التى تنشرها غالبا المجلات والصحف، والمادة المنشورة فيها تشير إلى دراسات حديثة نشرت في مادة خاصة بالبحوث الأولية. وما بين بحث ملاحظات رسميةArticle comments كانتقادات في مقال دورية تم نشرها. وما بين الأدلة الخاصة بالرحلات الميدانية Field Trip guides الأكثر شيوعا في علوم الجيولوجيا من التخصصات العلمية الأخرى. وما بين الأطروحات العلمية Dissertations أى الرسائل العلمية الرسالة Thesis والتى تعبر عن الناتج النهائي للدراسات العلمية التي أجريت للحصول على درجتى الدكتوراه أو الماجستير.

ثانيا: عوامل مرتبطة بالمجلات العلمية

من العوامل التى تؤثر على قيام الباحثين بالنشر العلمي فى مجلات عالية التأثير، وترتبط بالمجلات العلمية التى تقوم بهذا النشر، ما يلى:

(١)سمعة المجلة العلمية

من العوامل المؤثرة على النشر العلمي في المجلات ذات معامل التأثير العالى سمعة المجلة العلمية التى يتم النشر فيها، من حيث معامل تأثيرها على عديد من العوامل المختلفة، ومنها ماهو غير ملموس أو غير قابل للقياس، مثل تاريخ نشر أبحاث أساسية، نشر أعمال مؤلفين بارزين إلى تعزيز سمعة المجلة، وتأثيرها القابل للقياس على تخصصها. فعوامل مقاييس تأثير المجلة، والنشر الالكتروني فقط، والوصول المفتوح، تعد اعتبارات قد تدخل حيز التنفيذ عندما يعالج الباحثون مكان نشر أعمالهم.

فالسمعة العلمية تعطى الانطباع العام عن الباحث من وجهة نظر الآخرين، وتعكس الجزء المألوف أكثر من الصورة، وتستمد مباشرة من سلوكه وتحتاج إلى العديد من الأعمال الصالحة. وكثيرا ما تكون انعكاسا لسمعة المؤسسة العلمية التى ينتمى إليها، والتى تبذل فى سبيلها جهدا كبيرا في سبيل تحسينها، وتعزيز هويتها للتأثير في الرأي العام برسالتها ودورها، من خلال الفهم السلوكي والمعرفي والعاطفي للجمهور المراد إقناعه، والتى تشير الأبحاث العلمية إلى أهميتها في زيادة قيمة المؤسسة، وتكوين ميزتها التنافسية، والتى لاتبنى فرضًا أو بتزييف الحقائق أو بمحاولة إقناع الآخرين بأنها مؤسسة جيدة، بل من خلال هدف خاص تعمل جاهدة عليه، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بإسعاد أبنائها ومدى رضاهم وولائهم للمؤسسة.

والمؤسسة العلمية الحريصة على سمعة ما تنتجه من مجلات ومعارف، تكون على وعى بأن سمعة المجلة العلمية تتوقف على دقة ما يجرى فيها من عمليات تقييم. ففى دراسة أجريت سنة ٢٠١٢ تناولت تقييم ست مجلات الكترونية عربية متخصصة في المكتبات والمعلومات (مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية– مجلة علم المعلومات– مجلة المعلومات العلمية والتقنية–

مجلة دراسات المعلومات– مجلة العربية ٣٠٠٠– Cybrarians Journal) قامت من خلالها بعمل حصر شامل لجميع المجلات العربية المتخصصة سواء كانت مطبوعة أو الكترونية، وحصرت (٥٥) مجلة، أقدمها ظهورا مجلة "عالم المكتبات" التى صدرت سنة ١٩٥٨، وحتى سنة ٢٠١٠؛ استمر منها عدد (٣١) مجلة، فى مقابل (٢٤) مجلة توقفت عن الصدور. (عبد الهادي، ٢٠١٢، ١١–٣٣).

فجودة الإنتاج العلمي للباحث تؤثر في السمعة العلمية له وسمعة ما يقدمه، والتى تتوقف على رؤية الباحث ورسالته الذاتية التى يسعى لتحقيقها، وتعزيزه لمبادئ الشفافية والنزاهة العلمية فيما يقدمه من خدمات علمية وبحثية، ومسؤولياته الأخلاقية باعتبارها أساس الموجودات غير الملموسة. يضاف إلى ذلك إدارة الباحث لسمعته العلمية التى يسعى من خلالها لإرساء سمعة قوية تعزّز من قدرته على تنفيذ رؤيته ورسالته وفق ما خطط له، بالشكل الذى يشعره بالفخر، وينعكس على سلوكهم مع غيره.

كما تتوقف سمعة المجلة على دقة عمليات التحكيم لما ينشر فيها من مقالات علمية. ففى دراسة أجريت سنة ٢٠٠٨ عن تحليل عملية التحكيم العلمي وما تواجهه من مشكلات في ثلاث دوريات عربية متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات تصدر في المملكة العربية السعودية (مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية– مجلة المكتبات والمعلومات العربية– مجلة عالم الكتب) تم فيها تحليل عملية التحكيم وفقاً لمجموعتين من العناصر، الاولى تتعلق بآليات التحكيم تتضمن ما يتصل بالمحكمين، ومدة التحكيم، وإخفاء اسم المحكم والباحث، ومعايير اختيار المحكم. والثانية تتعلق بقبول أو رفض البحوث العلمية. (تمراز، ٢٠٠٨، ٢٧٦–٢٩٦).

واستكملت من قبل خالد دفع الله فى دراسة أجراها سنة ٢٠١٠ تناولت التحكيم العلمي في المجلات العلمية، وركزت على المشكلات والتحديات التي تواجه عملية التحكيم العلمي في بيئة النشر العربية، من خلال استعراض ماهية التحكيم العلمي وأهدافه وخطواته، وعرض مشكلات التحكيم التي تؤثر على مستوى المقالات العلمية، من مثل الذاتية في التحكيم، والتحيز أو المحاباة خاصة في الدوريات العالمية بسبب الانحياز لجنسيات بعينها، وصعوبة اكتشاف السرقات العلمية، وكذلك فقدان فعالية إخفاء اسم صاحب البحث والمحكم، حيث أشارت الدراسة إلى أن المحكم بحكم إلمامه بالمجال الموضوعي فى تخصصه يمكنه معرفة الباحث حتى وإن تم اخفاء اسمه بسهولة. (دفع الله، ٢٠١٠، ١١٩–١٤٥).

وكلها تؤكد كما جاء فى دراسة فراج (٢٠١٧، ١–٢٣) التى تناولت التحكيم العلمي والقضايا المتصلة به، أن التركيز على التحكيم العلمي كأحد طرق تقييم المقالات العلمية المقدمة للنشر ومن ثم الحفاظ على المستوى العلمي للمجلة، أمر تفرضه طبيعة المنافسة العلمية

المتزايدة بين المجلات العلمية المناظرة، وخاصة التحكيم العلمي في بيئته الالكترونية، وما استحدث فيه من نظم تتبع المقالات الكترونياً، وما يواجه ذلك من تحديات ومشكلات تظهر بصورة واضحة فى غياب الموضوعية العلمية، والتحيز، وسوء الاستخدام العلمي، والتحامل أو ترصد العيوب، والاحتيال وسوء الأداء المشبوه.

وهذه الأمور مجتمعة تؤكد ما ذهبت إليه الرؤية التى طرحها توني لانهام (Langham, 2018) حول كيفية إدارة السمعة، فأكد أنه توجد ستة مفاتيح أساسية لإدارة السمعة العلمية لأى شخص، طرحها فى الحفاظ على ثقة العميل، والابتكار المستمر، وصناعة السعادة له ولمن حوله، والمسؤولية أو الشراكة المجتمعية، ووجود قيادة عمل قوية، والاستمرار في التواصل مع الجمهور عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي بكافة أشكالها وأنواعها، ومعرفة الانتقادات التي توجه ومحاولة حلها مع فريق العمل.

(٢)نظام مراجعة الأقران

من العوامل التى تؤثر على النشر العلمي في المجلات ذات التأثير العالى مراجعة الأقران التى بدونها، قد يكون النشر الأكاديمي في خطر، فهى تعد جزءًا مُهِمًّا من عملية النشر في معظم المجلات العلمية، وتعني تقييم الخبراء النقدي للأبحاث المقدمة إلى المجلات، ويمكن وصفها بأنها عملية إعطاء ختم الموافقة على نشر البحث العلمي. فختم الموافقة من وجهة نظر أليسون ماكوك فى مقالته بعنوان "هل مراجعة الأقران معطوبة؟"، من شأنه أن يساعد المؤلفين في حياتهم المهنية عندما يتم نشر أوراقهم البحثية في مجلة تمت مراجعتها من قبل الأقران، فهذا يُعدّ اعترافاً من المجتمع العلمي بجودة العمل، بالإضافة إلى الحصول على العديد من الفوائد الأخرى. (McCook, 2017, P. 3)

فمراجعة الأقران Peer Review عملية تقييم عمل أو نشاط ما، يقوم بها شخص ذو اختصاص وكفاءة في مجال العمل أو النشاط. والتى غالبا ما تقوم مهنة ما، أو جمعية اختصاص، في جعل مراجعة الأقران في صلب عمليات التقييم التي تقوم بها من أجل التأكد من الجودة ومصداقية أعمالها أو منشوراتها. فمراجعة النظراء عملية يقوم من خلالها زملاؤه بتقييم جودة ودقة ورقات البحث. وغالبا ما يتم استخدام مراجعة الأقران داخل الأوساط الأكاديمية حيث يقوم الأساتذة بتقييم عمل بعضهم البعض قبل نشرها في مجلات الأبحاث الرئيسية.

فمراجعة الأقران فى النهاية تعنى تقييم العمل من قِبل شخص واحد أو أكثر ذوي كفاءات مماثلة لمنتجي العمل (الأقران) وهو يعمل كشكل من أشكال التنظيم الذاتي من قبل أعضاء مؤهلين في مهنة ما داخل ذات الصلة. ولكنها فى النشر العلمي تعنى مراجعة للورقة العلمية (البحث العلمي) المقدم للنشر فى مجلة علمية، من قِبل مراجعين Reviewers أو محكمين

Referees متخصصين في نفس المجال، يبلغ عددهم بين (٢-٣) أشخاص؛ لتحكيم أهمية وجودة الدراسة التي تم إرسالها للمجلة العلمية المحكمة Peer-Reviewed Journal.

ومعنى هذا أن مراجعة الأقران الأكاديمية تطلق على عملية التحكيم التى يتم القيام بها لإخضاع عمل أكاديميي ما (بحث – مقالة – دراسة – أطروحة) إلى فحص دقيق من قبل خبراء في نفس المجال، قبل منح الإذن بنشر العمل في دورية متخصصة، وتكون نتيجة المراجعة إما القبول أو الرفض، أو قبول مشروط بالمراجعة. نتيجة لتقرير قدمه اثنان من المحكمين تم تكوينهم من المتخصصين في الموضوع، والمؤهلين للقيام بمراجعة حيادية.

فمراجعة الأقران عملية تقوم بالتحقق من صحة البحث وتعتبر ضرورية لضمان جودة المجلات العلمية التي ينشرونها، بعد أن ازدادت سلطة محرر المجلة بدلاً من ضمان جودة منتجات المجلة، وليس جزءًا من المنهج العلمي أو النشر العلمي. فالممارسات المحددة المستخدمة لتنفيذ مراجعة الأقران في تطور مستمر، رغم أن نموذج تقديم بحث علمى إلى مجلة والذي يتم تقييمه من قبل اثنين أو ثلاثة من المراجعين أصبح الآن واسع الانتشار للغاية.

وعملية مراجعة الأقران Peer Review Process لها هدفان أساسيان، هما التصفية والنقد؛ وذلك بمساعدة محرري المجلات العلمية على معرفة البحوث العلمية التي ينشرونها وأيها يرفضون (التصفية)، وإعطاء المؤلفين المشورة حول كيفية تحسين أوراقهم (النقد). فالهدف هو توصيل البحث العلمي الأفضل للقارئ، وتساعد عملية التصفية والنقد المصاحب لعملية مراجعة النظراء في الحصول على الأفضل، حيث الغرض من المراجعة هو تلخيص وترتيب ومؤالفة لآخر ما توصل إليه العلم في أحد مواضيع المعرفة، وتوفير فهم لدى القارئ من خلال مناقشة النتائج المقدمة في الأوراق البحثية الأخيرة المنشورة حوله. بما يعنى تقديم تقييم نَقْدي للعمل المنشور يرسم صورة ذهنية لحقل المعرفة تساعد القارئ على الرؤية والتخطيط لبحثه. (Rothwell, & Christopher, 2019, P. 1965)

كما أن مراجعة الأقران دليل جودة لما يتم نشره، فضمان الجودة والمصداقية فيما ينشر يعد من الأمور الضرورية للنشر في المجلات العلمية، والمقصود طبعاً، جودة الشكل والمضمون. والشكل يعني الالتزام بقواعد الكتابة التي تم التعارف عليها من قِبل المجتمع العلمي عبر السنين. والمضمون تعني جودة العلم والتزام القواعد المتعارف عليها في هذا المجال أيضاً في المجتمع العلمي، على اعتبار أن ضبط الجودة هذا هو جزء أساسي من عملية النشر العلمي، ويشترك فيه نخبة من الأعضاء المرموقين فى العلم والذين عادة يتطوعون بجهدهم وكثير من أوقاتهم لهذا العمل المهم لخدمة العلم والمجتمع العلمي.

وتتم عملية المراجعة العلمية من قبل النظراء للتأكد من أن الورقة العلمية مناسبة للمجلة وللقراء من ناحية، ولتقييم الورقة العلمية بشكل مفصّل وإعطاء ملاحظات تساعد في تحسين مستواها العلمي وكذلك اللغوي من ناحية ثانية، ولتنبيه الباحث لأي نقص في الأدبيات literature والدراسات السابقة لم ينتبه له من ناحية ثالثة، ولاستحداث نقاش علمي بين الباحث والمراجع والمحرر حول الموضوع العلمي. بما يعنى أن أساليب مراجعة النظراء تكون للحفاظ على معايير الجودة، وتحسين الأداء، وتوفير المصداقية. وحيث إنه في الكثير من الأعمال الأكاديمية رفيعة المستوى يوجد عدد قليل نسبيا من الخبراء في العالم لديهم معرفة كافية لتقديم رؤى نقدية لنتائج البحوث الجديدة.

وينظر إلى مراجعة النظراء التى تتم قبل النشر Post-Publication Peer Review على أنها تقوم على تسريع إعداد التقارير العلمية، والوصول المجاني إلى جميع الأشخاص الذين يرغبون في قراءة الدراسة والتعليق عليها، وعدم وجود أجور أو رسوم للنشر، وإتاحة الفرص وجود مواضيع للمناقشات التفاعلية، والقدرة على تعديل أو تحديث الدراسة العلمية ببياناتٍ جديدة، إضافةً إلى إمكانية التحدث بالأمور العقائدية بحرية، حيث العملية برمتها مفتوحة وتقوم على الشفافية.

وهناك مؤسسات مختلفة تقوم على مراجعة النظراء، وتوفير الخدمات التي تتضمن أو توفر البنية الأساسية الرقمية للتعليق النصي ومراجعة النظراء للبحث المقدم للنشر العلمي، ومنها:

١- مراجعة PREreview تساعد في تحقيق المزيد من التنوع لمراجعة الأقران الأكاديمي من خلال دعم وتمكين مجتمع الباحثين، لا سيما أولئك الذين هم في المراحل المبكرة من حياتهم المهنية (ECRs) لمراجعة النسخ المسبقة. وفيها يتم السماح لجميع الباحثين بمساعدة الآخرين من خلال مراجعة عمل أقرانهم. (content.prereview.org/about)

٢- (PCI) Peer Community in... منظمة علمية غير ربحية مقرها في فرنسا، تهدف إلى إنشاء مجتمعات محددة من الباحثين الذين يراجعون ويوصيون، وبالمجان، بنسخ أولية غير منشورة في مجالهم وهى توفر عملية توصية مجانية للمطبوعات العلمية (والمقالات المنشورة) استنادًا إلى مراجعات النظراء، والذى يقدم توصيته فى حدود (20) يوما لاتخاذ قرار بناء على مراجعة ما لا يقل عن اثنين من المراجعين، ليقوم الباحث بإعداد نسخة منقحة كصيغة نهائية للمادة تتفق وشعارات PCI (peercommunityin.org/pci-fri friendly-journals)

٣- تطبيق Bookmarklet وتعرف بمراجعة المجتمع النظير الذى يتيح تدوين الملاحظات على مستوى الجملة أو النقد، بحيث يمكن للباحث قراءة مخطوطات ما قبل الطباعة المقبولة

والتعليق عليها باستخدام Hypothes.is إما لنفسه أو جعل التعليقات التوضيحية عامة لمستخدمي Hypothes.is الآخرين.

٤- مخطط OSF بما فيها AfricArXiv/OSF وغيرها من خدمات preprint التى تتكامل مع الفرضية لجعل أبرز التعليقات والشروح قابلة للقراءة على PDF لأي شخص. (help.osf.io/...Annotate-a-Preprint ، web.hypothes.is/research/.

٥- موقع SCIENCEOPEN.com الذى يقوم بالمراجعة العلنية لأية مادة على ScienceOpen وهو عبارة عن منصة اكتشاف مع ميزات تفاعلية للباحثين لتعزيز أبحاثهم في العراء، وإحداث تأثير، والحصول على الائتمان لذلك، بتقديم استلام مراجعة رسمية من النظراء من خلال موقع about.science- n.com/peer-review/guidelines. كما يمكن للباحثين أن يطلبوا من باحثين آخرين تقديم مراجعة أقران موحدة على مخطوطة ما قبل طباعتها مباشرة على منصة ScienceOpen

كما يمكن لأى باحث أن يقوم بعمل مراجعة الأنظار لبحوثهم وفق ما اتفق عليه إرشادات مجلس COPE للمراجعين النظراء والذى وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية لمراجعة الأقران، وذلك من خلال القيام بتحميل تقرير المراجعة إلى AfricArXiv بعد نشر العمل الذي تمت مراجعته من قبل المؤلفين، وإضافة DOI للمقالة المنشورة كمرجع، والتأكد من موافقة المحررين والمؤلفين، وتسجيل المراجعة في Publions. Com. (COPE, 2019, P. 2)

ويمكن لكل من يريد أن يكون مراجعا علميا بهذه المؤسسات وغيرها، أن يلتزم ببعض النصائح البسيطة لإعداد نفسه لهذه المهمة، حتى يتعرف محررو المجلات العلمية، ومنها ما ذكر فى كتابات كل من (Walsh, & Rooney, 2019, P. 70 ؛ Rothwell, & Christopher, (2019, P. 1964) فى:

١- تحديث الملف الشخصي المنشور على صفحات الإنترنت والذي يطلع عليه من يمكنهم اختيارك للتقييم من محرري المجلات، والحرص على أن يحتوي على كلمات رئيسية ذات صلة بمجالات البحث الذي تقوم بها.

٢- التأكد من صحة البريد الالكتروني المنشور ووسائل الاتصال بك.

٣- الحرص على نشر الأعمال والأوراق العلمية الجيدة، فالمحررون يبحثون عن الباحثين الذين لهم أوراقاً جيدة في مجال التخصص لاختيارهم كمراجعين.

٤- التعرف والتواصل مع الآخرين في مجال التخصص العلمي، ومع محرري المجلات العلمية، من خلال الحضور والمشاركة في المؤتمرات ووسائل التواصل الاجتماعي المتخصصة.

٥- بناء القدرات عن طريق القراءة لكل ما هو جديد في مجال التخصص، والتفكير في كيفية تقييم أي مقال تتم قراءته، كما لو كنان تقييما لمجلة، وسجل نقاط الضعف والقوة وماذا لو؟، أي درّب نفسك على النقد البنّاء. بالإضافة إلى قراءة تعليقات القراء والمراجعين للمقالات على الإنترنت.

٦- الالتزام بالوضوح والشفافية والمصداقية مع النفس ومع الآخرين صفات يجب التحلي بها دائما.

٧- الإلمام بشروط ومعايير النشر العلمي في المجلة التى يعمل لها مراجعا، وتحديد مدى تحقيق الباحثين لها.

يضاف إلى هذه القواعد الالتزام بالأخلاقيات التى يجب أن يتحلى بها المراجع العلمي، من حيث تقديم مراجعة علمية بناءة ومهنية، يتم بواسطتها القيام بالتبليغ عن أي تضارب في المصالح (ينشأ عن علاقات تنافسية أو تعاونية أو مالية أو علاقات أخرى) قد يؤدي إلى تحيز الآراء حول البحث المقدم للنشر. والقيام بإعادة نتيجة المراجعة العلمية بسرعة، وبجودة مناسبة وبوقت مناسب، على أن يقديم مراجعة مفصلة تدعم جميع الآراء بالأدلة؛ بهدف مساعدة الباحثين فى تحسين بحوثهم، حتى لو كانت مرفوضة. والحفاظ على سرية المعلومات المكتسبة بحيث لا يتم الكشف أبدًا عنها، والبعد عن استخدم المعرفة المكتسبة من مراجعة البحث حتى يتم نشرها.

ولكي تحقق عملية مراجعة النظراء أهدافها، يجب أن تكون المراجعات جيدة. ولكى تكون كذلك لابدّ:

١- المراجعة الجيدة تعلّم الباحث وتدربه على الكتابة العلمية الجيدة للعلوم الجيدة، فى كل بحث لاحق يكتبه بشكل أفضل.

٢- المراجعة العلمية الجيدة تجعل مهمة المحرر للمجلة أسهل بكثير، من حيث التأكد من أن ما ذكره الباحث من إنجازات صحيح، وأنه يتبع المنهج العلمي المعروف من ناحية، ومساعدة محرري المجلة على اتخاذ قرارهم حول نشر البحث من ناحية ثانية.

٣- المراجعة تزيد من حاجة المحرر إلى معرفة الخبراء في المجال العلمي للبحث المقدم للنشر، ومن ثم المعرفة العلمية المتخصصة للحكم على ما جاء من ادعاءات الباحثين وإلى الخبرة الفنية للحكم عليها.

٤- المراجعة هى طريقة رائعة للبقاء على الاطلاع بأحدث الأبحاث في المجال العلمي قد يكون من المثير أن تقرأ عن اكتشاف أو تطور جديد، ولكن تجنب التحدث إلى أشخاص آخرين حول البحث، ولا تستخدم المعلومات مطلقًا لتحقيق مكاسب شخصية خاصة بك.

٥- المراجعة تجعل المراجع مهتما بالتركيز على جوهر البحث بدلاً من الكتابة، وما إذا كان به سرقة علمية أو انتحال ممقوت أم لا؟

ورغم أن مراجعة الأقران له من الأهمية الكثير، إلا أنه ليس هو النظام الأمثل كما يؤكد أليسون ماكوك فى مقالته بعنوان "هل مراجعة الأقران معطوبة؟"، حيث يرى أنه نظام مدخول وناقص، نتيجة أن بعض المراجعين يسيئون التصرف عندما يتناسون أن ثمة من بذل جهوداً مضنية لأسابيع وربما لأشهر ليخرج هذا العمل، فيقومون بالنقد القاسي والهدام بالتركيز على نقاط الضعف وتجاهل نقاط القوة، مع أن أى مراجع علمى لا غنى للأكاديميين عنهم وللباحثين عن المراجعين، في مشوار تخصصهم المهني. (McCook, 2017, PP. 1-6)

وعلاوة على ذلك، فإنه توجد سلسلة من الضغوط المؤسسية تزعج بشكل متزايد حواف هذا النظام، ومنها ما حدده بيتر وزملاؤه (Peters, et al, 2016, P. 1422) فى:

١- النشر أو الهلاك الحتميات استجابةً لزيادة العرض في سوق العمل الأكاديمي، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعباء عمل المراجعين مع تقليل الوقت المتبقي من أبحاثهم في الوقت نفسه، رغم التقدم في إمكانات القوة الحاسوبية، المتمثلة فى معالجة الكلمات والإنترنت ، من إعادة إنتاج الأعمال غير الأصلية بسهولة

٢- تأثر البحث العلمي بحالات الاحتيال وسوء السلوك التي حدثت على الرغم من التحقق المفترض من صحة مراجعة الأقران – لدرجة أن المشكلة الآن لها مدونتها الخاصة تحت مسمى "مراجعة النظراء بعد النشر PubPeer" والتى أنشئت عام ٢٠١٢ من قبل ائتلاف من الباحثين المهنيين الأوائل ، وقد تم استخدامه بالفعل بحماس من قبل المجتمع العلمي كمنتدى للإبلاغ عن الأخطاء والاحتيال المزعوم الذي يتخطى الموارد المحدودة للتحكيم قبل النشر.

٣- تحول الشركاء العلميين إلى مساهمين تجاريين، فنتيجة زيادة الوصول الحر عبر الإنترنت زادت العواقب الوخيمة على النشر الأكاديمي، بعدما تم الانتقال من المشتركين إلى المساهمين كشركاء أساسيين في المعاملات للمجلات العلمية التي يراجعها الأقران، مما جعل ناشرين مفترسين يسيئون استخدام نمط المؤلف كعميل لكسب عوائد من رسوم المؤلف مع توفير خدمات تحرير غير كافية تتعلق بالنشر الأكاديمي.

فنقد النظراء ينظر إليه على أنه غير عادل في تقييمهم، ويساعد فى ذلك أن المراجعة غالبا ما تكون مجهولة الهوية، ومن ثم تصبح المساءلة قليلة بالنسبة للمراجعين نتيجة انحياز المجلات العلمية للمراجعين ضد العمل الذي لا يتفق مع نظرية التيار، كما أنها أصبحت عملية بطيئة لمرورها في كثير من الأحيان عبر عدة جولات، مما يجعل الأمر يستغرق بضعة أشهر، والمراجعة لا تجلب هيبة في الطريقة التي تؤدى إلى توليد البحوث الجديدة، إضافة إلى أن هذه المراجعة غالبا ما تحتل أولوية أقل فى عمل المراجعين.

كما أنه مما يعصف بعملية مراجعة الأقران أنها معرضة للتحيز والتعصب على أساس الجنس، فممكن أن تشكل تحيزًا ضد المرأة وأن تُمنع الدراسات التي تقدمها المرأة من النشر، أو أن تُمنع المواضيع التي تحمل بعدًا عقائديًا من النشر أيضًا، خاصة إذا كانت تتناقض مع الاكتشافات التي قام بها أحد المراجعين. إضافةً إلى أن النتائج السلبية نادرًا ما يتم نشرها، فمعرفة نتائج محاولة إكلينيكية مثلا مهم وقيّم ولكن كثيرا مما يتم التوصل إليه من نتائج تبقى طي الكتمان و غير منشورة.

وعليه فإن مراجعة الأقران هى عملية بعيدة عن الفعالية والكفاءة. نظرا لكونها تستغرق وقتًا أطول من غيرها، وخاصة إذا كانت النتيجة إجراء تعدبلات إضافية بناءً على طلب المراجعين من أجل تحسين وتطوير المادة العلمية المكتوبة، وخاصة عندما لا يكون المراجعون متفرغين. فقد أشارت تقارير عديدة أن المدة الزمنية التي يستغرقها نشر دراسةٍ أو مادةٍ ما قد يستغرق من ٩ أشهر إلى السنة !! طبعًا هذا في حال تم قبول المادة بشكلٍ أولي! أما في حال رفضها فإنه يجب إعادة اجراءات التقديم من جديد. وهو ما يجعل العمل كمراجع في مجلة عملا منهكا، فهو خدمة مجهولة المصدر وغير مدفوعة الأجر ولا تسهّل التقدم الوظيفي. وهو ماعبر عنه العالم الأمريكي المتخصص في نظريات علوم الحاسب "سكوت آرونسون" حين أعلن عن إحباطه من عملية المراجعة في المجلات الربحية بقوله "نحن ندفع لنشر دراساتنا، ندفع مقابل قراءة المقالات المنشورة، ونستهلك الكثير جدًا من الوقت دون أجر نقدي، يمكن للناظر في هذا الحال أن يصفنا بالاستغلاليين ... وإنه مالم يتغير الوضع فإن عددًا متزايدًا من العلماء سوف يتمردون على هذا النظام، مما يحرم الباحثين والمؤلفين والمراجعين المؤهلين من القيام بعملهم".

(٣)أسعار النشر العلمي

من العوامل المؤثرة على النشر العلمي في مجلة ذات معامل تأثير عال ما يعكس البعد الاقتصادى للباحث ويتمثل فى ارتفاع أسعار النشر فى المجلات العلمية عالية التأثير، حتى وإن أرجعه البعض إلى ارتفاع أسعار الورق والطباعة، وزيادة تكلفة إصدار الدوريات الورقية، مما تسبب في زيادة العبء المالي على ميزانية الباحثين والمكتبات الأكاديمية، ودفع بعض القائمين

على المجلات المحكمة في العالم وفي بعض البلدان العربية إلى البحث عن سبل متنوعة لإيصال محتوى المجلة إلى الشرائح المستهدفة.

فبعض المجلات العلمية تستهدف تحقيق ربح وافير من جراء نشرها، وخاصة التى يتقدم إليها باحثون ذوو تأثير عال فى كتاباتهم، ويظهر ذلك فى الأسعار التى تطلبها مقابل نشر البحوث العلمية، مما يجعل تكلفة النشر في المجلات العلمية من أهم العراقيل التي تواجه الباحث في عملية النشر، حيث تضع المجلات العلمية أسعاراً مرتفعة مقابل النشر العلمي للأبحاث، ليصل الباحث لهدفه وهو نشر البحث في مجلة علمية محكمة ومرموقة. وخاصة تلك التى تحتاج دفع رسوم اشتراك لقراءة المقالات بالكامل، لأن دار النشر تحصل على النقود من المشتركين وليس من الباحثين. فالمجلّة لن تنشر موضوعاً بالمجان قبل أن تتأكد أن هذا الموضوع محط جدل ويثير اهتمام الباحثين، لأنها تسعى وراء الربح والذي لن يتحقق إلاّ إذا اشترى المقال العديد من القرّاء.

ونتيجة لما تحصله من رسوم النشر، وأرباح ما تبيعه من مجلات وإصدارات، وما تجنيه من نتائج تطبيق هذه الأبحاث من قبل المؤسسات والشركات، فإنها تسهم فى تحقيق نمو اقتصادى داخلى وخارجى. فبالنسبة للاقتصادها الداخلى فهو يتضح فى تعويض النقص الحاد فيما يخصص من ميزانيات لتمويل الأبحاث على المستوى القومى، حيث تشير الدراسات المختلفة إلى:

١- ما ينشر سنوياً من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى (١٥) ألف بحث، بما يجعل معدل الانتاجية لا يتعدى (٠.٣) بواقع بحثين لكل باحث في السنة، من أعضاء هيئة التدريس الذين يقدر عددهم (٥٥٠٠٠) عضوا فى الجامعات الحكومية العربية البالغ عددها حوالي (٢٠٦) جامعة، بما يمثل مابين (٥: ١٠%) من مهامه الأكاديمية، وهو معدل ضئيل إذا ما قورن بما يؤديه غيرهم في الجامعات الأوروبية والأمريكية والذى يصل ما بين (٣٥ : ٥٠%). وهو ما يشير إلى تدني نصيب البلدان العربية من النشر العلمي لأقل من (٦/١) وفقاً لدليل النشر العلمي Scientific Citation index.

٢- نسبة البحوث العلمية المنشورة دولياً، تصل الحصة العربية إلى (٠.٥%) مقارنة بـ (٣٤%) للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي، (٣١%) للولايات المتحدة الأمريكية.

٣- ضعف تمويل البحث العلمي في البلدان العربية عن المعدل العالمي للإنفاق على البحث العلمي، حيث يصل في المتوسط تقريباً (٠.٢%) من الإنفاق العالمي، مقارنة باسرائيل التي تنفق (٠.٧%) من الإنفاق العالمي، والولايات المتحدة الأمريكية التى تنفق (٣٥%) من الإنفاق العالمي.

٤- يبلغ نسبة الانفاق على البحث العلمي إلى الدخل القومي في الدول العربية تتراوح ما بين (٠.٢ : ٠.٤ %) في المتوسط وتقتصر على القطاع الحكومي، مع الإشارة إلى نسبة (٨٠%) منها تذهب إلى أجور ومرتبات، بينما تتراوح فى الدول المتقدمة ما بين (٣ : ٥%) من إجمالي دخلها القومي للبحث والتطوير، مع الاشارة إلي أن (٨٠%) من هذا الانفاق يتم عن طريق القطاع الخاص.

ومن الناحية الخارجية فإن نجاح جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرتبط بتحقيق مستويات عالية من التقدم العلمي، فالبحث العلمي لا يقتصر فقط على تقديم ابتكارات جديدة، بل إن جانباً مهماً منه يخصص لحل مشكلات تتعلق بالعمليات الإنتاجية المعرفية؛ لتلبية رغبات الباحثين المستفيدين، ومن خلالها أدركت الشركات المسؤولة أن سوق المجلات العلمية تدرّ أرباحا طائلة، مما أدى إلى انتفاضة عارمة لمسؤولي المكتبات الجامعية في العالم اضطرت على إثرها كبريات دور النشر إلى مفاوضة المكتبات وتخفيض أسعارها.

وتعد أسعار النشر في المجلات العلمية من أكثر الأزمات التي يقع فيها الباحث، حيث تضع المجلات العلمية الدولية وأيضا الإقليمية والمحلية أسعارا باهظة مقابل النشر العملي للأبحاث، والحصول على ميزة نشر البحث ضمن مجلة علمية. ويعد التعامل بالدولار أو بغير العملة الوطنية للباحث من أصعب المشكلات التي تواجه الباحث حال رغبته في النشر في المجلات العلمية الدولية، حيث تتراوح أسعار النشر في المجلات العلمية من (٥٠ : ٥٠٠) دولار، حسب معايير محددة، وقد يصل سعر النشر إلى أكثر من (١٠٠٠) دولار في مجلاتعلمية محددة من التي تمتلك تصنيفاً عالياً جداً فى التأثير. وقد يدفع الباحث لنشر مقالة في هذه المجلات مبلغ (٣٠٠٠) دولار، لأن حقوق النشر في هذه الحالة تبقى بيد الباحث ويستطيع النشر كما يحلو له.

ليس هذا فحسب، بل ترتفع أسعار كافة المجلات العلمية المعتمدة التي تقدم خدمات النشر للأبحاث، نتيجة تحميل الباحث قيمة تحويلات بريدية لإجراء عملية فحص البحث من قبل المحكمين (المراجعين)، بجانب الرسوم الخاصة بأعداد الورقة البحثية من نسخ المجلة بعد نشر البحث، لتصير الرسوم الإضافية المضافة على أسعار النشر في المجلات العلمية، والتى يتحمّلها الباحث كتكاليف إضافية ممثلة في التحويلات البريدية اللازمة لإجراء عملية تدقيق البحث من قبل المحكمين، والرسوم الخاصة بالنسخ الورقية من المجلة بعد نشر البحث، من العراقيل التي تواجه الباحث وتدفع الباحثين للمطالبة بخفض أسعار النشر في المجلات العلمية. كما أن سياسة النشر العلمي المتبعة تقضي بأن يتحمل الباحثون جميع أعمال التصفيف والرقمنة

لأبحاثهم من الناحية التقنية، فى مقابل أن تلك المجلات لا تدفع أي مقابل لهم مقابل ذلك مما يقلل التكلفة على دور النشر ويرفعها بالنسبة للباحث أو المؤلف.

ويساعد فى ذلك أيضا احتكار نشر المجلات العلمية العالمية التى بلغت ذروتها، وخاصة تلك الشركة الهولندية الشهيرة المسماة بألسيفير Elsevier ، والشركة الألمانية سبرينجر Springer ، والشركة الأميريكة ويلي Wiley فكلها يبحث عن الربح المادي، وصار على إثرها مجموعات من الأساتذة والباحثين الأكاديميين الذن تناسوا رسالتهم المهنية والأخلاقية وتحولوا إلى تجار جشعين بإنشائهم مجلات ربحية بالتفاق مع كبريات شركات النشر لإكسابها شهرة، ولتتولى أمر طباعتها وتسييرها وتوزيعها بعد قبول البحوث من قبل منشئي هذه المجلات، فيزداد ربحها هى وهؤلاء المسترزقين، على حساب المستضعفين من الباحثين المتطلعين إلى التوظيف أو الترقية، والتى قد تقوم بتوجيه بحث ضعيف يصلها للنشر فى مجلة راقية، إلى مجلة ذات مستوى أضعف ينشر فيها البحث بمقابل يدفعه الباحث بدلا من رفضه، فتجني منه الدار ربحا مؤكدا

يضاف إلى ذلك استغلال بعض ضعاف النفوس هذه الحاجة الملحة للباحثين فى مختلف التخصصات وقاموا بإنشاء عديد من المواقع الوهمية / Fake Scientific Journals publishers على شبكة الإنترنت بمسميات براقة، تسارع انتشارها كالنار فى الهشيم لتشمل كل دول العالم، كدوريات عالمية تقبل نشر البحوث مقابل سداد نفقات مالية باهظة ترهق كاهل الباحثين، دونما مراعاة لقواعد النشر العلمي من مراجعة وتحكيم تلك الأبحاث أو مراعاة جودة النشر، وقع فى شباكها النصابة آلاف من الباحثين المحتاجين للنشر الدولي ضحية لها، يتولى إدارتها أناس محترفون الكترونيا، وذوو خبرة عالية فى الإيهام والإيقاع بضحاياهم، حتى لو قاموا الاستيلاء على أسماء دوريات راسخة مما ليس له مواقع الكترونية.

ومع تفاوت أسعار النشر في المجلات العلمية المحكمة، يسعى الباحثون لاختيار المجلات الأقل سعرًا، وبما لا يُكلِّفهم كثيرا، ويجب ألا يكون ذلك بمعزل عن جودة المجلة وتصنيفها الدولي، حيث إنه لا قيمة كبيرة يُمكن أن يُحقِّقها الباحثون من النشر على المجلات الضعيفة، بل إن بعضَ الجهات الدِّراسية يشترط على الباحثين النشر في مجلات ذات ثقل في سبيل ترقيتهم أكاديميًّا.

ورغم ذلك فإن كثيرا من الباحثين يضطرون للنشر في هذه المجلات العلمية الدولية التى يتم التعامل من خلالها بالدولار، مما يعد عبئا ماديا كبيرا عليهم عليهم أداؤه، لأنهم يعتبرون ذلك بمثابة نقطة انطلاق وتسجيل للملكية الفكرية التي تربط البحث بمقدمه، بما يفرض عليهم دفع مبالغ باهظة ضمن تكاليف أسعار النشر في المجلات العلمية. باعتبار ذلك وسيلة لجعل

الباحث يرقى ببحثه ويضمن بذلك درجة عالية فى تقييمه العلمي، وكذلك لأن النشر بالمجلات المحكمة وسيلة دعائية مثالية، لنظرًا لمُتابعتها من قبل المسؤولين عن الجامعات في الخارج، لانتقاء باحثين متميزين يُمكنهم العمل بالجهات الجامعية الدولية، أو مراكز البحوث.

ووسط هذا ما على الباحث إلا اتباع عدد من الخطوات، تبدأ بالتعرف على طرق الدفع التي من خلالها يتم سداد قيمة النشر في المجلة العلمية، وخاصة إذا كان دفعا ذاتيا، مما يمكن الباحث من تسجيل البحث باسمه كنوع من أنواع حفظ حقوق الملكية الفكري لما قدمه الباحث خلال بحثه، بصرف النظر عن قيمة أسعار النشر في المجلات العملية. وتمر بأنه بعد إتمام عملية الدفع بالاعتماد على أسعار النشر في المجلات العلمية يتم ارسال ما يفيد بإتمام عملية الدفع بحيث تبدء المجلة العلمية في تقنين وضع البحث قبل نشره. وتنتهى بأنه على الرغم أن الأصل بعد الموافقة على نشر البحث العلمي داخل المجلة، هو التزام المجلة العلمية بإرسال نسخة من المحتوى الورقى والالكتروني موثقة للباحث لتكون إثبات لنشر البحث، إلا أن الباحث قد يضطر لدفع مبالغ إضافى لحصوله على عدة أعداد من النسخ الورقية التي تم نشر بحثه فيها (عدد من المستلات للبحث) وذلك يتطلب دفع رسوم اضافية تتعلق برسوم الشحن والطباعة، أو عند طلب نسخة من عدد المجلة كاملاً يتم طلبها بشكل مستقل من المجلة لتحضيرها وإرسالها للباحث بناءً على اتفاق مسبق على تكلفة الطباعة والتوصيل.

وتزداد المشكلة فى هذا الجانب بأن التعامل بالدولار أو بغير العملة الوطنية يعد من المشكلات التى تؤرق الباحث وتواجهه عند النشر في المجلات العلمية الدولية، نتيجة البحث عنه من ناحية، وتالقيام بتحويله وما يتضمنه ذلك من عراقيل، واستقصاءات وجهات أمن (مررت بتجربة مريرة حين تحويل مجرد (٢٦٠) دولار رسوم اشتراك فى مؤتمر ببلد عربى شقيق، من حيث: لماذا؟ وكيف؟ وممن؟ ومصطلحات بنكية لا علم لى بها؟. والنتيجة أن النشر العلمي أصبح فى خطر، حسب تعبير لوم (Lome, 2009, PP. 12-13) فى رؤيته "النشر في خطر Publication is at risk" نتيجة ارتفاع تكلفة النشر، مع التقلص الكبيرة في ميزانية التعليم في مؤسسات التعليم العالى، والركود الذى زاد من سوء الحالة المادية لكثير من أعضاء هيئات التدريس الذين يقبلون على النشر العلمي.

ومما يساعد فى مواجهة تكاليف النشر المرتفعة أن تقوم المؤسسات البحثية بتحمل تكاليف النشر كاملة في هذه المجلّات لرغبتها بتعميم الفائدة على الجميع. أو أن تتحملها شركات تمويل خيرية أو حكومية تقوم بجمع التبرّعات من الباحثين لنشر هذه الأبحاث، وفي هذه الحالة لا تخسر المجلّة أي نقود ولن يضطر الباحث لدفع رسوم نقدية. وكذلك الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا الشأن وخاصة تلك التى تقوم فيها بعض الجامعات أو الحكومات بالتعاقد مع

دور النشر كي تعرض جميع الأبحاث المنتشرة فيها بالمجّان لطلّابها من الباحثين. إضافة إلى إدراك أن رسوم النشر تختلف تبعا لنوع المجلة العلمية المحكمة، وهو ما يفرض على الجامعات أن تقوم بالاشتراك فى المجلّات ذات الرسوم المرتفعة من تلك التى تنتمى لمواقع عالمية كمجلات سكوبس، خاصة وأن الإشتراك في سكوبس بكامل محتوياته يكلّف سنوياً (١٤٠) ألف دولار في عام ٢٠١٩، وحوالى (٢١٢) ألف دولار تكلفة الاشتراك في شبكة العلوم.

وعلى ذلك فلا جدال في أن سعر النشر في أية مجلة علمية محكمة تتوقف على قيمتها وجودتها، بغضّ النظر عن تبعيتها، فبعض المجلات العلمية تطلب مبالغ مالية كبيرة في سبيل نشر البحوث فيها، والمسؤولون عن هذه المجلات على يقين بأن النشر فيها سيحقق فوائد أضعاف ما يتم إنفاقه، غير أن معظم الباحثين يبتعدون عنها لارتفاع التكلفة، بالإضافة إلى الصعوبة البالغة في قبول البحوث للنشر، وطول مدة التحكيم التي قد تبلغ سنة؛ نظرًا للإقبال اللامُتناهي على تلك المجلات من مُختلف دول العالم.

(٤)تضخم المجلة العلمية

ارتباطا بما سبق يصير من العوامل التى تؤثر على النشر العلمي فى المجلات ذات معامل التأثير العالى، ما يعرف بعامل تضخم المجلة، أصبح التضحم في عرض المفردات التى يتم ملاحظتها عند حساب معامل التأثير في المجلات العلمية من بين مناحى الأهمية التى تنسب لهذا العامل، فقد أكدت دراسة نيف وأولدن (Neff & Olden, 2010, PP.455-459) بعنوان ليس بهذه السرعة: التضخم في عوامل التأثير يساهم في التحسينات الواضحة في جودة المجلة، أن عامل التأثير لمعهد المعلومات العلمية (ISI) أصبح معيارًا مهمًا لتقييم جودة المجلة العلمية، مما يجعل عوامل التأثير يخضع لتضخم مماثل للتغيرات في الأسعار النقدية في الاقتصاد، وذلك بسبب أن الأوراق المنشورة اليوم تميل إلى الاستشهاد بأوراق أكثر من تلك المنشورة قبل عقد من الزمن. فبعد تحليل بيانات الاقتباس من (٧٥٣١٢) بحثًا من (٧٠) مجلة بيئية تم نُشرها في الفترة ما بين (١٩٩٨-٢٠٠٧) اتضح أن الأوراق المنشورة في عام ٢٠٠٧ قد استشهدت بمتوسط سبع أوراق بحثية أكثر من تلك التي نشرت قبل عقد من الزمن. وهو ما ترتب عليه أن حوالي (٨٠٪) من معدل تضخم عامل التأثير الملاحظ البالغ (٠.٠٢٣). كما وجد أن ما يقرب من (٥٠٪) من هذه المجلات السبعين أظهرت زيادات في عوامل تأثيرهم، ولكن بمعدلات أقل من معدل التضخم في الخلفية .لذلك ، على الرغم من أن هذه الدوريات تبدو وكأنها تتزايد من حيث الجودة كما تم قياسها بواسطة عامل التأثير، إلا أنها في الواقع تفشل في مواكبة التضخم (Neff, & Olden, 2010, PP.455-459)

وهذا التضخم Inflation قد يخرج إلى كونه يعنى ارتفاعٌ عاما ومستمرا في مستوى الأسعار المحددة للنشر العلمي، مما يؤدى إلى انخفاض مستمر في قدرة الباحثين على الاستجابة، سواء للنشر العلمي، أو للاشتراك فى المجلة، أو للوصول الحر للمجلات والأبحاث، والذى يتم قياسه باستخدام مقياس يسمى بمؤشر أسعار المستهلك. وغالبا ما يكون ناجما عن حالات عدم التوازن بين التدفقات النقدية وتدفقات الخدمات البحثية في سوق المعرفة. كما يعكس سلوكيات سعرية عالمية مزمنة، تتفاوت بين الدول والمجتمعات قوة وأسبابا، وعلاجه ليس بالعلاج الواضح السهل، فمن خلاله توجد حركة دائمة يرتفع من خلالها المستوى العام لأسعار النشر العلمي والشراء، بغض النظر عن سبب هذا الارتفاع فى التضخم، أراجع هو للأسعارالثابتة التى تحددها المجلة للنشر فيها؟ أم راجع لتكاليف النشر الإضافية من رسوم التحويل وغيرها؟ أم راجع لمقابل ما يتقاضاه المحكمون والمراجعون نظير قيامهم بالتحكيم والمراجعة، أم راجع لشراء نسخ أخرى من المجلة.

ولكى يتضح العامل أفترض أن الرسوم الثابتة لبحث علمى سيتم نشره فى مجلة ما سنة ٢٠١٩ كان (١٠٠٠) دولار أمريكى، أصبحت في سنة ٢٠٢٠ (١٢٠٠) دولار أمريكى، فإن يمكن قياس معدل التضخم من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مؤشر أسعار المستهلك ٢٠١٩ – مؤشر أسعار المستهلك ٢٠٢٠}}{\text{مؤشر أسعار المستهلك ٢٠١٩)}}$$

$$\text{فتكون المعدل :} \quad \frac{(١٠٠٠ - ١٢٠٠)}{١٠٠٠} = \frac{٢٠٠}{١٠٠٠} = ٠.٢ \ (٢\ \%)$$

(٥)الالتزام بمعايير النشر

من العوامل المهمة للنشر فى المجلات العلمية ذات التأثير العالى، التزام الباحث بالمعايير التى فى ضوئها يتم النشر العلمي داخل المجلة، فالنشر يخضع لمعايير وضوابط عديدة، باعتباره عملا مشتركا بين المجلة والباحث والمحكم. وكلها تتوقف على طريقة عرض ماتم إنجازة في البحث والنتائج المستخلصة منه، وإن البعد عن مراعاة قواعد كتابة البحوث يؤدي حتما إلى عدم قبول ورقة البحث للنشر العلمي، وبالتالي تفويت فرصة وإنجاز البحث على الباحث. وما على الباحث إلا الاطلاع على شروط النشر في المجلة ذات معامل التأثير المرتفع التي يرغب النشر بها، حيث تضع كل مجلة معايير وضوابط خاصة بها؛ لحجم الخط، وطريقة تنظيم ورقة

البحث، والحجم الاكبر لورقة البحث، وعدد الكلمات المفتاحية، وغيرها من التفاصيل التي تمثل قواعد النشر بتلك المجلة، وهى لا تخرج عن الآتى:

١- أن يمتلك الباحث موضوعا ورسالة هادفة، بحيث يضيف الموضوع فائدة للبحث، ويقدم إضافة مهمة للمجلة العلمية التي يسعى الباحث للنشر فيها، وللعلم بصفة عامة.

٢- أن يقوم بكتابة بحثه العلمي على مسودة، ومن ثم قم باطلاع أهل الاختصاص على بحثك العلمي، ومن ثم قم بالبحث عن المجلة العلمية المحكمة التي تقوم بنشر الأبحاث في الاختصاص الذي كتبت بحثك فيه.

٣- أن يعثر الباحث على المجلة العلمية المحكمة التي يريد نشر بحثه العلمي فيها بداءة، فيطلع على الشروط التي تضعها المجلة التى اختارها لنشر البحث العلمي الذي أعده.

٤- أن يعمل على توفير نسخة الكترونية وأخرى ورقية من البحث العلمي الذي يقوم به، وذلك لأن هناك عدد من المجلات تطلب من الباحث تأمين نسخة ورقية لبحثه العملي.

٥- أن يقوم بالاطلاع على أعضاء هيئة التحرير في المجلة العلمية التي ينوي نشر بحثه العلمي فيها.

٦- أن يتأكد الباحث من خلو بحثه من الأخطاء اللغوية والإملائية وذلك قبل أن يقوم بتقديمه للمجلة العلمية، وأن يقوم بكتابة بحثه العلمي بنفس حجم الخط الذي تقوم به المجلة وبنفس طريقة التنسيق.

٧- أن يراعي نسبة الاقتباس بحيث لا تتجاوز نسبة الاقتباس النسبة التي حددتها المجلة، كما يجب عليه أن يقوم بتوثيق الاقتباس وفق الشروط العلمية.

٨- أن يستوفي الباحث في بحثه كافة الشروط المتعلقة ببحثه العلمي من حيث عرض الباحث لمشكلة البحث، والمنهج الذي اتبعه لحل هذه المشكلة، ومن ثم عليه تحديد نتائج البحث وتوصياته.

٩- أن يقوم بالاطلاع على عدد من أعداد المجلة وذلك لكي يكون على دراسة تامة بأسلوب وطريقة النشر.

١٠- أن يحرص على أن يكون بحثه العلمي موافقا لشروط البحث العلمي، وذلك من خلال التزام الصدق العلمي.

١١- أن يقوم بتوفير ملخص مكتوب باللغة الإنجليزية في حال كتب البحث الذي يقوم به بلغة أخرى غير اللغة الإنجليزية.

١٢- أن يقوم بالاطلاع على الطريقة التي تستخدمها المجلة العلمية في ترتيب المصادر والمراجع، وأن يقوم بترتيب المصادر والمراجع في بحثه العلمي وفق هذه الطريقة المتبعة.

١٣- أن يدون في الرسالة التي يرسلها للمجلة اسمه الثلاثي، وعنوانه، وأرقام هواتفه بالإضافة إلى البريد الإلكتروني. وأن يرفق هذه الرسالة برسالة توضيحية يوضح من خلالها الأسباب التي دفعته لكتابة البحث، ولاختيار هذه المجلة.

١٤- أن يتأكد الباحث من تطبيقه لكافة الشروط السابقة، بعدها ينتقل للمرحلة الأخيرة وهي إرسال البحث إلى المجلة العلمية المحكمة بطرق التواصل التي تضعها المجلة العلمية المحكمة كالبريد الإلكتروني.

١٥- بعد أن يتم إرسال البحث ينتظر رد المجلة العلمية على بحثه العلمي، وفي حال تأخر الرد لعدة أسابيع عليى الباحث بإرسال رسالة أخرى للمجلة يطلب فيها الرقم المرجعي للبحث الذى أرسله.

١٦- بعد ذلك يحصل الباحث على رد من المجلة العلمية المحكمة التي قام بمراسلتها، سواء بالإيجاب أو بالرفض.

١٧- إذا كان الرد سلبيا (برفض البحث الذي قدمه) من حق الباحث أن يسأل المحرر عن الأسباب التي أدت لرفض البحث، وذلك لكي تتعلم منها وتتجنبها في الأبحاث القادمة.

١٨- في حال تم قبول البحث، علي الباحث أن يستفسر من المحرر عن موعد نشر البحث، وعن إمكانية توفير نسخ مجانية منه للباحث، ويجب أن تطلب هذه النسخ مبكرا قبل أن تطبع المجلة.

١٩- بعد نشر البحث في المجلة العلمية المحكمة يجب علي الباحث أن يقوم بتقديم نسخة للمؤسسة التي يعمل فيها، لكي يتم نشر مقالته ضمن التقرير السنوي للمؤسسة.

وهذه المعايير تؤكد أن معامل التأثير يتأثر بنشر أبحاث بطريقة خطأ، والطريقة الخطأ تتمثل فى تخطى أسباب علمية تكفى لرفض نشر البحث العلمي في المجلة العلمية وتغافلها، عن بعض الأخطاء التي قد تتسبب في رفض نشر بحثه. ومنها قلة وضوح القواعد العلمية القائم عليها البحث. وضعف تصميم الدراسة الموضوعة للبحث من قبل الباحث. وعينة البحث غير الممثلة للمجتمع. واستخدام مراجع قديمة أو مراجع غير معروفة. وخارج مجال المجلة scope. وليس هناك مساهمة حقيقية أو معلومة جديدة يقدمها البحث أو عدم وضوح هذه المساهمة وفعاليتها. والسرقة العلمية Plagiarism أو مخالفة الأخلاق المهنية. أو يكون النص مكتوبا بشكل سيء لغوياً أو من ناحية الهيكلة والتسلسل المنطقي. والتهاون في الالتزام بالقالب أو النموذج المحدد أو عدد الصفحات. لا تتوقع أن المحررين سيضيعون وقتهم في تعديل ورقتك.

يضاف إلى ذلك افتقار النص المراد نشره إلى تقديم وصف جيد أو كامل لطريقة البحث حتى ولو كانت النتائج جيدة، وكون مراجعة الأبحاث المتعلقة literature review ليست كافية

أو مناسبة أو لا تركز على أشياء متعلقة بموضع البحث الدقيق. وطريقة البحث غير صحيحة أو غير مناسبة أو غير دقيقة. وإن تفسير وتحليل النتائج التى تم التوصل إليها سيء. كما أن البحث فيه تكرار لعمل سابق مع تغيير بسيط دون أي مساهمة مميزة. وربما تكون المساهمة مقبولة لكنها لا ترقى لجودة المجلة خصوصاً المجلات ذات عامل التأثير العالي. في هذه الحالة يجب أن يحسن الكاتب اختيار المجلة.

فالمعايير الحاكمة لتقييم المجلات العلمية التى يتم النشر الدولى فيها، تتضمن لونين؛ الأول معايير السياسات والنشر، وتنطوي على الجوانب الشكلية المتعلقة بإخراج الدوريات والمجلات العلمية ونشرها سواء كانت ورقية او لكترونية، وأيضا التى تتعلق بالسياسة التحريرية للمجلة مثل التحكيم العلمي وسياسة النشر، وأجور النشر، شكل المقالات، لغات النشر، سياسة كشف السرقات العلمية، حقوق الملكية الفكرية، هيئة التحرير وتشكيلها وتوزيعه الجغرافي، سياسة الوصول الحر في حالة الدوريات المجانية. واللون الثانى معايير المحتوى وتأثيره وتعرف بالقياسات الببليومترية وهي مجموعة من الأدوات التي يتم تطبيقها على الدوريات بهدف قياس جودة المحتوى، ومدى تأثيره والاعتماد عليه. (خليفة، ٢٠١٧)

أ- معايير Web of Science

لما كان حساب معامل التأثير يرتبط بقواعد البيانات المعروفة والمتفق عليها عالميا، فإنه توجد معايير حاكمة لهذا الاستشهاد، وأولها معايير كشاف الاستشهادات المرجعية Web of Science أحد منتجات الناشر العالمي Thomason Reuters، وهو عبارة عن كشاف للاستشهادات المرجعية للدوريات العلمية في مجال العلوم والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية، ويشتمل الكشاف على ثلاثة كشافات؛ كشاف استشهادات العلوم الموسع Science (SCIE) Citation Index Expanded. وكشاف استشهادات العلوم الاجتماعية Social (SSCI) Sciences Citation Index. وكشاف استشهادات الفنون والعلوم الإنسانية Arts & (AHCI) Humanities Citation Index. وكل كشاف منها يضم الأفضل على المستوى الدولي والإقليمي، حسب ما وضعه من معايير لاختيار الدوريات التي يتم تكشيفها، ضمانا لمستوى علمي متميز للدوريات المختارة.

ومن المعروف أن Web of Science يصدر تقرير الاستشهادات المرجعية Journal Citation Reports، وهو يشتمل على معامل تأثير كل دورية والقياسات الببليومترية الأخرى، ولكن فى كشاف استشهادات العلوم، وكشاف استشهادات العلوم الاجتماعية، ولا يصدر تقرير معامل التأثير لكشاف الفنون والعلوم الانسانية. وتنقسم معايير تقييم المجلات العلمية إلى أربع فئات رئيسية حددها خليفة (٢٠١٧) فى:

١- معايير أساسية للنشر، وتتضمن هذه المعايير ما يلى:

- التحكيم العلمي، ويعد أحد أهم ضمانات المستوى العلمي للمجلة العلمية ومحتواها، ويضمن في نفس الوقت جودة الاستشهاد المرجعي، واكتمال عناصر الوصف لكل مرجع.
- أخلاقيات النشر، وحيث يتم استبعاد أية دورية مضافة إلى الكشاف أو حتى تحت التقييم يثبت أنها تمارس أياً من الممارسات غير الأخلاقية في النشر، كالاستشهاد الذاتي، وممارسات النشر المشكوك فيه.
- شكل النشر، فالكشاف يقبل الدوريات المطبوعة والإلكترونية في شكل PDF ، XML، وذلك حسب النظم التقنية المطبقة في الكشاف.
- انتظام الصدور، وهو أحد أهم معايير قبل الدوريات في الكشاف، حيث لا تقبل أية دورية تتأخر في الصدور لأسابيع أو شهور.
- المعايير التحريرية الدورية، وتشمل عناصر منها عنوان واضح للدورية، عنوان المقال، واسم المؤلف، والمستخلص، وبيانات ببليوجرافية كاملة للمراجع، والعنوان الكامل للمؤلف.
- اللغة الإنجليزية، فيقبل الكشاف الدوريات التي تنشر مقالات باللغة الإنجليزية، أو على الأقل لديها قائمة بالمراجع باللغة الإنجليزية، أو مكتب بحروفة مرومنة.

٢- المحتوى التحريري، وفيها يقوم محررو الكشاف بدراسة محتوى كل دورية مرشحة للانضمام إلى الكشاف، وتقييمه للتأكد من أنه يمثل إضافة علمية للموضوع الذي تخصصت فيه الدورية.

٣- التركيز الدولي، فيتم تقييم الدورية من حيث التوجه الدولي، من حيث سياسة وتوجهات الدورية، وتنوع جنسيات المؤلفين، وهيئة التحرير وتنوع جنسياتهم، وكذلك المجلس الاستشاري للدورية ومدى اشتماله على جنسيات متعددة. وفى بعض الأحيان يضم الدوريات ذات الطابع الإقليمي من تلك التى تسعى إلى تغطية إقليم محدد، كالوطن العربي، شريطة التزامها نفس المعايير وخاصة ما يتعلق بالإنجليزية.

٤- تحليل الاستشهادات، وتعكس المنتج الأساسي باعتباره كشافا للاستشهادات المرجعية، حيث يتم تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في كل مقال، حتى وان كان المصدر المستشهد به غير موجود في الاساس ضمن الدوريات المكشفة في الكشاف، ومن خلال هذا التحليل يتمكن الكشاف من تقييم المجلة ومعرفة مدى تأثيرها.

ب-معايير سكوبس SCOPUS

يمثل موقع سكوبس SCOPUS قاعدة بيانات تعد الثانية عالمياَ بعد ISI، والنشر فيها يدل على المستوى العلمي العالي، ويؤمن له أفضل الفرص في الجامعات العالمية لمتابعة الدراسة في المقاطع العليا، أو الحصول على وظيفة تدريسية في إحدى الجامعات العالمية المرموقة، أو الصعود في الرتبة العلمية في حال كان الباحث أستاذاً جامعياً.

فسكوبس أكبر قاعدة بيانات لإستشهادات وخلاصات الأدبيات البحثية المحكمة في العالم. أنشأتها دار النشر الهولندية العريقة المعروفة السفير Elsevier، تحتوي على حوالي (٤٠٠٠٠) عنوان من (١١٦٧٨) ناشر في المواضيع العلمية الحساسة في مختلف المجالات من العلوم النظرية الاجتماعية والإنسانية والطبية والهندسية، ويشترك في الموقع أكثر من (١٦) مليون شخص، وفيها أكثر من (١.٤) مليار اقتباس من مقالات وكتب ومراجع علمية يعود أقدمها للعام ١٩٧٠ . وتشمل أكثر بنسبة (٢٠%) من الكتب والمقالات والمجلات من غيرها من قواعد البيانات، ويغطي ثلاثة أنواع من المراجع؛ سلاسل الكتب، المجلات المتنوعة، والمجلات التجارية، ولا يحتوي الموقع على أي مقال يعود لما قبل العام ١٩٩٥. ويقوم الخبراء في سكوبس بمراجعة جميع المقالات في كل عام للتأكد من صلاحيتها، وأهميتها العلمية، ومراعاتها معايير الجودة، ويوفر للباحثين مراجعة شاملة موثوق بها لمعلومات العلوم التكاملية مما يساعده فى الوصول للقيّم من الأبحاث الأصيلة والحقيقية، كما تمنحه فرصة التعاون مع باحثين آخرين حول العالم للارتقاء، وتزداد إمكانية اقتباس المحتوى من مؤلفين آخرين، وبما يعني ارتفاع المساهمة العلمية في المجتمع الأكاديمي.

وتميز قاعدة سكوبس للبيانات والمعلومات بكونها أكبر قاعدة بيانات تتبنى نظم الذكاء الصناعي والتي تمكن الباحثين من الحصول على أكبر وأحدث محتوى مفهرس بدقة وجودة عالية في كافة الاختصاصات. وتتواكب مع التطور للباحثين من خلال تحديث قاعدة البيانات بشكل يومي ويسهل الوصل للبحث المراد مما يوفر الوقت والجهد. وتضم أكثر من (٢٢) الف مجلة محكّمة معتمدة في مجالات واختصاصات كثيرة. وتقديم عنوانين وملخصات للكتب والأبحاث مع تضمين اسم الباحث والكلمات المفتاحية ومرتبة بشكل يسمح بالوصول إليها بسهولة. وتوفر بيانات إحصائية متقدمة وتحلل البيانات التي تخص البحوث والمجلات. وتحتوى على واجهة بحث واسترجاع بسيطة. وتتمحور أهميتها في إمكانيتها على تصنيف الجامعات العالمية مثل (شنكهاي – QS). وتؤمن موثوقية عالية للأبحاث المنشورة في المجلات التى تحويها وتأثير هذه المجلات على مجتمع البحث العلمي والقطاعات التطبيقية في العالم.

ليس هذا فحسب، لأنه فى موقع سكوبس يمكن رؤية المراجع التي تم الاستناد إليها، أو رؤية المقالات الأخرى التي استندت أو اقتبست من المقال الذي يقرأه؛ لأن قاعدة البيانات هذه

تشمل العلوم المختلفة فتستطيع الاطلاع على المقالات والباحثين في مختلف العلوم وليس الأمر منحصراً بمجالك البحثي. كما يمكن رؤية الملف الشخصي للباحث بالإضافة إلى تعداد منشوراته وبياناته البيبلوجرافية، والمراجع وتعداد الاقتباسات. ويقوم سكوبس بحساب معامل H لكل مؤلف وهو يدل على استشهادات المقالات بأبحاثه، باعتباره المعيار الذي يظهر الثروة العلمية التي يمتلكها كل باحث في رصيده. ويستطيع مستخدمو الموقع تفعيل زر التحديثات في الملف الشخصي لأي باحث كان، كي تظهر لهم أية تحديثات في ملفه من أبحاث نشرها أو غيره. وإذا أريد التأكد من وجود المقال ضمن تصنيف سكوبس ماعلي الباحث إلا البحث عن الرقم التسلسلي المعياري ISSN للمجلة ضمن الموقع.

وهذا التميز ما هو إلا نتيجة لكون الحصول على تصنيف من سكوبس لا يكون سهلا دون الالتزام ببعض القواعد المهمة، ومن أبرزها:

١- أن تحتوي المجلة على محتوى تم تحكيمه.

٢- أن تمتلك المجلة رقم تسلسل معياري دولي ISSN تم تسجيله في المركز العالمي للتسلسل المعياري الدولي والذي يعني أنه يتم نشر المجلة بانتظام.

٣- أن يكون محتوى المجلة مرتبطاً بالموضوع ومقروءاً وواضحاً للقارئ العالمي فيحوي على الأقل مراجع في النصوص الرومانية أو خلاصات وعناوين مقالات باللغة الإنجليزية.

٤- أن تحافظ المجلة على أخلاقيات النشر، وأن تمتلك بيانات واضحة ودائمة عن أخلاقيات النشر وسوء التصرف عند النشر.

٥- أن يكون الناشر للمجلة مدرجاً في قاعدة بيانات ليكون مسؤولاً عن الأداء والالتزام بهذه السياسات. فقد عرفت Scopus دوريات الوصول الحر بأنها الدوريات المضافة على دليل DOAJ وهو الأمر الذي يعني أنه يجب أن تكون دوريات الوصول الحر مكشفة أولا ضمن DOAJ كي تقبل في سكوبس Scopus. (Steiginga,& Susanne, 2017) ومعلوم أن سكوبس تستند في تصنيف المجلات إلى مقياس السايتسكورز Citescore ومقياس (h-index).

٦- أن تمتلك تاريخاً للنشر لا يقل عن عامين قبل أن تتم مراجعة أو تحكيم المجلة من قبل سكوبس.

٧- في حالة رفض أية دورية، لا يحق لها التقدم مرة أخرى إلا بعد ثلاث سنوات من الرفض.

٨- الالتزام بالمراحل الأساسية التى تمر بها عملة تقييم الدوريات في قاعدة بيانات Scopus يتم من خلال مراحل أساسية، تتم من خلال برنامج يسمى (STEP) The Scopus

Title Evaluation Platform وهى النظام الذي يتم من خلال إدخال بيانات أية دورية جديدة ترغب في الانضمام إلى القاعدة.

وفى ضوء هذه القواعد تقوم اللجنة المختصة بتقييم الدوريات وفق عدد من المعايير، تنقسم إلى مجموعة من الفئات ذكرها ديفيد ريو (Rew, 2017) فى:

١- سياسة الدورية، ويدخل في نطاق الدورية من حيث سياستها التحريرية (سياسة التحرير- نوع التحكيم العلمي الذي يتم في الدورية- التنوع الجغرافي لهيئة التحرير والمحكمين- التنوع الجغرافي للمؤلفين)

٢- المحتوى، وفيه يتم تقييم الدوريات وفقا لـ (مدى قوة إسهام المحتوى في المجتمع الأكاديمي- وضوح المستخلصات- جودة وتطابق الهدف ومجال الموضوع مع الدورية - سهولة قراءة المقالات)

٣- انتظام النشر، فلا تتأخر المجلة عن الموعد المحدد لها للصدور.

٤- الإتاحة على الخط المباشر، وتتضمن معاير إتاحة محتوى الدورية على الإنترنت (هل المحتوى الكامل للدورية متاح على الإنترنت؟ - جودة الصفحة الرئيسية للدورية - وجودو واجهة تعامل باللغة الإنجليزية)

ج- معايير جوجل اسكولار Google Scholar

ينظر إلى جوجل اسكولار Google Scholar على أنه عبارة عن محرك بحث تم إطلاقه سنة ٢٠٠٤، وهو يحتوي على النصوص الكاملة أو البيانات الوصفية للأدبيات المحُكّمة من كتب ومقالات ومؤتمرات وخلاصات وغيرها في مختلف التخصصات العلمية والأدبية؛ ليكون مرجعاً مفتوحاً لجميع الطلاب والباحثين من مختلف أنحاء العالم.

وموقع جوجل اسكولار يفترق عن غيره من قواعد البيانات أنه مجّاني بالكامل لجميع محتوياته، وإن كانت بعض الخلاصات فيه تعود لمقالات موجودة في مجلات عديدة، وبعض منها يحتاج إلى رسم اشتراك وعندها يتم دفع الرسوم للمجلة وليس لجوجل اسكولار. وقُدّرت المستندات العلمية الموجودة في الموقع إلى حوالي (٣٨٩) في بدايات العام ٢٠١٨. ومن ميزات وخصائص موقع جوجل اسكولار أنه:

١- يسمح جوجل اسكولار بالبحث عن النسخ الرقمية أو الورقية من المستندات سواء في المصادر المعروضة على الإنترنت أو في المكتبات. ويقوم بفهرست المقالات والكتب والأطروحات وغيرهم من المستندات بالإضافة للمواقع الالكترونية البحثية. كما يعرض العديد من المراجع المكتوبة بغير اللغة الإنجليزية.

٢- تظهر النتائج في جوجل سكولار حسب الأولوية، ويقوم بربط المراجع القوية مع عنوان البحث وشهرة المؤلف والمجلّة الناشرة. إلا أنه لا يستطيع الفصل بين النتائج التي تحتاج دفع رسوم اشتراك والمجلّات ذات الوصول المفتوح.

٣- يقوم جوجل اسكولار بفهرسة أكبر عدد ممكن من المصادر العلمية، لأن جميع البيانات المفهرسة فى الموقع تتم عن طريق برمجيات خاصة تُفهرس البيانات يدوياً. وهذا يسرّع من العملية كثيراً.

٤- تكون أولوية جوجل اسكولار عند البحث عن موضوع ما هي المصادر ذات الاستشهادات العالية، وهذا ما يؤدي إلى تهميش واضح للمقالات الصادرة حديثاً. وهذا ما يزيد الفجوة بينهم لأن مستخدمي جوجل سكولار سيعمدون للاستشهاد بالمقالات ذات الاستشهادات الكبيرة.

٥- يمكن الاحتيال على جوجل سكولار وتسجيل استشهادات مزيفة بالشكل الذى يؤثر كثيراً في حساب معاملات التأثير.

٦- أضاف جوجل سكولار سنة ٢٠١٢ ميزة حساب الـ h-index للمؤلفين وتستطيع تفقد هذا المقياس لكل مؤلف يمتلك حساب في جوجل سكولار وبالمجان.

وقد ذكرت الدراسات وجود فوائد عديدة تعود على المجلات جرّاء إضافتها في دليل DOAJ، ومن أهمها أن الانضمام إلى DOAJ يعد خطوة أولى للانطلاق نحو قواعد البيانات العالمية، حيث اتخذت Scopus قرارا بأنها لن تقبل أي دورية إلكترونية من دوريات الوصول الحر إلا اذا كانت مضافة في DOAJ الذى يحظى بدعم كبرى شركات قواعد البيانات في العالم، مثل EBSCO, Elsevier, Sage, Willey, ProQuest. وتضمن الالتزام بتطبيق أفضل ممارسات النشر العلمي عند تحقيق متطلبات وشروط الانضمام إلى DOAJ. وتزداد أعداد الزوار لموقع المجلة ويرتفع ترتيب موقعها في نتائج البحث في المحركات المختلفة. وتزداد طلبات النشر التي تتلقاها نظرا لفهرسة الظهور الدولي التي تحققها الدورية بوجودها ضمن DOAJ. إضافة إلى إمكانية الحصول على فرص تمويلية من الجهات التي تدعم الوصول الحر على مستوى العالم.

وتتضمن هذه المعايير التى وضعها دليل DOAJ حسبما ذكر خليفة (٢٠١٧) ما يلى:

١- الترقيم الدولي الموحد للدوريات ISSN أول خطوات الاعتراف الدولي بأي دورية في أية دولة بالعالم، ويكون للدورية الترقيم الخاص بها، ويتم الحصول عليه من خلال منظمة ISSN ومقرها باريس، وهى لا تتعامل مباشرة مع الدوريات في كل دولة، ولكنها تمنح لجهات محلية حق منح وتخصص الترقيمات للدوريات الجديدة الصادرة داخل الدولة، وذلك بالدخول إلى موقع المنظمة وطلب رقم جديد من خلال الرابط التالي:

http://www.issn.org/services/requesting-an-issn على أن يتم الحصول على الترقيم خلال اسبوعين عمل من تاريخ تقديم الطلب.

٢- تنظيم المحتوى، من خلال نشر المجلة في موقع خاص بها، وليس مجرد صفحة ضمن صفحات الموقع التابع للناشر، شريطة عرض أعدادها بشكل منظم، بحيث يكون لكل عدد صفحة خاصة به، وفي كل عدد مجموعة من الصفحات الفرعية كل منها يمثل مقالات العدد، ويفضل أن تنشر كل مقالة في رابط مستقل، وأن تتاح في أحد من الشكليين HTML أو PDF.

٣- التكاليف والمصروفات الخاصة بالنشر التى قد يدفعها الباحثون أصحاب المقالات، والتى يلجأ إليها بعض الناشرين نتيجة ارتفاع تكلفة النشر المطبوع، والذين أساؤوا استخدام ذلك واستغلالها لتحقيق مكاسب مالية مبالغ فيها، مما دعا قواعد البيانات العالمية إلى محاربة ذلك بوضع تقنين لعملية جمع أموال من الباحثين، يتضمن الموقع الخاص بالدورية معلومات مفصلة عن تكاليف النشر بها، وتنشر المعلومات بشكل واضح، وتحديد نوع تكاليف النشر (تكاليف تقديم المقالات - تكاليف نشر المقالات)، وإذا كانت لا تحصل علي أية أجور يتم نشر ذلك بوضوح.

٤- الحفظ والأرشفة، وذلك بأن يكون للمجلة أحد خدمات الحفظ والأرشفة طويلة المدى، من أجل ضمان اتاحة دائمة وطويلة الأجل للمحتوى، وخاصة نظام أدارة الدوريات OJS فبه ستصبح المجلة وبشكل تلقائي جزءا من شبكة LOCKSS للحفظ والأرشفة. وإن كان هذا الأرشيف للدورية ليس شرطاً للانضمام إلى DOAJ، لكنه من الممارسات التي ينصح بها.

٥- موقع الدورية والصفحة الرئيسية على الشبكة العالمية الإنترنت، يجب أن يكون تصميمه مناسبا مع طبيعته العلمية، وأن تحتوي الصفحة الرئيسية على روابط واضحة لأهم المعلومات المتعلقة بالدورية وتتضمن (العدد الحالي- أرشيف الدورية وأعدادها السابقة- هيئة التحرير- تعريف بالدورية - البحث او التصفح- الاتصال بالدورية- يسمح بوضع إعلانات تجارية في الصفحة الرئيسية).

٦- هيئة التحرير، بأن يكون للمجلة هيئة تحرير كاملة مكونة من (رئيس تحرير- محرر- سكرتير تحرير- اعضاء هيئة تحرير- هيئة تحكيم- هيئة استشارية) وتنشر بياناتهم المتضمنة (الاسم- الدرجة العلمية- جهة العمل). وفي حالة دوريات العلوم الانسانية والاجتماعية يقبل DOAJ المجلة دون هيئة تحرير متكاملة، كما تتضمن بيانات الاتصال بمدير تحرير المجلة على الاقل.

٧- ضمان جودة التحكيم العلمي بهدف ضمان جودة محتوى مجلات الوصول الحر، بأن تحدد أسلوب التحكيم الذي تقوم به، وينشر ذلك على موقع المجلة، والذى لايخرج عن كونه واحداً من أساليب عدة (تحكيم (أعمى) مُجَهَل يتم فيه إخفاء اسم الباحث عند إرسال البحث للتحكيم- تحكيم (أعمى) مُجَهَل مزدوج يتم إخفاء اسم الباحث عند إرسال البحث للتحكيم، بحيث لا يعرف المحكم اسم الباحث، ولا الباحث يعرف من المحكم- تحكيم علمي عادي لا يتم فيه إخفاء اسم الباحث- تحكيم هيئة التحرير ويقوم به أحد أعضاء هيئة التحرير دون إرساله لمحكم، وهذا لا يستخدم إلا في دوريات العلوم الاجتماعية والانسانية فقط).

٨- الإرشادات الخاصة وتتضمن إرشادات خاصة بتقديم البحث من حيث (طريقة إرسال البحوث- خطوات وإجراءات النشر- شكل إخراج البحوث- صياغة الاستشهادات المرجعية- الاشكال والجداول المرفقة بالبحث). كما تتضمن الإرشادات الخاصة بسياسة الدورية تجاه (حقوق المليكة الفكرية- خطوات التحكيم العلمي- سياسة كشف السرقات العلمية المتبعة داخل المجلة والأساليب المستخدمة فى هذا الكشف).

٩- حقوق الملكية الفكرية بأن تضع المجلة العلمية سياسة واضحة لهذه الحقوق، وتنشرها على الموقع، وتحدد فيها أمرين؛ أولهما هل تنتقل حقوق الملية الفكرية من الباحث إلى المجلة عند النشر؟. وثانيها هل يحتفظ الباحث بكافة الحقوق عند النشر؟.

١٠-بيان الوصول الحر إلى المجلة، باعتباره ضرورياً لقبول المجلة العلمية في الدليل، على أن يتم نشره على موقع المجلة، ويتضمن بوضوح أنها متاحة بالكامل ضمن الوصول الحر، وبدون قيود، ويحق للجميع قراءة وتحميل ونسخ وطباعة ومشاركة محتواها.

ويكمل هذا بالقيام بترخيص المشاع الإبداعي Creative Common باعتباره مكملا للنقطة السابقة والتي يجب أن يتضمنها موقع المجلة، بحيث تحدد طبيعة إتاحتها للمحتوى والترخيص الذي تمنحه لمحتوياتها وفقاً لمنظمة المشاع الإبداعي https://creativecommons.org/licenses فهذه التراخيص التي تعطى للمحتوى لا تخرج عن:

١- CC BY وبموجبه يتم السماح للقراء بحرية إعادة التوزيع، والتعديل، والتغيير، والاشتقاق من المحتوى، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسبون العمل الأصلي لصاحبه.

٢- CC BY-SA وبموجبه يتم السماح للقراء بحرية إعادة التوزيع، والتعديل، والتغيير، والاشتقاق من المحتوى، سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير تجارية، طالما ينسبون

العمل الأصلي لصاحبه على أن يتم الترخيص لأعمالهم المشتقة تحت نفس الشروط وهى القبول في الوصول الحر.

٣- CC BY-ND وبموجبه يتم السماح للقراء بإعادة التوزيع، والاستخدام التجاري وغير التجاري، بشرط عدم التعديل، ونَسب العمل إلي صاحبه، وهذا لا يوصى به في الوصول الحر، بل ويرفضه دليل DOAJ.

٤- CC BY-NC وبموجبه يتم السماح للقراء بإعادة التوزيع، والاستخدام التجاري وغير التجاري، بشرط عدم التعديل، ونَسب العمل إلي صاحبه، وهذا مقبول به في الوصول الحر إلا أنه ليس أفضل ممارسة.

٥- CC BY-NC-SA: بموجب هذا الترخيص يسمح للقراء بالتعديل، التحسين، وبناء نسخ مشتقة من المُصنَّف ولكن في غير الأغراض التجارية، بشرط نَسب العمل الأصلي إلي صاحبه وترخيص الأعمال الجديدة بنفس الرخصة. مقبول في الوصول الحر.

٦- CC BY-NC-ND: بموجب هذا الترخيص يسمح للقراء بتحميل المحتوى ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي إلى صاحبه، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامها لأغراض تجارية. لا يوصى به في الوصول الحر، ودليل DOAJ يرفضه.

(٧) أهواء وموضوعية هيئات تحرير المجلات العلمية

من العوامل الأساسية التى تؤثر على النشر العلمي فى مجلات عالية التأثير، هيئات تحرير المجلات العلمية وما تقوم به من أدوار، باعتبارها عبارة عن مجموعة من المستشارين تتم استشارتهم من قبل رئيس التحرير في أمور شتى تتعلق بالمجلة، وذلك بغرض تقييم أصول البحوث المقدمة للنشر، أو اقتراح أسماء المحكمين الأكفاء لتحكيم بحوث بعينها، دون أن يقوم أعضاء هيئة التحرير بمهمة التحكيم بأنفسهم، أو قيام بعضهم بمهمة محررى الأبواب في المجلة Section editors بحيث يتحمل كل منهم مسؤولية تغطية المجلة في موضوع أو تخصص معين، وفق القواعد التى يتفقون للنشر فى المجلة والتى تتضمن التعليمات والإرشادات الخاصة بالباحثين، والتى لا تؤدى إلى تحسين جودة البحث فقط، ولكنها قد تدفع المؤلفين إلى التفكير بمزيد من العناية، والاهتمام بأسلوب البحث وشكله العام. (الشريف، ١٤٢٥، ص٩٨)

فهيئة تحرير المجلة العلمية لها تأثيرها على معامل التأثير، ذلك أنها تضم خبراء ومستشارين لهم بصماتهم فى ترقية المجلة من حال إلى حال، وذلك فى أية درجة ومستوى إدارى يكونون؛ ذلك أن هيئة تحرير المجلة تتكون من ثلاثة أركان أساسية؛ الركن الأول هو رئيس التحرير الذى تدور مهمته الرئيسية الاطلاع على البحوث المقدمة التي تخص المجلة،

والموافقة على الصالح منها للنشر، وإبداء الملاحظات والمقترحات التي تعزز من قيمة المجلة وتطورها. هذا إلى جانب مسؤوليته عن ترشيح مجلس المحررين.

كما يتولى مهمة إدارة اجتماع هيئة تحرير المجلة الذى يعقد شهرياً لمناقشة جدول الأعمال، والذي يحتوى حسبما ذكر عبد الصمد (٢٠١٢، ٣٠٩) على البحوث المقدمة للنشر إلى المجلة، وإرسالها إلى التقييم العلمي واللغوي، والنظر في تقييم نتائجها، ومناقشة آراء وملاحظات هيئة التحرير أو الهيئة الاستشارية أو أية ملاحظات أخرى، ورئاسة جلسات هيئة تحرير المجلة، والإشراف على سير العمل في المجلة العلمية، ومتابعة الجهات المعنية بالنشر والطباعة والمكافآت، وتمثيل المجلة العلمية أمام الجهات المعنية سواء داخل الجامعة أو خارجها، ومتابعة مسار الأوراق العلمية بشكل الكتروني بما يتوافق مع الآلية التي تضعها وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي والمبنية على الاتفاق الذي يتم مع الناشر.

ومن واجباته كذلك إعداد تقرير سنوي عما تم إنجازه في هيئة تحرير المجلة العلمية بالاشتراك مع أعضاء هيئة التحرير ورفعه لرئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية لإضافته للتقرير السنوي الذي يعرض عليها. وتحديد الأسماء المرشحة لعضوية هيئة تحرير المجلة العلمية، ورفعها مع السير الذاتية لرئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية لعرضها على المجلس بعد التأكد من استيفاء المرشحين للمعايير الواردة في القواعد. وتعيين نائب لرئيس هيئة تحرير المجلة العلمية من بين أعضاء هيئة التحرير الذين أقرهم مجلس إدارة الجمعية ليقوم بأعمال رئيس هيئة التحرير في حال غيابه. والعمل على إدراج المجلة العلمية ضمن التصنيفات العالمية ذات العلاقة، وعلى رفع معامل تأثير المجلة العلمية بعد إدراجها، والعمل على استقطاب النشر العالمي في المجلة العلمية، وعلى زيادة عدد الاقتباسات من الأبحاث المنشورة في المجلة العلمية، وعلى زيادة عدد المشتركين في المجلة العلمية.

والركن الثاني هو مدير التحرير الذى تكون اختصاصته قريبة من اختصاصات رئيس التحرير، حيث يقوم بمعاونته فى الإشراف والتوجيه، وبالمسؤلية المباشرة عن تنفيذ المهام المختلفة، وله صلاحية توجيه المجلة فى غياب رئيس التحرير.

أما الركن الثالث فهو سكرتير التحرير الذى يرتبط عمله مباشرة بإنتاج المجلة العلمية، وإخراجها الفنى بصورته النهائية، ويتصل عمله بإدارة تسمى سكرتارية التحرير، وهو يمثل المحطة النهائية التى تتوقف عندها سائر الموضوعات والمواد المقدمة من أقسام التحرير.

وليس المهم هو أركان هيئة التحرير، وإنما المهم أنها تختص بالعمل على تحقيق أهداف المجلة العلمية، وتتولى المهام والمسؤوليات العلمية والإدارية لها، والتى يمكن تجميعها فى كما جاء فى رؤية مجلس المحررين Council of Science Editors فى الأدوار الآتية:

١- أدوار ومسؤليات تجاه المؤلفين، وتتمثل فى "التواصل المستمر مع المؤلفين حول السياسات العامة للمجلة، والتعامل الحازم مع القضايا الأخلاقية ونتائج سوء السلوك من جانب المؤلفين أو أى شخص متورط فى عملية التحكيم، وتقديم بيان واضح حول السياسات العامة للمجلة، وتوفير كافة الوسائل والمساعدات اللازمة للمؤلفين الخاصة بتقديم الأبحاث العلمية".

٢- أدوار ومسؤليات تجاه المحكمين، وتتمثل فى تحديد المحكمين الذين سيرسل إليهم البحث، وإعطاء الوقت المناسب للمحكمين لإجراء عملية التحكيم، وإبلاغ المحكمين بعدم السماح لهم بإستخدام الأبحاث أو إستغلالها قبل النشر، وتطلب هيئة التحرير من المحكمين تحديد أى تضارب محتمل فى المصالح وأن تتم عملية التحكيم بعيداً عن التحيز وبمنتهى الموضوعية. ومعاونتها فى الكشف عن وجود انتحال لأي محتوى وتحديد معدل الاقتباس الموجود بالمحتوى العلمي للبحث والكشف عن أي خلل في موضوع البحث. بالإضافة إلى عقد مناقشة مع جميع المحررين الآخرين من المجلة لعرض موضوع البحث المقدم للمجلة واتخاذ القرار المناسب لنشر الأوراق البحثية المقدمة أو بشأن رفضها.

٣- أدوار ومسؤوليات تنظيمية، وتتمثل فى الإشراف على النظام المالى للمجلة، وعلى طباعة المجلة وتوزيعها والاتصال بالمستفيدين منها. والتقييم الدورى للمجلة من حيث الجوانب الشكلية والموضعية والعمل على تطويرها. والتواصل مع الهيئة الاستشارية للمجلة بشأن مقترحات التطوير وكل ما يتعلق بالمجلة. والتأكد من سلامة الأبحاث من أية أخطاء مطبعية، إضافة إلى مسؤوليتها الدائمة عن سرية الأبحاث المقدمة للنشر بالمجلة.

وربما يكون لطريقة اختيار هيئات تحرير المجلات العلمية التربوية، ففى الغالب يتم تشكيل هيئات تحرير المجلات العلمية التربوية وفق طريقة من ثلاث طرق، منها الإعلان لتولى رئاسة هيئات التحرير بالمجلات العلمية التربوية. والثانية التعيين لرئاسة تحرير المجلة. والثالثة الانتخاب والترشح فى منصب رئاسة التحرير وعضويتها، وكل ذلك وفقاً لضوابط وآليات تسهم فى ضمان موضوعية الدور المنوط به هذه الهيئات. وكما تنشأ كلها عندما تكون هناك حاجة إلى استيعاب معارف علمية وتكنولوجية متقدمة، أو عندما يتم استبدال الأعضاء الذين ضعفت فعاليتهم لسبب أو لآخر. أو عندما يحلّ التناوب بين المحررين بتعيين أعضاء هيئة التحرير لمدة محددة لا تقل عن سنة واحدة أو سنتين. (الشريف، ١٤٢٥هـ، ٩٩-١٠٠).

وأيا كانت الطريقة فإنه توجد مجموعة من القواعد يجب اتباعها عند اختيار أعضاء هيئة تحرير المجلة العلمية، وهى كما حددتها هيئة تحرير المجلة الدولية للبحوث التربوية International Journal Of Educational Reasearch على سبيل المثال أن الاختيار لأعضاء مجلس التحرير يتم بصفة دورية ومستمرة، ويتم أخذ خبرة أعضاء مجلس التحرير فى

الاعتبار حين تولى المناصب، ويتم تعيين ممثلين عن معاهد البحوث التربوية الرئيسية. وأن يقدم أعضاء مجلس الإدارة القدامى الاستشارة للأعضاء الجدد. والذين يتم اختيارهم وفق نظام الإعلان والانتخاب، مرورا بالخطوات التى ذكرتها إحدى المجلات العلمية، ومنها (المجلة الدولية للبحوث التربوية، ٢٠١٧) التى أوضحت خطواتها فى الآتي:

١- يتم الإعلان عن فتح باب الترشح لرئاسة هيئة تحرير المجلة العلمية بمدة لا تقل عن أربعة أشهر قبل تاريخ انتهاء فترة عمل رئيس هيئة التحرير الحالي.

٢- ترفع أسماء المرشحين وسيرهم الذاتية لرئيس مجلس إدارة الجمعية.

٣- يقوم مجلس إدارة الجمعية بمراجعة أوراق المرشحين للتأكد من استيفائهم للمعايير الواردة في المادة الأولى من هذه القواعد.

٤- يختار مجلس إدارة الجمعية بالاقتراع السري رئيساً لهيئة تحرير المجلة العلمية من بين المرشحين الذين استوفوا المعايير الواردة في المادة الأولى من هذه القواعد.

٥- في حال عدم استيفاء المرشحين للمعايير الواردة في المادة الأولى من هذه القواعد، يتم اختيار المرشح الذي يستوفي أكبر عدد منها.

٦- يصدر قرار تعيين أعضاء هيئة التحرير من قبل وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وألا يقل العدد الكلي لرئيس وأعضاء هيئة التحرير عن خمسة ولا يزيد عن تسعة.

٧- يرفع رئيس مجلس إدارة الجمعية نتائج التصويت واسم المرشح لرئاسة هيئة تحرير المجلة العلمية للمشرف على إدارة الجمعيات العلمية في مدة لا تزيد عن أسبوع من تاريخ انعقاد المجلس. (المجلة الدولية للبحوث التربوية ، ٢٠١٧):

كما قد تتوقف مكانة المجلة وحصولها على معمل التأثير بناء على المعايير التى يتم على أساسها اختيار هيئات تحرير المجلات العلمية التربوية، وتتمثل هذه المعايير فى أن يكون برتبة أستاذ أو ما يعادلها من حيث الانتاج العلمي، وأن يكون متخصصاً في مجال تخصص المجلة العلمية، وأن يكون قد سبق له النشر في مجلات علمية عالمية مصنفة، وأن يكون قد نشر بحثاً واحداً على الأقل خلال السنتين الماضيتين، وأن يكون قد سبق له العمل كعضو هيئة تحرير في مجلة علمية، وأن تكون عضويته العاملة في الجمعية التي تتبع لها المجلة العلمية سارية.

وقد يكون الاختيار سليما فى كل خطواته وفقا للمعايير المتفق عليها، إلا أن ما يعوق تأثيرها على معامل التأثير الخاص بالمجلة هو ابتعاد أعضاء هيئات التحرير هذه عن الأدوار التى ينبغى أن تقوم فى إدارة المعرفة العلمية المقدمة للنشر بداخلها. ففى المجلة الدولية للبحوث التربوية International Journal Of Educational Reasearch تتحدد أدوار هيئة التحرير كما تنص لائحة المجلة على أنها تعمل على تقديم المشورة وجذب الباحثين الجدد

وتشجيعهم على تقديم الأبحاث، وتقديم المساعدة بشأن التعرف على السياسات العامة للمجلة، وتحديد الموضوعات والقضايا الهامة والتى يتم نشرها، كما أنها المسؤل الأول عن النشر وتمتلك هذا القرار. (المجلة الدولية للبحوث التربوية، 2017)

كما تنص المجلة الأوروبية للعلوم الاجتماعية European Journal Of Social Sciences التى تقوم عليها جمعية الأبحاث الأوربية للعلوم الاجتماعية، وحسبما جاء على موقعها www.europeanjournalofsocialsciences.com على أن لهيئة تحريرها دورا واضحا فى إدارة المعرفة داخل المجلة، حيث يتم التعامل بسرية تامة مع الأبحاث المقدمة للتحكيم، فلا يجب الإفصاح عن أية معلومات حول الأبحاث المقدمة إلى أى شخص آخر غير المؤلف وهيئة التحكيم ومستشارى التحرير، ويتم هذا وفق عدد من القواعد، منها المساواة بين كل الباحثين، وهيئة التحرير مسؤلة عن تقييم الأبحاث المقدمة والتعرف على محتواها الفكرى ومدى مساهمتها فى تقديم أبحاث جديدة لنشرها بالمجلة. ولها الدور الأكبر فى سلامة عملية التحكيم، وعلى المحررين عدم الكشف عن هوية المؤلفين وعدم كشفها للمحكمين أو هوية المحكمين للمؤلفين. وهى المسؤلة عن إجراء التحقيقات العادلة وذلك عند الإبلاغ عن حدوث أى شكوى فيما يتعلق بالأبحاث المقدمة، وهى المسؤلة عن الكشف عن مؤهلات هيئة التحكيم ومدى أهليتها لتحكيم الأبحاث، إضافة إلى مسؤوليتها عن إبلاغ هيئة التحرير عن وجود تشابه أو تداخل بين الأبحاث الواردة وأية أبحاث أخرى.

(٨) وضعية معامل التأثير للمجلات

من المسببات الذاتية الجهل بطبيعة معاملات التأثير، فمنذ أن قام "إيوجين جارفيلد" مؤسس المعهد العلمي للمعلومات ISI، بابتكار معامل التأثير، إلا وبعض المؤسسات تقوم بحساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها ونشرها في ما يعرف بتقارير استشهاد المجلات، والتي يتم فيها تصنيف المجلات بحسب معاملات التأثير، مثلما تفعل مؤسسة تومسون رويترز التى تنشر تقريرا يعرف بتقارير الاستشهاد بالمجلات الأكاديمية، ومن خلاله يتم تصنيف المجلات العلمية المحكمة بحسب معامل التأثير.

فمعامل التأثير باللغة الإنجليزية Impact factor هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس معامل التأثير هذا مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة العلمية والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع هى مجلة مهمة تتم الإشارة إلى أبحاثها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي لا تملكه، أو تملك معامل تأثير بمعدل منخفض، وقد تم ابتكار معامل التأثير من قبل يوجين جارفيك مؤسس المعهد العلمي للمعلومات ISI، وتقوم بعض المؤسسات حاليا

ومنها مؤسسة تومسون رويترز بحساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها ونشرها فيما يعرف بتقارير الاستشهادات بالمجلات العلمية، والتي يتم فيها تصنيف المجلات بحسب معاملات التأثير.

وهناك رؤية تؤكد أنه يكون لقياس أهمية المجلة العلمية، ومنها معامل التأثير Impact factor هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي قامت المجلة العلمية المحكمة بنشرها، ومدى إمكانية الاستشهاد بها، لتصير المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع مجلة مهمة تتم الإشارة إلى أبحاثها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض. وبالشكل الذى يجعل معامل التأثير للمجلات العلمية هنا هو المقياس الحقيقي لتقييم المجلات العلمية المحكمة، سواء كانت دوريات علمية عربية أو أجنبية، والتى تسعى إلى رفع نسبتها على قياس معامل التأثير؛ لأن حصولها على درجة عالية يعني أن ما يُنشر بها من اوراق بحثية علمية متخصصة يتميز بجودة علمية عالية.

وهناك رؤية تنظر إلى أن معامل التأثير هو مقياس لعدد الاستشهادات من المجلة، وتؤكد على أنه عبارة عن قياس لمعدل الاستشهاد بورقة بحثية معينة تم نشرها في مجلة ما خلال عامين، على أساس أن عامل التأثير للمجلة هو متوسط عدد المرات التي يتم فيها الاستشهاد بالمقالات التي تنشرها مجلة معينة خلال آخر عامين. فمثلا عامل التأثير (٢.٥) يعني في المتوسط ، أن المقالات المنشورة منذ عام أو عامين في مجلة معينة قد تم الاستشهاد بها مرتين ونصف. فالمجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع تكون مجلة مهمة تتم الإشارة والاستشهاد للأبحاث المنشورة فيها بشكل أكبر، وبما يعني ضمنا أن عدد القراء والمتابعين لها كبير أيضاً، ومن ثم يزداد عدد المهتمين بالنشر فيها، بزيادة عدد الأبحاث المرسلة لها مما يرفع معايير قبولها للأبحاث، فلا تقبل سوى المقالات ذات السوية العالية.

وهناك من ينظر إليه حسب الإرباع الخاص به، فقد عرفته دراسة أورباى وميراندا وأورباى (Orbay, Miranda, & Orbay, 2020, P. 2) بأن مفهوم Q. يعنى "تقسيم عوامل تأثير المجلة إلى أرباع بناءً على فئات ميدانية معينة، بحيث يمكن التخلص من العيوب الناتجة عن الاستخدام المباشر لعوامل تأثير المجلة، والذى يعد مؤشرًا مهمًا لتقييم البحثا"، وحيث يكون لكل مجلة علمية درجة على هذا المقياس.

وبناء على هذه الرؤى يذهب شهوان (٢٠١٥) فى رؤيته حول "معامل التأثير للمجلات العلمية بين التفرد وضبابية المدلول!" المنشور يوم ١٤ ابريل، أن معامل التأثير Impact Factor للمجلات والدوريات العلمية المحكمة يعد فيصلا متفردا في تقرير مستوى تلك المجلات

والدوريات؛ لأنه بحسب ما يوضحه موقعThomson Reuters هو الجهة المعتمدة بين الأوساط الأكاديمية عالمياً في هذا الشأن، يحتسب للمجلة أو الدورية عن طريق قسمة عدد الاقتباسات الكلي التي حصلت عليها المجلة على عدد المقالات أو الأبحاث التي نشرت في ذات المجلة في فترة زمنية معينة (سنتين سابقتين)، أو (خمس سنوات).

وفى النهاية فإن معامل التأثير هو القيمة الرقمية التي تحدد مدى جودة المجلة العلمية المحكمة بين غيرها من المجلات، حيث يتم تصنفيها تبعًا لعدد الاقتباسات والاستشهادات المأخوذة من المجلة العلمية المحكمة والمستخدمة في الأبحاث العلمية المختلفة، وذلك من خلال المقارنة بين ما تنشره المجلة العلمية من موضوعات خلال فترة زمنية محددة تسبق توقيت القياس، وتصل هذه الفترة إلى حوالي عام أو عامين، وبالطبع على حسب ما يتم تحديده من الجهة التابع لها معامل التأثير.

ونتيجة لزيادة المجلات والدوريات العلمية التى تنشر مقالات علمية كثيرة، كان لابد من بذل الجهود التى تفرق بين هذه الكثرة، لتميز الطيب الصالح فيها من الخبيث الفاسد، وهو ما جعل بعض المؤسسات حالياً (كمؤسسة تومسون رويترز)، وغيرها، تحرص على حساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها، ونشرها فيما يعرف بتقارير المجلات، والتي يتم فيها تصنيف المجلات وفق معاملات التأثير، حتى غدا معامل التأثير للمجلة هو أشهر مقياس للفهرسة، الذى يعكس معدل المرجعيات أو الاستشهاد خلال السنة الحالية إلى عدد العناصر المنشورة خلال السنتين الماضيتين للمجلة، بالشكل الذى جعله مقياسا مقبولاً كمعيار مهم في اختيار وعاء النشر.

ومفهوم معامل التأثير على هذا النحو يعكس من ناحية مراقبه عدد المرات التي يتم الاستشهاد بالأبحاث المنشورة في المجلة، ويتضح من خلال العمر الزمني للمجلة والعمر الزمني للبحث المنشور لكي يعتبر مرجعا للاستدلال. ويعكس من ناحية ثانية المقارنة بين المجلات العلمية بأسلوب بسيط وسهل من الناحية الخارجية، يتم بحساب متوسط عدد المرات التي تم الاستشهاد بالأبحاث المنشورة في المجلة العلمية خلال اخر عام، وتكون النتائج التي سوف يتم التواصل اليها هي عامل التأثير، ويمكن للباحث المقارنة والمفاضلة بين المجلات العلمية سواء كان ناشرا وباحثا في مادة علمية معينة باستخدام معامل التأثير.

من المسببات الذاتية الجهل بطبيعة معاملات التأثير، فمنذ أن قام "إيوجين جارفيلد" مؤسس المعهد العلمي للمعلومات ISI، بابتكار معامل التأثير، إلا وبعض المؤسسات تقوم بحساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها ونشرها في ما يعرف

بتقارير استشهاد المجلات، والتي يتم فيها تصنيف المجلات بحسب معاملات التأثير، مثلما تفعل مؤسسة تومسون رويترز التى تنشر تقريرا يعرف بتقارير الاستشهاد بالمجلات الأكاديمية، ومن خلاله يتم تصنيف المجلات العلمية المحكمة بحسب معامل التأثير.

فمعامل التأثير باللغة الإنجليزية Impact factor هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس معامل التأثير هذا مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة العلمية والاستشهاد بها، وبذلك تكون المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع هى مجلة مهمة تتم الإشارة إلى أبحاثها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي لا تملكه، أو تملك معامل تأثير بمعدل منخفض، وقد تم ابتكار معامل التأثير من قبل يوجين جارفيك مؤسس المعهد العلمي للمعلومات ISI، وتقوم بعض المؤسسات حاليا ومنها مؤسسة تومسون رويترز بحساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها ونشرها فيما يعرف بتقارير الاستشهادات بالمجلات العلمية، والتي يتم فيها تصنيف المجلات بحسب معاملات التأثير.

وهناك رؤية تؤكد أنه يكون لقياس أهمية المجلة العلمية، ومنها معامل التأثير Impact factor هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي، ويعكس مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي قامت المجلة العلمية المحكمة بنشرها، ومدى إمكانية الاستشهاد بها، لتصير المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع مجلة مهمة تتم الإشارة إلى أبحاثها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض. وبالشكل الذى يجعل معامل التأثير للمجلات العلمية هنا هو المقياس الحقيقي لتقييم المجلات العلمية المحكمة، سواء كانت دوريات علمية عربية أو أجنبية، والتى تسعى إلى رفع نسبتها على قياس معامل التأثير؛ لأن حصولها على درجة عالية يعني أن ما ينُشر بها من اوراق بحثية علمية متخصصة يتميز بجودة علمية عالية.

وهناك رؤية تنظر إلى أن معامل التأثير هو مقياس لعدد الاستشهادات من المجلة، وتؤكد على أنه عبارة عن قياس لمعدل الاستشهاد بورقة بحثية معينة تم نشرها في مجلة ما خلال عامين، على أساس أن عامل التأثير للمجلة هو متوسط عدد المرات التي يتم فيها الاستشهاد بالمقالات التي تنشرها مجلة معينة خلال آخر عامين. فمثلا عامل التأثير (٢.٥) يعني في المتوسط ، أن المقالات المنشورة منذ عام أو عامين في مجلة معينة قد تم الاستشهاد بها مرتين ونصف. فالمجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع تكون مجلة مهمة تتم الإشارة والاستشهاد للأبحاث المنشورة فيها بشكل أكبر، وبما يعني ضمنا أن عدد القراء والمتابعين لها كبير أيضاً،

ومن ثم يزداد عدد المهتمين بالنشر فيها، بزيادة عدد الأبحاث المرسلة لها مما يرفع معايير قبولها للأبحاث، فلا تقبل سوى المقالات ذات السوية العالية.

وهناك من ينظر إليه حسب الإرباع الخاص به، فقد عرفته دراسة أورباى وميراندا وأورباى (Orbay, Miranda, & Orbay, 2020, P. 2) بأن مفهوم Q. يعنى "تقسيم عوامل تأثير المجلة إلى أرباع بناءً على فئات ميدانية معينة، بحيث يمكن التخلص من العيوب الناتجة عن الاستخدام المباشر لعوامل تأثير المجلة، والذى يعد مؤشرًا مهمًا لتقييم البحثا"، وحيث يكون لكل مجلة علمية درجة على هذا المقياس.

وبناء على هذه الرؤى يذهب شهوان (٢٠١٥) فى رؤيته حول "معامل التأثير للمجلات العلمية بين التفرد وضبابية المدلول!" المنشور يوم ١٤ ابريل، أن معامل التأثير Impact Factor للمجلات والدوريات العلمية المحكمة يعد فيصلا متفردا في تقرير مستوى تلك المجلات والدوريات؛ لأنه بحسب ما يوضحه موقعThomson Reuters هو الجهة المعتمدة بين الأوساط الأكاديمية عالمياً في هذا الشأن، يحتسب للمجلة أو الدورية عن طريق قسمة عدد الاقتباسات الكلي التي حصلت عليها المجلة على عدد المقالات أو الأبحاث التي نشرت في ذات المجلة في فترة زمنية معينة (سنتين سابقتين)، أو (خمس سنوات).

وفى النهاية فإن معامل التأثير هو القيمة الرقمية التي تحدد مدى جودة المجلة العلمية المحكمة بين غيرها من المجلات، حيث يتم تصنفيها تبعًا لعدد الاقتباسات والاستشهادات المأخوذة من المجلة العلمية المحكمة والمستخدمة في الأبحاث العلمية المختلفة، وذلك من خلال المقارنة بين ما تنشره المجلة العلمية من موضوعات خلال فترة زمنية محددة تسبق توقيت القياس، وتصل هذه الفترة إلى حوالي عام أو عامين، وبالطبع على حسب ما يتم تحديده من الجهة التابع لها معامل التأثير.

ومفهوم معامل التأثير على هذا النحو يعكس من ناحية مراقبه عدد المرات التي يتم الاستشهاد بالأبحاث المنشورة في المجلة، ويتضح من خلال العمر الزمني للمجلة والعمر الزمني للبحث المنشور لكي يعتبر مرجعا للاستدلال. ويعكس من ناحية ثانية المقارنة بين المجلات العلمية بأسلوب بسيط وسهل من الناحية الخارجية، يتم بحساب متوسط عدد المرات التي تم الاستشهاد بالأبحاث المنشورة في المجلة العلمية خلال اخر عام، وتكون النتائج التي سوف يتم التواصل اليها هي عامل التأثير، ويمكن للباحث المقارنة والمفاضلة بين المجلات العلمية سواء كان ناشرا وباحثا في مادة علمية معينة باستخدام معامل التأثير.

ونتيجة لزيادة المجلات والدوريات العلمية التى تنشر مقالات علمية كثيرة، كان لابد من بذل الجهود التى تفرق بين هذه الكثرة، لتميز الطيب الصالح فيها من الخبيث الفاسد، وهو ما جعل بعض المؤسسات حالياً (كمؤسسة تومسون رويترز)، وغيرها، تحرص على حساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها، ونشرها فيما يعرف بتقارير المجلات، والتي يتم فيها تصنيف المجلات وفق معاملات التأثير، حتى غدا معامل التأثير للمجلة هو أشهر مقياس للفهرسة، الذى يعكس معدل المرجعيات أو الاستشهاد خلال السنة الحالية إلى عدد العناصر المنشورة خلال السنتين الماضيتين للمجلة، بالشكل الذى جعله مقياسا مقبولاً كمعيار مهم في اختيار وعاء النشر.

(٩) الخداع العلمي المصطنع للمجلة

من العوامل المرتبطة بالمجلة الخداع العلمي المصطنع، ويستخدم هذا الخداع عندما تريد هيئة تحرير المجلة العلمية أن ترفع من معامل التأثير الخاص بالمجلة، ومن نسبة استشهادات الأبحاث التي تنشرها هذه المجلة من الأبحاث التي نشرت فيها سابقاً، مما يزيد من معامل التأثير. فهو بهذا يعنى الترويج للاعتقاد بشئ غير حقيقى، أو ليس كل الحقيقة، وذلك بإظهار خير يتوّسل به إلى إبطان شر، يؤول إليه أمر ذلك الخير المظْهَر، حسبما ذهب ابن القيّم فى كتابه إغاثة اللهفان بقوله "والمخادعة هي الاحتيال والمراوغة بإظهار الخير مع إبطان خلافه، ليحصل مقصود المخادع".

ومما يدل على هذا الخداع قيام إحدى المجلات العلمية المحكمة في عام ٢٠١٧ بنشر بحث استشهدت فيه بجميع الأبحاث التي نشرت في المجلة في أعوام سابقة ٢٠١٦ ، ٢٠١٥ كنوع من الاحتجاج على طريقة حساب معامل التأثير، فارتفعت بذلك قيمة معامل التأثير لهذه المجلة من (٠.٦٦) إلى (١.٤٤). وبسبب هذا الارتفاع تم استبعاد هذه المجلة من تقارير استشهادات المجلات لعام ٢٠١٨.

وليت صور الخداع الكاذب تقف عند هذا الأمر، بل تعدتها إلى قيام مجلات علمية بنشر أبحاثا مزيفة أو تفاهات صنعها الكومبيوتر، كتلك الفضيحة التى حسبما جاء فى تقرير "واشنطن بوست" تحت عنوان "5 من أشهر عمليات الخداع العلمي، أبحاث زائفة وعلماء كذابون يركضون وراء الشهرة" المنشور يوم الجمعة الموافق ٢٦ يونيو ٢٠١٥، والتى جاء فيها ان "هندريك شون Schön" الباحث في معامل "بيل لابوراتوريز" المشهورة فى ولاية نيوجيرسي الأمريكية، كخبير في الالكترونيات المتطورة. والذى نشر سبع أوراق بحثية بين عامي ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ في أشهر وأعلى دورية "نتشر" ، وتسع أوراق بحثية في دورية "ساينس"، وحصل من خلالها على كثير من الجوائز في الفيزياء نظرًا لإسهاماته المهمة في مجال العلوم. والتى تغير حالها بعد أن قام بعض

العلماء بالتشكيك في بعض النتائج التي توصل إليها، بلغت (١٦) حالة على الأقل، وتسبب ذلك في إحراجه وإحراج كل معاونيه، وأصحاب العمل، بل ومسؤولي النشر في الدوريات التي نشرت أعماله. مما اضطرت جامعة "كونستانز" في ألمانيا بتجريده من درجة الدكتوراه بسبب سلوكه غير الأخلاقي المشين.

وهناك من يذهب إلى أن قيام هيئة تحرير المجلة العلمية بالخداع العلمي من أجل الارتقاء بوضعيتها فى مختلف التصنيفات العلمية المعروفة على مستوى العالم، ليس نوعا من الخداع العلمي المذموم، بل هو من اللون المحمود الذى يمكن المجلة من أن تحقق معدلا عاليا من الاستشهادات بما جاء فيها، لأنه ليس فيه تضليل، وهو لون مما يمكن أن يكون على شاكلة ما أوصى به الرسول صلى الله عليه وسلم فى قوله "الحرب خَدْعَة" (صحيح البخارى، حديث رقم ٢٨٦٥) وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم "كلُّ الكذب يُكْتَب على ابن آدم، إلَّا ثلاث خصال: رجل كذب على امرأته ليرضيها، ورجل كذب بين اثنين ليصلح بينهما، ورجل كذب في خَدْعَة حرب". (سنن الترمذى، حديث رقم ١٩٣٩) بينما الخداع المذموم هو ما لم يكن على حق ويخالف مبدأ وعقيدة متفق عليها، كما فى قوله تعالى (يُخَادِعُونَ اللّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم وَمَا يَشْعُرُونَ) (البقرة: ٩).

ومن انعكاساته أن الخداع يؤدى إلى الغرور العلمي الذى به يتم إيهامٌ يحمل الإنسان على فعل ما يضرُّه، ويؤدى إلى الفرقة بين الباحثين، ويضعف الثّقة بينهم، ويترتّب عليه نقض المواثيق والعهود المتفق عليها بينهم، بما يتسبب فيه من اعتداء كبير في العلاقات العلمية الرصينة الت يجب أنة تتوافر على أسس سليمة، لأنه غالباً يؤدي إلى مشاعر من الخيانة وفقدان كثير من الثقة بين الباحثين. وانتهاك لقواعد الأمانة العلمية، ومخالفة سلبية للتوقعات المأمولة، والبعد عن الصدق في تحمل مهمة البحث العلمي الجاد، وفقدان وضوح المنهج العلمي المتبع نتيجة العشوائية والارتجالية والبعد عن الإجرائية، والإغراق في المنهجية غير العلمية، والبعد عن الفهم الجيد للعمل العلمي قبل الانطلاق فى البحث. والخداع بهذا الشكل يشير إلى المكر والاحتيال، وإظهار خلاف الباطن، وبشكل يجعل الآخرين يقتنعون بأمور ومعلومات غير صحيحة، أو ما يعرف بجزء من الحقيقة.

ثالثا: عوامل مرتبطة بالمجتمع

من العوامل التى ترتبط بالمجتمع وتؤثر على توجه الباحثين إلى النشر العلمي فى المجلات عالية السمعة والتأثير، ما يلى:

(١) التعاون العلمي الدولي

من العوامل المؤثرة على النشر العلمي في مجلة ذات معامل تأثير مرتفع عامل التعاون الدولى فى مجال النشر العلمي، حيث إن هذا التعاون يزيد من فرص النشر، ويقيم كثير من العلاقات بين العلماء ومحررى المجلات العلمية، بالصورة التى يظهر أثرها فى نشر المقالات العلمية، خاصة وأن الحاكم فى هذا التعاون النطاق الجغرافى للنشر الذي تنشر فيه المجلة، سواء على المستوى المحلى أو الدولى، فالمعروف أن المجلات العلمية تخرج من المراكز البحثية والجامعات ودور النشر، ولكنها لا تعني أنها تنشر على المجال المحلي لتلك المؤسسات لأنها قد تكون مجلات متخصصة بالنشر العلمي الدولي، ومثل هذا النشر يقدم خدمة لشريحة كبيرة من الباحثين الذين يستهدفون مشكلات عالمية ويقدمون حلولا لقضايا اجتماعية كبيرة، ويهدفون لتحقيق شهرة عالمية لهم من خلال هذه الدراسات، وهذا يساعد فى بناء علاقات مع الباحثين الدوليين المهتمين بمجال الدراسة العلمية التي يقدمونها، مما قد ينتج عنه قيام وتطوير دراسات مهمة من خلال التعاون بينهم.

وقد أكد ذلك الرؤية التى قدمها كاستيلو وباول Castillo & Powell بعنوان "تأثير البحث والتعاون الدولي: دراسة العلوم الإكوادورية" وأوضح فيها أن الأداء العلمي في الإكوادور كان منخفضًا بشكل تقليدي، مما دعاهم إلى مناشدة الحكومة بوضع سياسات مختلفة تهدف إلى تحسين النتائج، فاتجهت إلى التعاون العلمي الدولى من خلال تحليل الأثر العلمي للمنشورات الإكوادورية باستخدام أدوات قياس المراجع للفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٥ التي ينتجها الباحثون الإكوادوريون واتضح أن معاملات تأثيرها منخفض، مما دعا الدول المتعاونة من أمريكا الشمالية وأوروبا إلى السماح بنشر مقالات في مجلات رفيعة المستوى والمكانة ومعامل تأثير أعلى. (Castillo, & Powell, 2020, PP. 232-249).

فتطوير التعاون الدولى يخدم بدون موارية أهداف الرؤية المجتمعية للتنمية فى مجالها العلمي والبحثى، وهذا ما ركز عليه الاجتماع التشاوري لأخلاقيات البحث العلمي في العالم العربي، والذي عقد في بيروت، من قبل المجلس الوطني للبحث العلمي بلبنان، والمركز الإقليمي لليونسكو بالقاهرة، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بمصر، واللجنة الوطنية لليونسكو بلبنان، ومركز الإسكوا للعلوم والتكنولوجيا، وذلك من خلال إنشاء اللجنة الوطنية لأخلاقيات النشر العلمي، وتطبيق الضوابط والمعايير الدولية في هذا المجال، وتوفير برامج الكشف عن الانتحال العلمي، وتقديم الخدمة في الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية، وإلزام المتقدمين للترقيات وجوائز الدولة بتقديم تقرير فحص الإنتاج العلمي بواسطة برنامج الكشف عن الانتحال.

ويؤكد مؤشر المرصد المصرى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، والذى تم إنشاؤه في فبراير ٢٠١٤، كإضافة لجهودها الرامية إلى تعزيز تنمية

الاقتصاد القائم على المعرفة، ويهدف إلى مساعدة صانعي القرار في وضع السياسات التي يتعين اتخاذها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك لمواجهة تحديات المستقبل، ولتوحيد مصادر بيانات العلوم والتكنولوجيا في مصر لجميع الهيئات الدولية، مثل اليونسكو ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وغيرها من المنظمات الدولية، ماذكرته مؤسسة ASRT in Press من أن نسبة (48.4 %) هى نسبة التعاون الدولي في نشر الأبحاث بين المؤسسات المصرية والأجنبية، حسبما كشف مؤشر البحث العلمي لشهر يناير الحالي عن نسبة التعاون الدولي في نشر الأبحاث المشتركة بين المؤسسات البحثية المصرية والأجنبية بلغت (٤ر٤٨ %) من إجمالي عدد الأبحاث الدولية المنشورة في مصر عام ٢٠١٦، وفقا لقاعدة البيانات الدولية Scopusومن خلال منصة التحليل Scival . وذكر المؤشر أن عدد الأبحاث المصرية التي نشرت في دوريات عالمية في عام ٢٠١٦ بلغ (١٧٤٦٤) بحثا، بمعدل نمو (٨.١ %) عن السنة الماضية ٢٠١٥ التى كان معدل أبحاثها (١٦١٤٩) بحثا، بزيادة قدرها (١٣١٥) بحثا دوليا.

(٢) التحول الرقمي

من العوامل ذات التأثير الواضح في النشر العلمي بمجلات معامل تأثيرها أعلى عامل التحول الرقمى Digital Transformation الذى ساعد فى سهولة عمليات النشر العلمي، باعتباره عملية انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها. وهذا التحول الرقمي لايعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة، بل هو برنامج شامل كامل يمس المؤسسة، ويمس طريقة وأسلوب عملها داخلياً بشكل رئيسي وخارجياً، وأيضا من خلال تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لجعل الخدمات تتم بشكل أسهل وأسرع. ولذا فهو يمثل عملية تغيير في بنية المؤسسات التعليمية، ويتعلق باستعمال التكنولوجيا، وتسهيلات الوسط الرقمي لتعديل العمليات الداخلية والخارجية، وتحسين خبرة العميل. لأنه كما يوضح قاموس ODLIS يعنى "عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمى من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الالكتروني، وفي سياق نظم المعلومات، إلى إشارات رقمية ثنائية Binary Signals باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئى Scanning التي تسمح بعرضها على شاشة الحاسب. (Reitz, 2002)

وهذا التحول الرقمي له فوائد عديدة، منها أنه يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير، ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين. ويخلق فرصا لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق

التقليدية في تقديم الخدمات، ويساعد المؤسسات الحكومية والشركات على التوسع والإنتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور. كما أنه يصير ضروريا في تحسين كفاءة المؤسسات البحثية والهيئات التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، ويسهم في ربط القطاعات البحثية ببعضها، بحيث يمكن إنجاز الأعمال العلمية المشتركة بمرونة وانسجام عال.

فالتقنيات الجديدة للكتابة أدت إلى تسريع وتيرة النشر وحجمه، فهى جعلت الأشياء أسرع في الإنتاج، وأسهل للمراجعة والتحرير، وأسهل في التوثيق مع الاستشهادات والهوامش، وأسرع من خلال عملية الإرسال بين المؤلفين والمجلات والمحكمين، كما تشجع النصوص الالكترونية أيضًا على نسخ وإعادة استخدام أجزاء النص في المنشورات المختلفة، ومراجعتها لكل غرض جديد بدلاً من كتابة كل المواد الجديدة في كل مرة من الصفر. كما يسمح التنسيق الموحد للغاية لمقالات المجلات للباحثين بنشر عشرات الأوراق سنويًا.

والتحول الرقمى هو بوابة التعامل مع المستقبل ومفتاح الدخول له، حيث يسر بيئات التعلم الافتراضي والتعلم عن بعد إمكانية الالتحاق بالبرامج لطلاب كانوا سيتعرضون بدونها للاستبعاد، وهو ما اقتضي تغييرات في النهج الذي يتم اتباعه إزاء التعليم، من خلال زيادة التركيز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعليم المهارات الشخصية والقدرة على التكيف، بل واكتساب المهارات من جديد التى تناسب طبيعة العمل المستقبلى عن بعد، والارتقاء بها طوال حياتهم. فقد وسّع التحول الرقمي الفرص أمام مَن يريد العمل بشكل حر على الإنترنت online freelancer، والعمل عن بعدremote work وغير ذلك.

ولقد ظهرت آثار التحول الرقمى فى تزايد المعلومات المتاحة أمام الباحثين الراغبين فى النشر العلمي، فقد شهد المجتمع الأكاديمي تحولاً غير مسبوق في الاعتماد على المعرفة المتاحة من خلال مصادر المعلومات الالكترونية، بدلاً من المطبوعة، وتزايدت كمية مصادر المعلومات الرقمية نتيجة التحول الحادث من الشكل التقليدى إلى الشكل الرقمي، وهو ما أدى إلى التحسن المستمر في تكنولوجيا المعلومات، وتوفير أجهزة حاسبات سريعة وزهيدة الثمن، ومن ثم التحسن المستمر في برمجيات الخزن والاسترجاع، وتعددت أنماط محركات البحث Search Engines، وانعكس ذلك على القدرة الاستيعابية اللانهائية لشبكة الإنترنت لكم هائل من مصادر المعلومات الالكترونية، والتي صاحبها اتساع وشمول قدرة شبكات الاتصالات على استيعاب أعداد هائلة من المستفيدين، كل ذلك كان له تأثيره الكبير على الاستفادة من المصادر الرقمية. (حسن، ٢٠١١، ٧٥).

كما أثرت رقمنة التعليم في الخطاب العلمي الحديث المنشور فى المجلات العلمية، ففى الدراسة التى أجراها فرولوفا وروجاش وريابوفا (Frolova, Rogach, & Ryabova, 2020, PP. 313-336) بعنوان "رقمنة التعليم في الخطاب العلمي الحديث: الاتجاهات الجديدة وتحليل المخاطر، والتى أوضحت وجود علاقة بين الأداء الأكاديمي العالي للطلاب واستخدام التقنيات الرقمية، والناتجة عما تتمتع به الرقمنة من مزايا، منها توسيع حدود التعلم الموجه ذاتيًا، وتطوير القيادة في البيئة التربوية، وتوفي الظروف لتشكيل المسارات التعليمية الفردية للطلاب، وتحديث الأدوات لتقييم معرفة الطلاب، والتمييز بين أشكال وأساليب تعليم. والتى تم تحديدها بناءً على تحليل نقدي للمنشورات العلمية حول هذا الموضوع. كما اتضح وجود عوائق تحول الاستثمار الجيد لتقنيات الرقمية، كطرد المعلمين ذوي الخبرة من ذوي الكفاءة الرقمية غير الكافية من الفضاء التعليمي، والحمل الزائد للمعلومات، وزيادة التشوهات المعرفية، وانخفاض في فعالية التدريب فيما يتعلق بتكوين مهارات الاتصال بين الأشخاص للطلاب، وتعميق الفجوة الرقمية، وإضفاء الطابع الرسمي ونزع الصفة الإنسانية عن التعليم. وتوصلت إلى أن التكنولوجيا الرقمية وإن كانت ضرورية إلا أنها غير كافية لتحسين جودة العمل العلمي وأنشطة بناء الروح المعنوية، لأن ذلك يتوقف على توفير الظروف المؤسسية لدعم الابتكارات الرقمية، ومراعاة العوامل الظرفية، ودعم موارد المنظمات التعليمية، واعتبار أولوية الاهتمامات الشخصية للباحثين.

كما ظهرت أثاره فى تفعيل وسائل التواصل الاجتماعي فى تسهيل عمليات البحث التشاركى التى ساعدت على ربط الباحثين بعضهم ببعض داخل وخارج المجتمع العلمي الذى يعيشونه، وأثرت من ناحثة أخرى فى تعامل الباحثين مع المادة العلمية التى يحتاجونها. فالدراسات تشهد بأن هذا التعامل على أشده نتيجة ما فرته التكنولوجيا الحديثة من مقومات وأدوات، وأظهرت مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس تأثير التحول الرقمي على معلومات الباحثين، وعكست اتجاهين؛ أولهما التحول لدى الباحثين نحو الاعتماد على المعرفة الرقمية، وأظهرت أن مايقارب (٧٣%) من الباحثين يعتمدون الآن على المصادر الالكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت بدلاً من المعلومات التقليدية المطبوعة. وثانيهما اتجاهات بحثية ترصد دور المعرفة الرقمية وانتشارها على السلوك الاجتماعي والاتصال عن طريق المدونات وجماعات الاهتمام ووسائل الإعلام الرقمية، وتأثير ذلك كله من الناحية النفسية والشخصية على الباحثين الأكاديميين فى مختلف العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية (بشطر، ٢٠١٣)

فالتعامل الرقمى ساعد فى إفادة الباحثين فى مختلف التخصصات العلمية من مصادر المعلومات المتوفرة على الانترنت، ومنهم الباحثون فى العلوم الاجتماعية حسبما أثبتت دراسة تهانى عبدالعزيز التى هدفت إلى معرفة مدى إفادة الباحثين الأكاديميين في العلوم الاجتماعية

من الإنترنت، وانتهت إلى أن غالبية الباحثين تقتصر إفادتهم من الإنترنت على البريد الالكتروني، والبحث في قواعد البيانات الببليوجرافية. (عبد العزيز، ٢٠٠٤).

كما أفادت الباحثين فى مجال المكتبات والمعلومات حسبما أقرت دراسة منيرة مظهر التى هدفت إلى التعرف على واقع إفادة الباحثين العرب في مجال المكتبات والمعلومات من مصادر المعلومات الرقمية، وتوصلت إلى أنه أصبح الاعتماد الأكبر من جانب الباحثين على مصادر المعلومات الرقمية، رغم أنها مازالت تفتقر إلى الدقة في تسجيل بياناتها المرجعية، مع وجود تباين واضح بين الباحثين في نوعية ما يسجلونه في استشهاداتهم المرجعية. (مظهر، ٢٠٠٩) وكذلك دراسة فايقة حسن التي هدفت إلى الكشف عن مقدار إفادة طلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة من مصادر المعلومات الرقمية المتاحة من خلال اتحاد مكتبات الجامعات المصرية، وتوصلت إلى أن اعتماد طلاب الدراسات العليا على مصادر المعلومات الرقمية ما زال ضعيفاً، بالشكل الذى ينعكس على الاستخدام والإفادة من قواعد البيانات العالمية المشترك بها المجلس الأعلى للجامعات. (حسن، ٢٠١١).

بل وساعد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المختلفة على الإفادة من مصادر المعلومات الرقمية. ففى الدراسة التى أجرتها تهانى عبدالعزيز وهدفت إلى وصف وتحليل مقومات الإفادة من مصادر المعلومات الرقمية بكلية الآداب جامعة عين شمس، واحتمالات إفادة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من هذه المصادر، تبين أن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم يفضلون التعامل مع الشكلين المطبوع والرقمي من مصادر المعلومات، وأن الدوريات من أكثر مصادر المعلومات استخداماً لديهم في البحث العلمي. (عبد العزيز، ٢٠٠٤).

وحتى فى مجال علوم الحاسب، ففى الدراسة التى قامت بها مسفرة الخثعمى وهدفت إلى التعرف على مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس في كلية علوم الحاسب والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض لمصادر المعلومات الرقمية، والتعرف على سعة هذا الاستخدام، ولغة مصادر المعلومات الرقمية التي يستخدمونها، وأكثرها استخداما. والتى انتهت إلى أن جميع أعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة يستخدمون مصادر المعلومات الرقمية، نتيجة سرعة الوصول إلى المعلومات وحداثتها. (الخثعمى، ٢٠١٤)

وكذلك فى مجال العلوم البحتة كما أكدت دراسة صفاء بشطر التى هدفت إلى معرفة روافد ومكونات الثقافة المعلوماتية لدى المتخصصين في مجال العلوم البحتة من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم جامعة القاهرة، بتحليل استشهاداتهم المرجعية الواردة في مقالاتهم المنشورة في ست دوريات علمية مصرية، وذلك لمعرفة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة المعرفية على الثقافة المعلوماتية لدي هؤلاء المتخصصين. وتوصلت إلى نمو الثقافة المعلوماتية

لأعضاء هيئة التدريس تجاه مصادر المعلومات الرقمية وزيادة مدى الإفادة منها، حيث ارتفعت نسبة الاستشهاد بالمصادر الرقمية من (٣٠.٩ %) خلال عامى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى (٨٥.٧ %) خلال عامى ٢٠١٤/٢٠١٥. (بشطر، ٢٠١٨)

كما توصلت الدراسة التى أجراها كل من مير وفرافيل وبول وفالي Meer, Freval, Poole, & Valey التي هدفت إلى التعرف على مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لمصادر المعلومات الرقمية، وتم تطُبقها على عدد (٣١٤) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة غرب ميتشجان، وتبين من خلالها أن نسبة (٦٢.٩%) منهم يستخدمون قواعد المعلومات الالكترونية، ونسبة (٦١.٢%) منهم يستخدمون الفهارس الإلكترونية داخل مكتبة الجامعة، ونسبة (٥٩.٧%) يستخدمون الفهارس الالكترونية التابعة لجامعات أخرى، ونسبة (٤٥.٢%) يستخدمون قواعد البيانات على أقراص ليزر. كما أوضحت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يفضلون استخدام قواعد المعلومات الالكترونية من خلال تواجدهم في مكاتبهم أكثر من الذهاب إلى المكتبة، ويستخدمون أكثر من قاعدة بيانات الكترونية ولا يقتصرون على تخصص واحد فقط. (Meer, Freval, Poole, & Valey, 1997)

كما يرتبط التحول الرقمى وتتحدد انعكاساته على النشر العلمي بالوعى النقدى المتواجد لدى أعضاء هيئة التدريس به وبأبعاده المختلفة، حيث لا يقتصر الأمر على مجرد استخدام تقنيات هذا التحول، بل تعداه إلى دراسة الوعى بالتقنية المستخدمة كذلك، ففى دراسة ماجد وأبازوفا (Majid, & Abazova, 1999) التي تناولت الوعى التقنى واستخدام الباحثين الأكاديميين لمصادر المعلومات الرقمية، وهدفت إلى بحث العلاقة بين الوعى التقنى لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات واستخدامهم لمصادر المعلومات الرقمية، واعتمدت على منهج دراسة الحالة، وانتهت لوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى المعرفة بمهارات الحاسب الآلى وتكنولوجيا الإنترنت واستخدام مصادر المعلومات الرقمية، ظهر فى زيادة استخدام مصادر المعلومات الرقمية عند المتخصصين في علوم الحاسب. كما توصلت إلى اعتماد أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية على المصادر الرقمية وزيادة مهاراتهم المعلوماتية في التعامل معها عن نظيراتها في التخصصات العلمية النظرية. وإن ذلك يرتبط بالعمر، فكلما صغر عمر الباحث كلما زادت إفادته من مصادر المعلومات الرقمية. (Majid, & Abazova,1999)

وفى جامعة أنجلو الرسمية في ولاية تكساس الأمريكية أجرى ماريوك فورن Maurice Fortin دراسة هدفت إلى التعرف على استخدام أعضاء هيئة التدريس لشبكة الإنترنت، وتأثير المعلومات التي يحصلون عليها على أنشطتهم البحثية، موزعة حسب الدرجة العلمية، ونوع الكلية (عملية– نظرية)، لمعرفة الاختلاف فيما بينهم في استخدام شبكة الإنترنت في البحث عن

المعلومات، ومدى تلبية شبكة الإنترنت لاحتياجاتهم البحثية والتعليمية. وتوصلت إلى ارتفاع معدل الاستخدام للإنترنت والمصادر الرقمية المتاحة من خلالها في الكليات العملية عنها في الكليات النظرية، نظراً لزيادة النشاط العلمي، والاهتمام بالوقوف على الجديد في المجالات العلمية. (Fortin, 2000) وأن أفضل استخدام لهم حسب رؤي محمد طاهر وخالد محمود التي هدفت إلى تقييم استخدام أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الإنسانيات لمصادر المعلومات الرقمية في جامعة البنجاب ولاهور وباكستان، بتطبيق استبانة على عدد (٦٢) عضو هيئة تدريس. وانتهت إلى أن المتخصصين في الإنسانيات وإن اعتمدوا على المصادر المطبوعة إلا أنهم يستخدمون مصادر المعلومات الرقمية. وإنهم يفضلون استخدام جهاز الحاسب في المكتب والمنزل، وإن ذلك قد سهل أعمالهم. (Tahir, & Mahmood, 2010)

ليس هذا فحسب، بل إن الباحثين يعتمدون بشكل متزايد على المعلومات الرقمية والإنترنت كوسيلة لاكتساب وتبادل المعلومات، كما أصبحت المقتنيات الرقمية هى الأكثر انتشاراً، وتظهر مجموعة من النتائج منها:

١- تغير بعض المفاهيم المتعلقة بالرقمنة لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات كثيرة، ويتمثل هذا التغير المطلوب في إضافة بُعد جديد وضعه يتمثل فى الثقافة المعلوماتية الذى يعبر عن أنها "القدرة على استخدام كل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة للتعامل مع المعرفة المتاحة بالمصادر الالكترونية" (حسن، ٢٠١١)

٢- الأكاديميون أصبحوا أكثر ألفة بالتكنولوجيا، وصار لهم السبق في استثمار وسائلها وإمكانياتها التكنولوجية الحديثة فيما يقومون به من أنشطة تدريس وبحث. (محمود، ٢٠١٦)

٣- الباحثون يجدون أنفسهم أمام واقع جديد لابد من التعامل معه علميا، فالإبحار في عالم الإنترنت يتطلب منهم اكتساب مجموعة من مهارات البحث والاسترجاع الآلى التي تمكنهم من الإفادة من تلك المصادر المتاحة فيها. (الشوابكة، ٢٠١٠)

٤- تعددت المسببات التى تكمن وراء استخدام الباحثين من أعضاء هيئة التدريس وغيرهم لشبكة الإنترنت، والتى تتمثل فى البحث عن مراجع علمية بنسبة (٨٩.٣ %) ومعرفة التطورات الجارية في التخصص العلمي بنسبة (٧٢.٦ %)، والتحضير لمؤتمر علمى يشارك فيه بنسبة (٤٠.٥ %)، ومراجعة الرسائل العلمية التي يشرف عليها عضو هيئة التدريس بنسبة (٢٨.٦ %)، ونشر البحوث العلمية من خلال الإنترنت بنسبة (٢٢.٦ %) ومراجعة أبحاث الترقيات بنسبة (٦ %) (المهدى، ٢٠٠٦ ؛ القبلان، ٢٠٠٣)

ومع ذلك تزداد إشكالية التحول الرقمي تعقيداً مع مرور الوقت، بعدما تزايدت رقمنة المعرفة البشرية على حساب المعرفة المطبوعة، وبعدما ازدات الإتاحة المجانية لمصادر المعلومات والمعرفة على شبكة الإنترنت، وبعدما تزايدت أعداد مستودعات المعرفة التي يمكن الوصول إليها بسهولة ويسر عن طريق الإنترنت، كل ذلك أدى إلى صعوبة بالغة في تقييم سيل المعلومات المنهمر لدى كل نقطة بحث أو قرار لابد من اتخاذه، بحيث أصبح وقت البحث وتقييم المعلومات يوازى أو يفوق الوقت المطلوب لكتابة البحث نفسه أو لاتخاذ القرار في مشكلة معينة. (محمود، ٢٠١٦)

وتفعيلا لهذا التحول الرقمى وجعله ذا تأثير واضح على النشر فى المجلات العلمية ذات معامل التأثير العالى، يجب الاهتمام ببناء استراتيجية رقمية للمؤسسات القائمة على إضدار هذه المجلات، وإجراء تحسين على الوضع الراهن الذى هى عليه، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية الحالية ولتحديد أفضل هيكل عمل لأنشطة التسويق الرقمى في المنشئة. بعد ذلك يتم تحديد المتطلبات لخطط الاستثمار مع تحديد عوائق التكامل الرقمي لعمل خطة شاملة ومحكمة لكافة الظروف ولتدفع بعجلة التحول إلى المسار المنشود. وأخيرا وجود إدارة التغيير للتحول الرقمي متطلب رئيسي للوصول إلى الأهداف الإستراتيجية.

كما يفرض التحول الرقمي على المؤسسات العلمية الحكومية الاستفادة من إنترنت الأشياء لتكون أكثر إدراكاً وقدرة على التنبؤ والمرونة في العمل، وهي السمات التي ستمكنها من الإبتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة من أعمالها. ولتحقيق نجاحها فى هذا فإن على المؤسسات الحكومية والخاصة تطبيق الإطار الرقمي عبر طيف يشمل المحاور الأربعة الرئيسية؛ التقنيات والبيانات والأشخاص والعمليات. ويوضحها محمود (٢٠١٦) فى:

١- التقنيات، حيث يتم بناء التحول باستخدام منظومة من الأجهزة والأدوات والوسائل المختلفة، وأنظمة التشغيل، ووسائط التخزين المتنوعة، والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة تشغيلية غير منقطعة.

٢- البيانات، حيث تقوم المؤسسات بجهود إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال وذلك لتوفير معلومات وإجراءات نوعية موثوقة وكاملة مع توفير وتطوير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن البيانات والتنبؤ بالمستقبل. ويتم متابعتها بشكل مستمر لضمان استمرار تدفقها والإستفادة منها بشكل يتماشى مع أهداف المؤسسة وتوقعاتها.

٣- الموارد البشرية، حيث بدونها يصعب على المؤسسات تطبيق التحول الرقمي، فيتوجب توفير كوادر مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات فعالة، كما يتطلب تخطيط الرؤى وتنفيذها كفاءات بشرية وخبرات علمية وعملية مع إيمان بالتغيير والتطوير.

٤- العمليات، حيث يجب على المؤسسات والهيئات القائمة على إصدار مجلات علمية إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير العمليات لضمان التطبيق الأمثل للتحول الرقمي، ويتضمن ذلك الموائمة الداخلية والخارجية في إنجازات العمليات مع وجود رقابة في إنجاز العمليات والذي يغتبر أحد المفاتيح الرئيسية في المدخلات والمخرجات للمنظمة.

(٣) الإمبريالية العلمية

لاشك أن كل العوامل السابقة تثبت وجود ما يعرف بالإمبريالية العلمية والتى أصبحت غولا يقتل طموح الباحثين الراغبين فى نشر نتائج أعمالهم العلمية. ففى الدراسة التى أجراها "دوم" عن غول الإمبريالية العلمية Ghoul scientific imperialism، ثبت أن استخدام مختلف مؤسسات الإمبريالية العلمية، (مؤسسة نشر المقالات الأكاديمية باللغة الإنجليزية – مؤسسة توحيد كيفية الإبلاغ عن البحث – مؤسسة فهرسة المقالات في قاعدتي بيانات عالميتين) تظهر أن إنشاء مؤسسات الإمبريالية العلمية ينطوي على عدد من الاتجاهات السلبية، منها تباطؤ نشر المقالات، وفقدان ثقافة البحث الوطنية، وصياغة وتقديم نتائج البحوث بما يتناسب مع متطلبات فهرسة قواعد البيانات، وهو مايتطلب تحدد الأساليب الممكنة لتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتوسيع مؤسسات الإمبريالية العلمية. (Kochetkov, 2019, PP. 188-205).

ليس هذا فحسب، بل إن هناك من وصف ذلك بأن الأمر أصبح يمثل غابة أكاديمية، تقوم على مبدأ القوى يأكل الضعيف أو على الأقل يخيفه. وذلك وفق الدراسة التى أجراها كل من لورا وباسكيني ويكفيلد ورومان (Laura, Pasquini, Wakefield, & Roman, 2019, PP. 12-14) بعنوان "عامل التأثير: البحث الوظيفي المبكر والمنحة الرقمية، وتوصلت إلى أن نشر ومشاركة الأبحاث العلمية أصبح أمرًا حيويًا بشكل متزايد، وبعد أن باتت خيارات النشر المتاحة لتوزيع الأبحاث لا حصر لها، وبعدما أصبحت تمثل غابة أكاديمية يواجهها الباحثون في بداية حياتهم المهنية وعلماء الدراسات العليا النظر في تأثير أبحاثهم في العصر الرقمي.

والامبريالية Imperialism بمعناها العام تعنى سياسة توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي، باعتبارها مشتقّة من الكلمة اللاتينية "إمبريوم" التى تعني السيطرة والحكم على أقاليم واسعة. ويطلق هذا التعبير على الدول التي تسيطر على دول أخرى كانت موجودة ضمن امبراطوريتها، وتؤمن بأن ثقافتها وقيمتها وحضارتها أكبر شأنا من ثقافات الدول والشعوب الأخرى، وتؤمن بأنها مسؤولة عن نشر هذه الثقافة والقيم والحضارة إلى كل الناس.

والإمبريالية بهذا المعنى تعكس أيديولوجيا معينة Ideology التى تعنى علم الأفكار. وتعنى نظاما للأفكار الباطلة التي يمكن اعتبارها ثانوية وغير متصلة بحقيقة ثابتة، وأنها مجرد محاولة لتبرير السيطرة الطبقية ، فأفكار الطبقة الحاكمة، هي في كل زمن الأفكار الغالبة والمسيطرة،

وهى القوة الفكرية المسيطرة، حتى لو أدى إلى تشويه للحقائق بقصد تبرير موقف الطبقة المستفلة، ولتعكس الوعي الكاذب. فالاستعمار الأيديولوجى يعكس الخلل فى توازن القوى بين الغرب وما عداه، والذى يظهر فى الجهود التى تبذلها الحكومات المتسلطة والمنظمات غير الحكومية، وكذلك الأمم المتحدة والهيئات العالمية الأخرى، لإجبار الدول المستغلة على التخلى عن قيمها التقليدية، مع ارتفاع تكلفة الحصول على المساعدات الإنمائية.

والإمبريالية تعد مرحلة متطورة من الرأسمالية بمظاهرها المختلفة، جوهرها التوسع والهيمنة، وبعدها التاريخي ممتد إلى ظاهرة الإمبراطوريات التوسعية إبان العصور القديمة، وأعيد إنتاجها على نحو مختلف بعد توسع السوق الرأسمالية، حتى أصبح النظام الرأسمالي ونزعاته الاستغلالية يؤلف مضمونها، مما جعلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية. ومتسلحة فى ذلك بذريعة حضارية تستند إلى مبدأ التفوق الحضاري للأعراق العليا (الدول المسيطرة) على الأعراق السفلى (الدول المستغلة التى عانت التبعية للإمبريالية وكانت حقلاً لممارسة نشاطها الاستغلالي والتوسعي قروناً طويلة)، وأن الإمبريالية هى وسيلة نقل الحضارة إلى الشعوب المتخلفة، وأن هذا التفوق يعطيها الحق العملي لتمدين هذه الشعوب بشتى الوسائل. ومنطلقة فى ذلك من أساسيات توجه نشاطاتها، وتتمثل في الملكية الخاصة والفردية لوسائل الإنتاج والتوزيع، ومبدأ المنافسة والربح الفردي، وما يترتب عليه من فائض القيمة وفيض الإنتاج، الذي يقتضي توافر أسواق خارجية، لتوفير المواد الأولية للإنتاج، من جهة، وتصريف البضائع المنتجة من جهة أخرى. بالشكل الذى يحقق مقولة "لينين" الشهيرة "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية".

والإمبريالية تهدف في المقام الأول إلى الحصول على أسواق لها، وعلى مصادر رخيصة للعمالة وللمواد الخام. فالإمبريالية المترامية الأطراف تعطي شعورًا بالرضا بالمكانة الدولية لها، أو المكانة الإستراتيجية التي تطمح إليها، من أجل عملية البيع والشراء للمنتجات المعرفية، أو شراء الموارد المستخدمة فى صنعها، والتى تصل من خلالها إلى أعلى درجات الرأسمالية وهى مرحلة الاحتكار، بل قد توصف بأنها المرحلة الاحتكارية للرأسمالية.

فالإمبريالية كما يوضح أستاذ المستقبليات المهدى المنجرة لاتعني كما كانت توسعا استعماريا للاستيلاء على مناطق لأسباب اقتصادية، بل إنها تعتمد من الوسائل الحديثة ما يكفل لها التحكم عن بعد في كل بلد حول العالم الذي تحول إلى عالم استخباراتي محض، لتعكس حربا حضارية ضد كل ما هو عربي ومسلم، تستخدم الميجا إمبريالية كأسلوب جديد ولغة من تركيب جديد، تعنى الانفراد بالقرار، باعتبارها لا تقبل إمبريالية أخرى منافسة لها، لتتحول فى ضوئها أمريكا إلى قوة هيمنة عالمية غير مسبوقة في التطور الإنساني، لايمكن لأحد التحكم فيها بما في ذلك الدول الأوروبية. وتصل فى النهاية إلى كونها إهانة للشعوب العربية

والإسلامية، بإهانة شعبه وقتل ذاكرته، من خلال سيطرة قيم تعتمد فقط على القوة ولا تدع مجالا للتنوع الثقافي والحضاري، وتحدث استلابا ثقافيا يعد الذل الأكثر خطرا على المستوى البعيد لأن الأمر يتعلق بعدوان على أنظمة القيم. (المنجرة، ٢٠٠٤)

والإمبريالية العلمية تنطلق فكريا من أسس فى الغالب لا تستند إلى أساس موضوعي، وتتحجج وراء أسباب متعددة الأغراض والدوافع من أجل تسويغ وضع لا إنساني تمارسه فى قيامها بالسطو الممنهج على حقوق النشر فى كبريات المجلات العلمية عالية التأثير والتى يقبل عليها الباحثون. ومن أهم هذه الأسباب التى أشارت إليها الكتابات العلمية ما يلى:

١- شروط طبيعية جعلت الدول المسيطرة تقع في المنطقة المعتدلة، ومعظم الدول المستغلة تقع في المناطق الحارة الاستوائية، ووهى بيئة تفتقد مناخات البيئة المحفزة بالمناطق المعتدلة.

٢- شروط عرقية ترى أن العرق الأبيض يمتلك طاقات عقلية وإبداعية، لا تمتلكها الشعوب الملونة الموجودة في البلاد المستغلة.

٣- شريطة دينية تزعم بأن الشعوب البروتستنتية تقطن البلاد المسيطرة، وتدعو الإنسان إلى التعامل مع العالم الواقعي والمادي، فى مقابل أن معظم البلدان المستغلة تدين بأديان قدرية أخرى تدعو إلى عالم الروح والمثل.

٤- إن الطبقة البرجوازية التي تمخضت عنها الإمبريالية هي التي تحقق التقدم بامتلاكها للتقنية ووسائلها، وغيابها في البلدان المستغلة يفقدها قابلية التقدم.

ولكن ما يعنينا هنا هو الإمبريالية الثقافية التى تتخذها كثير من الدول في التعامل مع باقي الدول، تتضمن استخدام القوة التي تهدف إلى فرض السيطرة على أسواق المال والبضائع وإنتاج المنتجات الثقافية، للحصول على أعلى ربح من وراء الأنشطة المقامة بغرض البحث العلمي، وامتدادا بأسر الأسواق لسلعها الثقافية وإقامة الهيمنة من خلال تشكيل الوعي الشعبي. بالكل الذى يؤدى دوراً رئيسياً في فصل الناس عن جذورهم الثقافية وتقاليدهم المتضامنة، واستبدالها بكل ما يساعد فى تنفيير الناس من الروابط التقليدية للطبقة الاجتماعية، وتفتيت الأفراد وفصلهم عن بعضهم البعض.

فالإمبريالية الثقافية تعنى الاختراق المنهجي والهيمنة على الحياة الثقافية للطبقات الشعبية من قبل الطبقة الحاكمة في الغرب من أجل إعادة ترتيب القيم والسلوك والمؤسسات وهوية الشعوب المضطهدة بما يتفق مع مصالح الطبقات الإمبراطورية، وذلك بتدمير هذه الهويات الوطنية، أو إفراغها من المحتوى الاجتماعي الاقتصادي الموضوعي؛ من أجل تمزيق تضامن المجتمعات، وبالشكل الذى يضفى عليها لونا من إرهاب ثقافي يعد المسؤول عن النزوح المادي للأنشطة الثقافية المحلية من خلال استغلال نقاط الضعف النفسي والقلق العميق لدى شعوب

العالم المستغلة، ليقدم صورة جديدة لحرية التعبير، وتدمر الروابط القديمة للعائلة، وتعمل على إغوائها والتلاعب بها من خلال الصور الزائفة للحداثة التى تتم عبر وسطاء مستعمرين، عبيد للغرب، وذوو غطرسة على شعوبهم.

وأخطر ألوان الإمبريالية العلمية هو احتكار النشر العلمي، بالاستيلاء على المجلات الأكاديمية من قبل حفنة من كبار الناشرين التجاريين العالميين، بدعم من المكتبات الأكاديمية التي تضطر للحفاظ على مجموعة المجلات الخاصة بهم، بغض النظر عن التكاليف، بالشكل الذى يعني الحفاظ على هذه الأسواق بالحفاظ على إمدادات ثابتة من المحتوى المنشور الجديد. فالمجلات العلمية هي مساعي تجارية أكثر صراحة الآن، وتعمل عديد منها على زيادة عدد الإصدارات التي يتم إنتاجها كل عام.

ونهاية...

لعل السؤال الذى يفرض نفسه بعد هذا التحليل للعوامل المؤثرة على النشر العلمي الدولي، هو وماذا بعد؟ والإجابة تتطلب عندنا استكمال هذا البحث بعمل آخر يستهدف التداعيات المترتبة على هذا الإحجام من ناحية، وتحديد المتطلبات التى تلزم للتقليل منها بالنسبة للباحثين وتجعلهم يقبلون على النشر الدولى، وهو ما سنعمل عليه فى العدد القادم إن شاء الله تعالى.

المراجع العربية

١- أبو الخير، زينب حسن وأبو الخير، ابراهيم (٢٠١٥): الدوريات الأكثر تأثيرا فى مجال المكتبات والمعلومات، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**، المجلد ٢، العدد ٤، أكتوبر/ ديسمبر، ص ص ١١١-١٣١

٢- أدهم، محمود (١٩٨٥): **التعريف بالمجلة؛ ماهيتها، قصتها، مادتها، خصائصها**، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.

٣- الخثعمى، مسفرة بنت دخيل الله (٢٠١٤): مدى استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، دراسة حالة لأعضاء هيئة التدريس بكلية علوم الحاسب والمعلومات بجامعة محمد بن سعود الإسلامية بمدينة الرياض، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، العدد ١٦، الجزء ١، يناير.

٤- الدهشان، جمال على (٢٠١٩): الاتجاهات الحديثة فى النشر العلمي ومعايير تقييمه (معامل التاثير العربى نموذجا) – **ندوة الاتجاهات الحديثة فى النشر العلمي ومعايير تقييمه، معامل التاثير العربى نموذجا**، جامعة أسيوط، مركز تطوير التعليم الجامعى، ٩ نوفمبر

٥- الدوسري، فهد مسفر (١٩٩٢): العلاقة بين تكرار الاستشهادات بالدوريات وتوافرها في المكتبة الجامعية: دراسات في القياسات الببليوجرافية للابحاث الكيميائية والفيزيائية بمجلة جامعة الملك سعود للعلوم، **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد ٤، العدد ٢، ص ص ٦٧١-٦٩٦.

٦- الزهيرى، طلال ناظم (٢٠٢٠) : الدوريات الوهمية ... ضحايا معامل التاثير، **مجلة تكنولوجيا المعلومات**، العدد ١٢، ديسمبر

٧- الزيد، عبد الكريم بن عبد الرحمن (١٩٩٦): تحليل الاستشهادات المرجعية لمقالات الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات، **مجلة دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات**، المجلد ٢، العدد ١، يناير، ص ص ١٩٥-٢٠٤.

٨- الشربيني، غادة حمزة ومحمد، إيناس الشافعي (٢٠١٤): معوقات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، **مجلية كلية التربية**، جامعة طنطا، العد الأول (٥٣)، يناير.

٩- الشريف، عبدالعزيز بن محمد (١٤٢٥هـ): المجلات الجامعية في المملكة العربية السعودية وكيفية تطويرها، **مجلة كلية الملك فهد الوطنية**، مج ١٠، ع ١، محرم / جمادى الآخر.

١٠- الشوابكة، يونس أحمد (٢٠١٠): استخدام مصادر المعلومات الالكترونية المعتمدة على الإنترنت في الرسائل والأطروحات التربوية، دراسة تحليلية للاستشهادات المرجعية، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، العدد ٦ ، الجزء ٤، أغسطس.

١١- الطائى، صالح (٢٠١٦): تجارب الجامعات العربية والعالمية في ميدان النشر العلمي في المجلات المحكمة، **مجلة لارك العلمية**، كلية الآداب، جامعة واسط، جمهورية العراق، ديسمبر

١٢- المركز الديمقراطى العربى بألمانيا (٢٠٢٠): **المؤتمر الدولي الثاني حول تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي الواقع والمأمول**، المركز الديمقراطى العربى بألمانيا بالتعاون مع مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات، برلين، ١٧-١٨ أغسطس.

١٣- المهدى، مجدى صلاح طه (٢٠٠٦): البحث العلمي التربوى بين إشكاليات التنظير وممارسات التطبيق – **الكتاب الأول من سلسلة البحث التربوى** ، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

١٤- المهدى، نفين محمد (٢٠٠٦): استخدام طلاب الجامعات لشبكة الإنترنت: دراسة ميدانية على جامعتى القاهرة وعين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١٥- حوالة، سهير محمد (٢٠٠٩): **المجلات العلمية المحكمة؛ الآليات ومعايير التحكيم**، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا التربوية.

١٦- حوالة، سهير محمد (٢٠١٢): المجلات العلمية المحكمة الآليات ومعايير التحكيم، **مجلة العلوم التربوية**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، مج(٢٠) ، ع (٤)، ج (٢).

١٧- خليفة، محمود (٢٠١٧): تقييم الدوريات العلمية العربية في ضوء المعايير الدولية لقواعد البيانات وأدلة الدوريات: دوريات المكتبات والمعلومات نموذجاً ، **Cybrarians Journal**، العدد ٤٨، ديسمبر.

١٨- دفع الله، خالد محمد (٢٠١٠): التحكيم في المجلات العلمية بين النظرية والتطبيق، **مجلة أعلم**، العدد ٧، أكتوبر، ص ص ١١٩-١٤٥.

١٩- زكى، قاسم (٢٠١٥): النشر العلمي ... صوائب ومصائب، **مجلة منظمة المجتمع العلمي العربي**، السنة الثالثة، العدد ٧٧، يوليو

٢٠- رمزي، مينا عبد الرؤوف (٢٠١٧): قواعد نشر دوريات المكتبات والمعلومات العربية، دراسة تحليلية لواقعها التطبيقي، **مجلة أعلم**، العدد ١٨، يناير، ص ص ١٦٣-٢١١.

٢١- شهوان، طلال (٢٠١٥): معامل التأثير للمجلات العلمية بين التفرد وضبابية المدلول!، مقال منشور بتاريخ ١٤ ابريل.

٢٢- عبدالمعطى، محمود (٢٠١٩): معامل التأثير العربى - **ندوة الاتجاهات الحديثة فى النشر العلمي ومعايير تقييمه، معامل التاثير العربى نموذجا** ، جامعة أسيوط، مركز تطوير التعليم الجامعى، ٩ نوفمبر

٢٣- عبد الهادي، محمد فتحي (٢٠١٢): الدوريات العربية الالكترونية في مجال المكتبات والمعلومات، دراسة تحليلية للمحتوى، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، المجلد ١٨، العدد ٢، نوفمبر، ص ص ١١-٣٣.

٢٤- عمر، أيمن يس محمد (٢٠٠١): دراسة تحليلية لبحوث أصول التربية في مجلة دراسات تربوية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق.

٢٥- غنيم، ريهام عاصم (٢٠١٦): الاتجاهات البحثية في علوم المكتبات والمعلومات، دراسة تحليلية لأعلى عشر دوريات بؤرية وفقاً لمعامل تأثير الدوريات للسنوات الخمس 2009 - 2013، **المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات**، المجلد ٣، العدد ١ ، يناير/ مارس، ص ص ١١-٣٥.

٢٦- فراج، عبد الرحمن وخليفة، محمود (٢٠٢٠): نحو منهج لتقييم الدوريات التخصصية العربية، تحليل ملفات السجلات الإلكترونية نموذجاً مع دراسة تطبيقية

لمجلة Cybrarians Journal، **Cybrarians Journal**، العدد ٣٠، مارس، ص ص ٣٣-٤٧.

٢٧- قاسم، حشمت (١٩٨٠): تحليل الاستشهادات المرجعية وتطور القياسات الوراقية، **المجلة العربية للمعلومات**، المجلد ٣، العدد ٥، ديسمبر، ص ص ١١-٤٧.

٢٨- قاسم، حشمت محمد على (١٤٠٧): الدوريات العلمية والتقنية للمبرت، عالم الكتب، مج (٧)، ع (٤).

٢٩- محمود، أمل صلاح (٢٠١٦): تأثير التحول الرقمي للمعرفة على الثقافة المعلوماتية للمتخصصين في مجال الآداب والعلوم الإنسانية من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بقنا، **Cybrarians Journal**، العدد ٤٣، سبتمبر

٣٠- COPE (٢٠١٩): المبادئ التوجيهية الأخلاقية للمراجعين النظراء، سبتمبر، تم الاطلاع عليه فى **موقع Publishingethics.org**، بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨

المراجع الأجنبية

1- Arsyad, Safnil. Purwo, Bambang. Sukamto, Katharina & Adnan, Zifirdaus (2019): Factors hindering Indonesian lecturers from publishing articles in reputable international journals, **Journal on English as a Foreign Language**, Vol. 9, No. 1, March, PP. 42-70

2- Antell, Karen. Foote, Joe S.& Jody, Bales (2016): Scholarly Publishing's Evolving Landscape: Impact Metrics, Electronic-Only Journals, and Open Access in Journalism and Communication Research, **Journalism & Mass Communication Educator**, Vol. 71, No. 3, Sep, PP. 309–328

3- Bonnell, Andrew G. (2016): Tide or tsunami? The impact of metrics on scholarly research, **AUSTRALIAN UNIVERSITIES REVIEW**, Vol. 58, No. 1, PP. 54-61

4- Cardinal, Bradley (2013): Prudent use of journal impact factors and preservation of our areas of study, **Journal of Physical Education, Recreation and Dance**, Vol. 84, No. 2, PP. 7-9

5- Castillo, Jose Antonio & Powell, Michael A. (2020): Research Impact and International Collaboration: A Study of Ecuadorian Science, **Journal of Hispanic Higher Education**, Vol. 19, No. 3, Jul, PP. 232-249

6- Frolova, Elena V. Rogach, Olga V. & Ryabova, Tatyana M. (2020): Digitalization of Education in Modern Scientific Discourse: New Trends and Risks Analysis, **European Journal of Contemporary Education**, Vol. 9, No. 2, PP. 313-336.

7- Heise, Christian & Pearce, Joshua (2020): From Open Access to Open Science: The Path From Scientific Reality to Open Scientific Communication, **SAGE Open**, Vol. 10, April-June, PP. 1–14
8- KALAY, YEHUDA E. (2008): Impacts of New Media on Scholarly Publishing, **Policy Futures in Education**, Vol. 6, No. 1, PP. 122-131.
9- Laura A. Pasquini, L. Wakefield, Tiffany & Roman, G. (2019): Impact Factor: Early Career Research & Digital Scholarship**, Graduate Member Musings,** Vol. 58, No. 6, des, PP. 12-14
10- Lee, Issy (2014): Publishing or Perdition: The Myth and Reality of Academic Publishing, **Journal of Language Teaching**, Vol. 47, No. 2, April, PP. 250-261
11- Lome, Lydia (2009): Publication is at risk, **Issues in higher education**, Vol. 26, No. 20, Nov, PP. 12-13
12- Moksness, Lars & Olsen, Svein Ottar (2018): Trust Versus Perceived Quality in Scholarly Publishing: A Personality-Attitude-Intention Approach, **College & Research Libraries**, Vol. 579, , July, PP. 671-684
13- Nathan, Robert Jeyakumar & Shawkataly, Omar Bin (2019): Publications,citation and impact factors, Myth and reality, A U **ST RALIA NUNIVERSITIES REVIEW**, vol. 61, no. 1, PP. 42-48
14- Neff, Brian D. & Olden, Julian D. (2010): Not so fast: Inflating influencers contribute to visible improvements in journal quality, **Biological Sciences**, Vol. 60, No. 6, Jun, PP.455-459
15- Nuland, Van. Rogers, Sonya E. (2017): Academic Nightmares: Predatory Publication, **Journal of Anatomical Science Education**, Vol. 10, No. 4, July/August, PP. 392-394
16- Orbay, K. Miranda R. Orbay, M. (2020): Building Journal Impact Factor Quartile into the Assessment of Academic Performance, **Participatory Educational Research (PER**), Vol. 7, No. 2, August, PP.1-13
17- Peters, Michael et al (2016): Toward the Philosophy of Academic Publishing, **Journal of Educational Philosophy and Theory**, Vol. 48, No. 14, PP. 1401-1425
18- Perception of Scientific Integrity, **Education Sciences**, Vol. 10, No. 41, Des, PP. 2-6
19- Poltronieri, Elisabetta. Bravo, Elena. Curti, Moreno. Ferri, Maurizio & Mancini, Cristina (2016): Open access publishing trend analysis: statistics beyond the perception, **Journal of Information Researsh**, VOL. 21, No. 2, June, PP. 1-13
20- Poltronieri, Elisabetta. Bravo, Elena. Curti, Moreno. Ferri, Maurizio & Mancini, Cristina (2016): Open access publishing trend analysis:

statistics beyond the perception, **Journal of Information Researsh**, VOL. 21, No. 2, June, PP. 1-13

21- Reale, Emanuela & Others (2018): A review of literature on evaluating the scientific, social and political impact of social sciences and humanities research, **Research Evaluation**, Vol. 27, No. 4, PP. 298–308

22- Rowley.,(2000) From learning Organization to Knowledge entrepreneur, The Journal of Knowledge Management. Vol. 4, No.1, Jennifer

23- Rothwell, Peter M. & Christopher, N. Martin (2000): Retreating Clinically Peer Reviews. What is the difference between the reviewers agreement and luck? **Brian Magazine**, Vol. 123, No. 9, PP. 1964--1969.

24- Sá1, Maria José. Ferreira, Carlos Miguel. Santos, Ana Isabel & Serpa, Sandro (2020): Publishing at Any Cost? The Need for the Improvement of the Quality of Scholarly Publications, **International Journal of Higher Education**, Vol. 9, No. 3; PP. 214-221.

25- Sotudeh, Hajar & Ghasempour, Zahra (2018): The World's Approach toward Publishing in Springer and Elsevier's APC-Funded Open Access Journals, **College & Research Libraries**, Vol. 79, No. 2, March, PP. 257-278.

26- Tahir, M. Mahmood, K. & Shafique, F. (2010): Use of electronic information resources and facilities by humanities scholars, **The Electronic Library**, Vol. 28, No.1, Dec.

27- Tenopir, C. Hitcheock, B. & Pillow, A. (2003): Use and users of electronic library resources: An overview and analysis of recent research studies, Washingto, Council on Library and Information Resources.

28- Testa, James (2017): The Thomson Reuters Journal Selection Process, Accessed March 15, Available at: http://wokinfo.com/essays/journal-selection-process

29- Turmudi, Dedi (2020): English Scholarly Publishing Activities in the Industrial Revolution 4.0: What, Why, and How?, English Language Teaching Educational Journal (ELTEJ), Vol. 3, No. 1,PP. 52-63

30- Robertson, S. L. (2010): Corporatisation, Competitiveness, Commercialisation: New Logics in The Globalising of UK Higher Education. Globalisation, **Societies and Education**, Vol. 8, No. 2, PP. 191-203

31- Tujia, Aspasia (2013): Case Journals of Cognitive Psychology: An Impact Factor Approach, **Behavioral and Social Sciences Library**, Vol. 32, No. 2, PP. 86-102.

32- Walsh, Elizabeth & Rooney, CASH (2019): Open peer review, a controlled experiment at random, **British Journal of Psychiatry**, No. 176, Part 1, December, PP. 66-77